

عصير الكتب
www.ibtesama.com/vb
منتدى مجلة الإبتسامة
مصطفى بكري
الصندوق
الأسود
عمر سليمان
www.ibtesama.com/vb



مصطفى بكري

الصنـــدوق الأسود
عمــر سليمــان

اليوم السابع
www.youm7.com

العنوان

(الصندوق الأسود) عمر سليمان

تأليف

مصطفى بكـــري

صـــورة الغـــلاف

عصـــام الشـــامـــي



www.youm7.com

تليفون
(+202)-33355776 / (+202)-33351116
فاكس
(+202)-33355720
بريد اليكتروني
info@youm7.com

ينايـــــر 2015

الترقيم الدولي: 978-977-14-5254-6
رقم الإيداع: 2014/27337

إهداء

إلى روح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

الرجل الذي أحب مصر

فأحبه المصريون جميعًا

تمهيد

كان رجل مخابرات من طراز فريد، ضابطًا من أصول صعيدية، عائلته تضرب بجذورها في مركز قفط محافظة قنا، كان يحلو له دائمًا عندما يقابلني أن يقول لي: «أهلاً يا أبو البلديات».

كان عمر سليمان يعتز بصعيد مصر، إلا أنه ومنذ أن غادره صغيرًا انهمك في الحياة وأعبائها، نسي حتى نفسه، لكنه ظل دومًا محتفظًا بقيم الأصالة والوفاء والنقاء..

عندما تضيق به الأحوال، كان يذهب إلى استراحة وادي النيل، التي تطل على النهر القادم من الجنوب، يجلس هناك وحيدًا، يفكر بعمق، يمضي بخياله إلى ربوع الوطن، يتنفس سحر الحياة التي عشقها على أرض مصر..

كان يمضي إلى درب «البرابرة»، يغوص في وسط القاهرة، يتجول وحيدًا، بلا حراسة، يتفرس وجوه الناس، كان مغرمًا بالأنتيكات والزخارف القديمة، إنها تذكِّره بزمن مضى، لكنه يحنُّ إليه دومًا، وعندما يعود إلى المنزل كان يروق له أن يستمع لأغاني محمد فوزي.

بين الحين والآخر، كان يمضي إلى مدينة فايد بالإسماعيلية، إلى شقته القديمة التي عاش فيها منذ كان ضابطًا بالفرقة 18 بالجيش المصري، مغرمًا هو بصيد السمك، يمضي إلى البحر، ويلقي بسنارته، يصبر كثيرًا، ويسعد كثيرًا ساعة أن تغمز السنارة، فيسحبها رويدًا رويدًا إلى شاطئ البحر..

كان يتردد كل خميس في بدايات عمله بالمخابرات العامة إلى محل «جاد» للفول والطعمية في شارع رمسيس، يذهب مع سائقه ويتناول معه السندويتشات التي كان يقول عنها دومًا: «هي دي الكباب الشعبي بجد»!!.

كان مغرمًا بالتفاصيل، وكان عاشقًا للوطن، بعد الثورة كان يبدو حائرًا، قلقًا على الحاضر والمستقبل، وفي يوم ما، بعد أن ازداد لهيب النار واشتعلت الحروب، وسادت الفوضى، مضى إلى بيته، كان غاضبًا، الدموع كادت تنهمر من عينيه، وقال لأسرته: «دي موش مصر اللي بعرفها».

في هذه الفترة وتحديدًا بعد تخلي الرئيس حسني مبارك عن الحكم بفعل الضغوط الشعبية وموقف الجيش المصري، ظل عمر سليمان يتردد على مكتبه القديم بمبنى المخابرات العامة، لقد تعوَّد أن يذهب إليه يوميًّا، يمضي فيه أغلب الوقت، ثم يعود في وقت متأخر مساء ليجلس مع أبنائه وأحفاده.

كانت ابنته رانيا وزوجها عبدالحميد نجل الشهيد أحمد حمدي

يقطنـان معه داخل مسـكنه في التجمع الخامـس، وكان أول شيء يفعله عنـد دخوله منزلـه هو الجلوس مع أحفاده الصغـار، لقد تعود عليهم ، وتعودوا عليه.

وكانـت داليـا ابنته الأخرى وزوجـة المهندس فرج أباظة تسـكن في المهندسين، وكان يطمئن عليها يوميًّا ويسأل عن الأحفاد، أما عبير ابنته الثالثة فقد كانت مع زوجها السـفير أيمـن القفاص الذي كان يعمل في إحدى المؤسسات المالية الدولية خارج مصر في هذا الوقت.

كان مرتبطًـا ببناتـه وأحفـاده وزوجتـه، وكان دائـمًا يقول لهـم: «أنا ظالمكـم معايا، لكن عذري أن وقتي وجهـدي هو لمصر»، كانت أسرته تنتظر بفارغ الصبر اليوم الذي تنتهي فيه خدمته بعد أن أعطى كل عمره للوطن وللقوات المسلحة وللمخابرات الحربية والعامة على السواء..

يوم أن استمعت ابنته «داليا» إلى خبر تعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية في الخامسة من مساء السبت 29 يناير 2011 من راديو السيارة، أجهشت بالبكاء؛ فقد كانت تدرك خطورة الموقف في هذه اللحظة.

كان عمـر سـليمان كتومًا، وحريصًـا، كثير مـن الأسرار لم يكن أحد من أسرته يعرف بها، حتى عندما تعرَّض لمحاولة اغتيال متعمدة في30 يناير، أثناء الثورة، لم يعلم أحد من أفراد أسرته بالحادث سـوى زوجته، إلا بعد أن أذاعته شبكة فوكس نيوز الأمريكية.

كنـتُ قد تعرَّفـتُ على اللواء عمر سـليمان منذ أكثر من خمسـة عشر

عامًـا، كان يتحـدث معي بصراحة ووضوح في كثـير من الأزمات التي عاشـها الوطن في هـذه الفترة، كان دائمًا يقـول: «إن أكثر ما يخيفني على مـصر وعلى الرئيس، هو بعض المحيطين بـه والذين يتصرفون في البلاد وكأنها عزبة»!!

وعندما كنت أسـأله عن جمال مبارك وعـن الآخرين وعن التوريث كان يقـول دومًا: «مصر أكبر من كل هؤلاء، ولن يسـتطيع أحد أن يجبر المصريين على شيء لا يقبلون به».

وكان عمر سـليمان يعرف أن ملـف التوريث فيه مقتل للنظام ونهاية له، كان حريصًا، يقرأ المسـتقبل بعيون الوطـن، كان يحذر، لكن أحدًا لم ينصت إليه، كان يقول إن هذا الملف هو الخطيئة المسـكوت عنها، وكان عـلى ثقة بـأن الأمر لن يمر بسـهولة، في عام 2006 تحـدث مع الرئيس مبارك بكل صراحة ووضوح، وقال له: «ياريت جمال مبارك يسـافر بره شوية»، وعندما سأله الرئيس.. طب ليه؟ رد عليه عمر سليمان بالقول: «الناس كلامها كتير، وأنا خايف عليه، والبلد موش مستحملة»!!

أدرك الرئيس المعنى جيدًا، صمت، لم يرد، كانت الضغوط لا تتوقف من قِبل سـوزان مبارك على الرئيس، كانت تريد نجلها وريثًا للحكم في البـلاد، لكن مبارك كان يتردد كثيرًا، ويقـول للمقربين منه: «أنا خايف عليه.. ده ميقدرش على مصر، والبلد أوضاعها صعبة».

كان عمـر سـليمان يراقب الأوضـاع عن كثـب، إنه يعـرف تمامًا أن

الرئيس يتعرض لضغوط لا حدود لها، كان يعرف التفاصيل، ولذلك كان يسعى دومًا إلى أن يكون بجانب الرئيس.

ظل بعيدًا عن الأضواء وعن الصراعات التي تزايدت حدتها داخل مؤسسات الدولة، ومع ذلك كان كثير من المحللين يقولون دومًا: «إنه الرجل الأقوى في مصر، والمرشح الأكثر حظًّا لخلافة مبارك. كان يمسك بالعديد من الملفات الداخلية والعربية والدولية، وكان يمضي دائمًا جنبًا إلى جنب مع وزير الخارجية أحمد أبو الغيط في زياراته الخارجية إلى دول العالم.

عندما قالت عنه الديلي تليجراف «إنه المرشح لخلافة مبارك، وعندما أكدت ذلك «الفايننشيال تايمز»، والتي كانت تسميه رجل «دبلوماسية الغرف المظلمة» كان جمال مبارك وحاشيته داخل القصر، يعدون المزيد من المؤامرات التي استهدفت إبعاده.

عندما اختاره مبارك مديرًا للمخابرات العامة في 4 مارس 1991، جاء محملاً بتاريخ طويل في المؤسسة العسكرية، كان آخر حلقاته رئاسة جهاز المخابرات الحربية، لم يكن أحد يعرف عنه شيئًا، كان يقول دومًا: «في بلد كمصر، أنت كالفراشة عندما تقترب من النور والأضواء ستحترق حتمًا وبلا جدال».

عندما نشرت له صورة في فترة التسعينيات، اتصل بي مسئول كبير في جهاز المخابرات، وقال لي: «الوزير عمر يترجاك ألا تنشر له أية صور

شخصية»، لم أبد دهشة أو استغرابًا، كنت أعرف أن هناك تعليمات صارمة للصحف بالابتعاد عن هذا الملف.

كنت قد حصلت على الصورة من الدكتور علي السمان، قدمها إليّ خلسة وكأنه يقدم إليّ شيئًا ممنوعًا، يومها قال لي: «الوزير عمر سليمان يرفض أن تظهر صورته أو أية أخبار عنه، أنا أعطيك الصورة وأنت صاحب القرار...»!!

كان صامتًا في أغلب الأحيان، ملامحه الصعيدية الجامدة كانت تمنحه هيبة كبيرة في كافة الأوساط، كان ملمًّا بالأوضاع ومحللاً عميقًا للأحداث، إنه الرجل الذي قال عنه الرئيس الفرنسي (الأسبق) جاك شيراك «استوقفني في كل لقاء جمعني بالوزير عمر سليمان، دقة تحليلاته وبعد نظره وقوة التزامه الشخصي والعزم في خدمة مصر».

كان رجل المخابرات الأول الذي وصفته أمريكا بأنه الأكثر دهاء، وكان المصريون يسمونه بـ«الرجل الغامض» الذي يمتلك وحده مفاتيح الصندوق الأسود.

وحديث الصندوق الأسود، جاء من خلال لقاء عشاء، حضره عدد من أصدقائه المقربين وكان من بينهم اللواء طوسون دعبس أحد كبار رجال المخابرات العامة السابقين والصديق المقرب من عمر سليمان وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق ود. نبيل دعبس ود.صبري مدير مستشفى وادي النيل.

لقد قال عمر سليمان، وكان ذلك في شهر مارس من عام 2012 «إذا جماعة الإخوان متعدلوش،، أنا الصندوق الأسود وحطلع اللي عندي».

في هذه اللحظة تدخل اللواء طوسون وقال له: بلاش يا افندم الجملة دي تتقال مرة ثانية، لأنها خطيرة جدًا، وممكن تودي بحياتك.

ـ قال عمر سليمان: أنت تعرف يا سيادة اللواء طوسون إني مبخافش.

ـ قال اللواء طوسون: ولكن انت كانت عندك أسرار الدولة كلها وده حيفتح عليك نار جهنم.

كان عدد الحاضرين في هذا اللقاء نحو ثمانية أشخاص ثم سرعان ما ترددت هذه العبارة في العديد من وسائل الإعلام وأثارت ردود أفعال كبيرة، لكن الأخطر هو الذي عكسته ردود أفعال جماعة الإخوان الذين أصابهم الرعب والفزع من الصندوق الأسود الذي يمتلكه عمر سليمان.

كان الرجل ملمًا بملفات عديدة، ويذكر أنه بعد انقلاب أمير قطر على والده في عام 1995 ، اتصل أمير قطر الجديد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وطلب من الرئيس مبارك التدخل لدى والده لتقديم المبالغ المقيدة باسمه في بنوك سويسرا وتحويلها للحكومة القطرية، خاصة أن البلاد كانت تعاني من أزمة اقتصادية وتحتاج إلى المال لتسيير الأمور.

قال مبارك لأمير قطر: سأرسل لكم اللواء عمر سليمان ليسمع منكم ما هو المطلوب بالضبط.

وسافر عمر سليمان إلى الدوحة في هذا الوقت، والتقى بالأمير الجديد، وسأله ماذا يريد بالضبط، فقال له الأمير «أنت شخصية محترمة والوالد يحبك ويقدرك أرجو منك أن تتدخل لديه لأن موقفنا المالي سيئ جدًّا»!!

وبالفعل سافر عمر سليمان إلى سويسرا والتقى بأمير قطر السابق الشيخ خليفة آل ثاني، وشرح له الموقف، إلا أن الشيخ خليفة قال له: «إنه غاضب على نجله وما فعله معه».

فقال له عمر سليمان: أرجو أن تمنحهم 3 مليارات دولار على الأقل حتى يتمكنوا من سد الاحتياجات الرئيسية لهم.

وبعد حوار وجدل طويل، وافق الشيخ خليفة على تقديم 2 مليار دولار ويومها قال: «أنا سأدفع هذا المبلغ تقديرًا لحضورك عندي هنا، وأنا أقدر الرئيس مبارك ولا أستطيع أن أرفض له شيئًا».

وبالفعل تم تحويل المبلغ إلى حكومة قطر، وتوجه أمير قطر الجديد بالشكر إلى الرئيس مبارك وإلى اللواء عمر سليمان على هذا الموقف.

كان عمر سليمان يحزن عندما كان يرى أن البعض يغالط الكثير من الحقائق ويردد الكثير من الأكاذيب، وعندما قام وفد شعبي بزيارة إثيوبيا بعد ثورة 25 يناير راح البعض يردد كلام زيناوي الذي اتهم عمر سليمان بالعجرفة وحمله مسئولية تردي العلاقات بين مصر وإثيوبيا.

يومها سألت عمر سليمان عن ذلك فقال: «يعني زيناوي يتهمني

بالعجرفة وأهلي يصدقون الغريب، للأسف زيناوي كان معاديًا لمصر ويتحمل وحده مسئولية ما آلت إليه العلاقات المصرية ـ الإثيوبية بسبب إصراره على بناء سد الألفية والانتقاص من حق المصريين في كمية المياه المحددة بمقتضى الاتفاقات الدولية».

وقال عمر سليمان: «كيف يتصور البعض أنني أعمل ضد مصلحة بلدي، لقد بذلت كل ما في وسعي من أجل هذا الملف على وجه الخصوص».

وحكى عمر سليمان أصل الحكاية بالقول: «إن رئيس وزراء إثيوبيا «ميليس زيناوي» كانت لديه قناعة بأن مصر تساند إريتريا ضده بهدف إسقاط نظامه، وأن مصر كانت تهدف إلى السيطرة على إفريقيا من خلال مساندة طرف ضد طرف آخر.

وقال: «إن مصر كانت ضد فكرة سد الألفية من الأساس وإن ذلك كان سبب غضب إثيوبيا من مصر» لأنها رأت أن الحكومة المصرية وعمر سليمان تحديدًا يعرقلان خطوات إثيوبيا نحو بناء هذا السد.

وقال عمر سليمان: «إن اجتماعًا عقد بين الرئيس مبارك وزيناوي بحضوري، وأن مبارك قال لزيناوي: «إن مصر لن تسمح بالمساس بحصتها في مياه نهر النيل، وطالبه بضرورة الالتزام بالاتفاقيات الخاصة بذلك».

وأثناء الحديث قام مبارك بتوجيه سؤال إلى عمر سليمان، وقال له: «هتعمل إيه يا عمر لو أصرت إثيوبيا على بناء السد».

- رد عمر سليمان بالقول: لن نسمح أبدًا ببناء السد.

- ثم سأله مرة أخرى، وقال: يعني هتعملوا إيه؟

- قال عمر سليمان: لو تم بناء السد رغمًا عنا سنضطر إلى تفجيره، واحنا جاهزين.

لم يعلق زيناوي على كلام عمر سليمان، ولكن ملامح القلق والغضب ظهرت على وجهه، ومنذ هذا الوقت لم يجرؤ زيناوي على القيام بخطوة بناء سد الألفية إلا بعد سقوط نظام مبارك.

كان عمر سليمان دائم التنسيق مع أحمد أبو الغيط وزير الخارجية في هذا الملف وغيره من الملفات الأخرى، وكان يستشهد به دومًا في مباحثاته وحديثه مع كبار المسئولين، وكان يقول عنه دومًا «إنه مصري مخلص ويحب شغله وأنه خدم البلد وقام بأدوار عظيمة، إنما مشكلة أحمد أبو الغيط أنه لا يحب الكلام عن نفسه ولا يحب الشو الإعلامي، ويفضل الصمت في كثير من الأحيان»!!

ومع صعود نجم عمر سليمان كان يعرف أن هناك من يسعى إلى الإيقاع به، كان عمر سليمان يعرف أن حبيب العادلي كان يراقبه ويتابع خطواته، وعندما قرر وزير الداخلية إبعاد اللواء صلاح سلامة رئيس جهاز أمن الدولة من موقعه قال لمبارك في هذا الوقت: «ده صاحب عمر سليمان ولو أردت مراقبة عمر سليمان فلن أستطيع».

ولم يكن حبيب العادلي وحده الذي يتابع عمر سليمان بلا سبب

حقيقـي، بـل إن د.زكريا عزمـي - رئيس ديـوان رئيـس الجمهورية في هـذا الوقت - سـعى لإبعـاد د.وليد دعبس مـن موقعه كأمين لرئاسـة الجمهورية وعندما قيل وما هو السـبب، قال: «لأنه رجل عمر سـليمان في مؤسسة الرئاسة».

وخلال إحدى زيارات الرئيس مبارك إلى الخارج، جاء عمر سليمان بالدكتـور زكريـا عزمي والدكتـور وليد دعبس وجهًا لوجـه في الطائرة الرئاسية وقال لزكريا عزمي: «أنا لست في حاجة لتكون لي عيون داخل رئاسـة الجمهورية، لأننـي أعرف واجباتي جيدًا، وأنا أسـتطيع أن أقول لـك كـم عدد خلايا جسـمك، عليـك أن تعرف أنني عـلى رأس جهاز المخابرات، وأنا لست في حاجة لأحد للمساعدة».

وقد حذر عمر سـليمان يومها زكريا عزمي من مغبة اضطهاد د.وليد دعبـس بحجـة أنه من رجالـه، وقال: «أتمنـى ألا نأخذ النـاس بالباطل عـلى العاطل»، وعمر سـليمان ليس في حاجة إلى رجال داخل مؤسسـة الرئاسة.

كان الإخوان قد سـبق وأن عرضوا على عمر سليمان في شهري فبراير ويوليو من عام 2011 الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، لكن الرجل رفض ذلك في هذا الوقت وأبدى دهشـته من العرض الإخواني في ضوء ما يعرفه عن طموحات الإخوان ومطامعهم في الاستيلاء على السلطة في البلاد، وهو ما حذر منه عمر سليمان علانية في 3 فبراير 2011.

كان واضحًا ومحددًا عندما قال في حديث نشرته الأهرام القاهرية في 13 إبريل 2012» إن الإخوان جماعة مسلحة مارست العمل المسلح، حرقوا أقسام الشرطة، ومرافق الدولة الحيوية، وأنهم مدربون ومسلحون على أعلى مستوى، وقال إنهم خطفوا الثورة من الشباب وكان لديهم غل وحقد شديدان، وأرادوا الانتقام فقط وحرقوا البلد، وقال «حين وجد مبارك أن البلد «هتولع» نقل السلطة للجيش - عمود الخيمة الوحيد - المتبقي في البلد بعد سقوط الشرطة والنظام!!

قال عمر سليمان: «للأسف منذ قيام الثورة لم أجد أي ديمقراطية تحققت بل وجدت عمليات إقصاء وانتقام وتشويه وكذب وتشويش بخلاف معاناة المصريين من انفلات أمني لم تشهده البلاد من قبل»، وقال: «إن ذلك سوف يستمر طالما لم تعد للدولة هيبتها ونظامها، وحتى الآن لا يوجد سوى مجلس عسكري يدير البلاد متحملاً ما لا يطيقه بشر، وبرلمان غريب الشكل، بينما المواطنون حائرون»!!

كان عمر سليمان يحذر وينذر منذ عام 2004، عندما قررت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش اعتماد خطة تقوم على الاتفاق مع جماعة «الإخوان المسلمين» كركيزة لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط في مصر والمنطقة.

كان عمر سليمان يرفع التقرير ويحذر من خطر المؤامرة ويطالب بالإصلاح إلا أن الرئيس مبارك كان قد فتح الطريق أمام الإخوان والمرتبطين بالمشروع الأمريكي للتحرك بحرية في ربوع الوطن، ظنًّا منه

أنه بذلك يأمن شرهم، فراحوا يحشدون الجماهير ويستغلون الانهيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغياب الأمل وانتشار الفساد ليدفعوا بهم إلى مواجهة قوية استهدفت إسقاط الدولة وليس تغيير النظام.

في عام 2007 كان هناك لقاء بيني وبين عمر سليمان، كنت في هذا الوقت عضوًا بمجلس الشعب، وكان هناك مشروع مقدم إلى البرلمان لتعديل الدستور، كان هدف المشروع هو فتح الباب أمام «توريث» الحكم، كان الأمر مدهشًا للغاية، سألت عمر سليمان: ألم يقل الرئيس إنه لن يعدل الدستور منذ أيام قليلة، ماذا حدث، حتى تنقلب الأوضاع رأسًا على عقب.

يومها قال عمر سليمان: «أنت تعرف أن هناك من يريد أن ينافق الرئيس، وهؤلاء أخطر على الدولة من المعارضين، لكن أريد أن أطمئنك أن مصر بخير، ولا تقلق كثيرًا».

كانت كلماته تحمل الكثير من المعاني، لقد كان شاهدًا على هذه الأحداث، لقد سعت سوزان مبارك وعدد من الرجال الذين حول الرئيس إلى إقناعه بتعديل الدستور، لضمان تمهيد الأرض حتى يتولى جمال مبارك حكم البلاد من بعده من خلال انتخابات شكلية تغيب عنها المنافسة الجادة، لكن عمر سليمان استطاع إقناعه بصرف النظر عن هذه التعديلات.

وبعدهـا بسـاعات قليلة سـافر مبـارك إلى إحدى الـدول الإفريقية، وعندمـا سـئل مـن الصحفيـين حول مـا يتردد عـن وجود نيـة لتعديل الدستور، قال: «خلاص مفيش تعديل للدستور».

سـاعتها طـير محفـوظ الأنصـاري رئيـس مجلـس إدارة وكالـة أنباء الشرق الأوسط هذا الخبر إلى الوكالة، وقامت الدنيا ولم تقعد، ثار جمال ووالدته، وراحت «الشـلة» إياها تعاتب الرئيس بأنه يسـد الطريق أمام نجلـه، وأنـه يغلق الأبـواب التي كانت قد أوشـكت، وأنـه يعير بعض المعارضين اهتمامًا، ويستجيب لرغباتهم ويتجاهل رغبة ابنه.

وأمام هذه الحملة لم يكن أمام مبارك من خيار سـوى أن يسـتجيب فطلب مـن صفوت الشريف أن يدلي بتصريح يقول فيه: «إن الدسـتور ليس قرآنًا» أي أن تغييره وارد في أية لحظة.

أدركت «الشـلة» منذ هذا الوقت أن عمر سـليمان والمشـير طنطاوي يقفان عقبة أمام طموح نجلها، وأنهما يحاولان سد كافة المنافذ بينها وبين الرئيس، من هنا بدأت الحملة والاستهداف.

وعندما قابلت سوزان مبارك اللواء عمر سليمان في إحدى المناسبات الهامة قالت له وبصوت عال: «إنت ليه دايمًا بتكسر «مقاديف» ابني، ده حقه وطموحه، هو موش عاجبك في إيه».

نظـر عمـر سـليمان إلى «الهانـم» نظـرة لا تخلو مـن معنى، ثـم تركها ومـضى، فراحـت تشـكو للرئيس مـن أن عمـر سـليمان لا يحترمها ولا يعيرها اهتمامًا.

كانت دائمًا تعامله رأسًا برأس، وأحيانًا تبدأ الكيد له بطريقة كانت تهدف من ورائها إلى استفزازه، وخلال إحدى الزيارات الخارجية إلى ألمانيا، راحت سوزان ترد الصاع إليه صاعين، فقد كان لديها حفل عشاء في ألمانيا، طلبت من سكرتاريتها توزيع الدعاوى في الطائرة خلال رحلة السفر على الجميع عدا عمر سليمان، ابتسم في هدوء ولم يعلق!!

لقد سمع عمر سليمان في هذا العام من طباخ الرئاسة أن هناك اتجاهًا لتولي أنس الفقي وزير الإعلام لمنصب مدير المخابرات العامة بدلاً منه، وعندما تأكد من جدية الخبر، ذهب إلى مبارك وقال له: «أنا جندي في الدولة، أعمل في أي مكان، وأرغب في تقديم استقالتي».

أبدى مبارك دهشته واستغرابه، وقال لعمر سليمان: «أنت تعرف قيمتك عندي، وأنا أعرف أن البعض لا يريدك في موقعك، أنا لا أستطيع الاستغناء عنك، ولكن حاول أن تهدئ الأجواء مع الآخرين».

كان مبارك يثق كثيرًا في عمر سليمان، ويقدر صراحته ووضوحه، وهو لم ينس له دوره في إنقاذه من محاولة الاغتيال في أديس أبابا، عندما أصر على ارسال سيارة الرئيس المدرعة إلى أديس أبابا لحضور القمة الإفريقية، وأن يبقى الحرس الرئاسي بسلاحه كاملًا، وأن يظل طاقم الرئاسة داخل الطائرة على أهبة الاستعداد.

كانت المعلومات التي وصلت إلى جهاز المخابرات العامة قد أشارت

إلى احتمال أن تكون هناك مؤامرة مدبرة من عناصر دينية متطرفة هدفها اغتيال الرئيس، ولكن أمام إصرار مبارك على المشاركة في القمة قرر عمر سليمان اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها حماية الرئيس من أي مخاطر يتعرض لها.

وكانت هذه الجلسة مع مبارك مناسبة لفتح موضوع «جمال»، اشتكى عمر سليمان من «الشلة» التي تكونت حول نجله والدور الخطير الذي تقوم به، والذي كان واحدًا من عوامل السخط على النظام، فقال له مبارك: ولماذا لا تقول له هذا الكلام.. أنا حبعت أجيبه وخده في الصالون المجاور وانصحه يبعدهم عنه.. وبالفعل بعد دقائق، كان جمال جنبًا إلى جنب مع عمر سليمان في الصالون المجاور.

ـ قال جمال: تحت أمرك، خير....

ـ قال عمر سليمان: أنت تعرف أن هناك من يحاول التقرب منك لأسباب بعينها، وتعرف أن هؤلاء لهم مصالحهم.

ـ قال جمال: وما علاقتي بهذا الكلام.

ـ قال عمر سليمان: أنا أتمنى أن تحرص من هؤلاء، لأنهم خطر عليك وعلى والدك.

ـ قال جمال: ومن تقصد.

ـ قال عمر سليمان: أنت تعرف أن هناك من يستغل اسمك ويسيء إليك، ويقدم نفسه على أنه من رجالك، فلابد أن تضع حدًّا لهؤلاء.

ـ قال جمال: أنا أحب أن أسمع هذه النصائح من والدي.

ـ قال عمر سليمان: والدك هو الذي طلب مني أن أقول لك وأفاتحك في الموضوع.

ـ قال جمال: طيب شكرًا أنا حشوفه وأبقى أسمع منه!!

صمت عمر سليمان، هز رأسه، وترك مقعده، ومضى إلى خارج الغرفة، وبدا وكأنه شديد الندم.

في عام2009 ، طلب جمال مبارك من والده، أن يتصل باللواء عمر سليمان ويطلب منه أن يطلعه على عمل جهاز المخابرات العامة وأقسامه المختلفة ودوره المعلن ودوره الخفي، رحب مبارك بالفكرة واتصل بعمر سليمان لاستقبال جمال مبارك.

عندما وصل جمال مبارك إلى مبنى المخابرات العامة بحدائق القبة، استرعى انتباهه أن عمر سليمان لم يهبط من مكتبه ليكون في استقباله، كان هناك ضابط برتبة عميد هو الذي اصطحب (جمال) إلى مكتب اللواء عمر سليمان في الدور الثاني.

جلس عمر سليمان مع جمال مبارك، ثم استدعى عددًا من ضباط الجهاز، تحدثوا معه حول دور الجهاز وتاريخ نشأته ودوره الذي يحدده القانون والدستور، وبعد أن انتهى اللقاء ودعه عمر سليمان عند باب الأسانسير.

كتم جمال مبارك غيظه، وعندما وصل إلى القصر الرئاسي، اشتكى

لوالـده مـن أنه عومـل بطريقـة سـيئة، وأن المعلومات التـي عرفها عن الجهـاز كان يمكـن أن يحصل عليها من «الإنترنـت» وأنه نادم على هذه الزيارة، وأنه يطلب حقه من عمر سليمان.

وعـلى الفـور قام الرئيـس مبارك بالاتصـال بعمر سـليمان في وجود نجله جمال وقال له: ليه مزعل جمال يا عمر؟!

ـ رد عمر سليمان: خير يا فندم.

ـ قـال مبـارك: جـاي زعـلان وبيقول إنـه لم يسـتفد شـيئًا، وإن كل المعلومات اللي عرفها موجودة على الإنترنت.

ـ قال عمر سليمان: سيادة الرئيس، أنت تعرف أن عمل الجهاز يتميز بالسريـة الكاملـة، وأن هذه أمانة أقسـمنا عليها، وجمـال ليس من أفراد الجهاز.

ـ قال مبارك: أيوه بس ده ابني يا عمر.

ـ قـال عمر سـليمان: يا فنـدم، أنا تحت أمرك، حضرتك تسـتطيع أن ترسل إليّ خطابًا من الرئاسة وأنا أقوم بذلك.

ـ قـال مبـارك: لا.. لا.. خطـاب إيـه، أنـا مـوش ممكن أخـرق سرية الجهاز، ده أمن قومي للبلد، شوف أنا حتكلم مع جمال وافهمه الموضوع.

وجـه عمـر سـليمان شـكره إلى الرئيـس، إلا أن جمـال لم ينـس هـذا الموقف، وسـعى إلى عزل عمر سـليمان عن كثير مـن القرارات، خاصة

وأن جمال كان في هذا الوقت يتولى عمليًا موقع مدير مكتب الرئيس، بعد أن استطاع تهميش دور اللواء جمال عبدالعزيز الذي رافق الرئيس مبارك على مدى سنوات طوال.

■■■

وفي سبتمبر 2010 كان عمر سليمان يرافق الرئيس مبارك خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، وكان الموقف الأمريكي من نظام الحكم في مصر لا يزال على حاله، كانت الأزمات متصاعدة والانتقادات المتبادلة مستمرة في الإعلام والصحافة وأيضًا داخل الغرف المغلقة.

في هذا الوقت استيقظ الناس على ملصقات تحمل صور اللواء عمر سليمان مكتوبًا عليها «البديل الحقيقي.. عمر سليمان رئيسًا للجمهورية» تم تعليقها على جدران أحياء القاهرة والجيزة وتحديدًا في أحياء المعادي ومصر القديمة والمهندسين وإمبابة وبولاق الدكرور وشبرا.

ثار جدل كبير في كافة الأوساط وتساءل الناس: مَنْ يقف وراء هذه الملصقات؟ وما الهدف منها؟

لقد تردد في هذا الوقت اسم أحمد عز رجل الأعمال وأمين تنظيم الحزب الوطني، وقيل إنه فعلها بتعليمات من جمال مبارك، والهدف: إحداث وقيعة بين الرئيس مبارك ومدير المخابرات العامة عمر سليمان.

كما تردد أيضًا أن هناك بعض الشباب، وتحديدًا ممَّنْ تلقوا تدريبات

في خارج البلاد على الثورة ضد النظام، كانوا هم أنفسهم وراء ذلك؛ بهدف التعجيل بنهاية الرئيس مبارك وطرح بديل شعبي مقبول لخلافته، خاصة بعد أن تساءلت وسائل الإعلام كثيرًا عن البديل المنتظر!!

لقد صدر بيان عمّا يسمى بـ«الحملة الشعبية لدعم عمر سليمان رئيسًا لمصر»، طالب فيه أعضاء الحملة بضرورة ترشيح عمر سليمان كبديل للرد على ما يتردد عن احتمال توريث الحكم لجمال مبارك.

وقال البيان: «تمر مصر الآن بمرحلة فارقة في تاريخها، قد يعقبها انطلاق لركب التقدم والتطور لتصعد مصر إلى مصاف الدول المتقدمة أو قد تنجرف إلى نفق مظلم».

وأضاف البيان: «إزاء ما تردد مؤخرًا عن الحالة الصحية للرئيس مبارك، ومع قرب حلول الاستحقاق الرئاسي في ظل معارضة مقيدة ومكبلة، وفي ظل تصاعد الحملة المدعومة أمنيًّا التي يقودها أنصار جمال مبارك من أجل تصعيده كبديل رئاسي في لحظة فارقة، فإننا نرى أن السبيل الوحيد لمواجهة مشروع التوريث هو جناح داخل النظام».

وقال البيان: «إن السيد اللواء عمر سليمان كان بسجله الوطني النظيف، ودوره الكبير الذي لعبه على مستوى علاقة مصر بقضايا خارجية مهمة وحساسة بمثابة بديل حقيقي مطروح بقوة»، محذرًا من خطوة توريث الحكم في البلاد!!

تلقى اللواء عمر سليمان تقريرًا عاجلاً عن هذا الحدث متضمنًا

معلومـات أوليـة حـول مَنْ يقـف وراءه»، ويومهـا ذُكر اسـم الناشـط السـياسي شادي الغزالي حرب وآخرين، بينما لم يتم استبعاد أحمد عز من أن يكون له دور آخر في هذا الأمر.

طلب عمر سـليمان التكتم على هذا الحـدث وحذَّر من خطورة نشر أي معلومـات حوله؛ فقـد أدرك أن الهدف هو إثـارة الجماهير والوقيعة بينه وبين الرئيس مبارك.

وبالفعـل قامـت الجهات المعنية في هذا الوقت بمصادرة نحو خمسـين ألف نسـخة من جريدة الدسـتور وأيضًا المصري اليوم في المطبعة، وقبيل نزول النسـخ المطبوعة إلى الأسواق، ولم يُسمح لها بالنزول إلا بعد إعدام هذه الكميات وحذف الخبر المنشور في الصفحة الأولى لكلتا الصحيفتين.

طلـب عمـر سـليمان موعـدًا عاجـلًا مـع مبـارك أثنـاء زيارتهما إلى الولايـات المتحدة، أبلغه بوقائـع ما جرى في القاهرة، وقال إنه مندهش مـن هذه الوقيعة التـي أراد البعض من ورائها إفسـاد علاقته بالرئيس، استمع مبارك إلى حديث عمر سليمان، ثم سرعان ما قال له: «وهل تظن أنني سأستمع لهؤلاء؟ ثقتي فيك كبيرة يا عمر، وأنت من أوفي وأخلص الرجال، لا تهتم كثيرًا».

انتهـت هذه الأزمة عند هذا الحـد، لكن ظلت محاولات الوقيعة بين مبـارك وعمر سـليمان لا تتوقـف حتى اليوم الأخـير لرحيل مبارك عن السلطة في الحادى عشر من فبراير 2011.

لم يسلم عمر سليمان من محاولات الوقيعة، كان جنديًّا كما كان يقول، وكان مستعدًّا للعمل في أي مكان من أجل خدمة الوطن، وكان دائماً يسمو على الصغائر، ويحرص على أن يعبِّر عن موقفه بكل أمانة وصدق.

كان يحذِّر من الفساد ومن مخاطر تردي الأوضاع الاجتماعية في البلاد وانعكاساتها على الأمن والاستقرار، وقدَّم في ذلك مقترحات وأطروحات عديدة للرئيس مبارك، إلا أنه كان مقتنعًا بأن البلاد تعيش رفاهية اقتصادية، وكان دائمًا يرى أن يوسف بطرس غالي هو من أفضل وزراء الاقتصاد في مصر.

لقد حكى لي اللواء عمر سليمان أنه وبعد إصرار يوسف بطرس غالي على فرض الضريبة العقارية على المساكن استدعاه إلى مكتبه قبيل إصدار القانون وقال له: «يجب إعفاء المسكن الخاص من الضريبة، وأرجو منك أن تؤجل إصدار القانون في هذا الوقت، خاصة وأن الأحوال الاقتصادية لكثير من فئات المجتمع ليست على ما يرام»..

قال عمر سليمان: للأسف ظل يوسف بطرس غالي يجادل معي في مكتبي لأكثر من ساعة، ثم فوجئت بعد ذلك بصدور القانون رغم أن الرئيس مبارك كان قد طلب في وقت سابق من د. مفيد شهاب وزير الدولة للشئون البرلمانية والقانونية أن يؤجل عرض هذا القانون.

.. وكانت انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نهاية عام 2010 هي القشة التي قصمت ظهر البعير، لقد أدرك السيد عمر سليمان أن

النظـام ارتكـب الخطيئة الكـبرى بتعمده تزويـر الانتخابات وإسـقاط المعارضين في انتخابات مجلس الشـعب التي سـبقت قيام ثورة 25 يناير بقليل.

بعد الانتخابات مباشرة كنتُ قد التقيتُ السـيد عمر سـليمان في لقاء مطول اسـتمر لأكثر من ساعتين في مكتبه بمبنى المخابرات العامة، وقد أكـد لي «أن أحمد عز ـ أمين التنظيم بالحزب الوطني ورجل جمال مبارك القوي ـ كان قد زاره قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية»!!

وقـال لي: لقد حذرتُه مـن تزوير الانتخابات وطالبته بالسـماح بفوز مـن 120 ـ 150 من المعارضين على الأقـل، إلا أن أحمد عز رفض هذا الاقتراح بشدة، وقال: «أبدًا لن نسمح لمعارض واحد بالفوز هذه المرة»، وعندمـا حذرته من خطورة ذلك، وقلت له: «إن البلد على فوهة بركان فـلا تسـاعدوه على الانفجـار سريعًا»، رد عـليّ وقال: «إنـه لم يعد هناك خيـار بديل، فنحن نريد مجلس شـعب خالصًا؛ لأن المرحلة القادمة هي الأهم في مصر»!!

كان عمر سـليمان يحدثني بألم ومرارة، وقال لي في هذا الوقت: «أحمد عز حيودي البلد في داهية»!!

.. كانت المعلومات في هذا الوقت تتحدث عن فشل صفقة الاتفاق بين الحـزب الوطنـي وجماعة الإخـوان؛ حيث رفض الإخـوان عرض الحـزب الوطني بمنحهم ثلاثين مقعدًا في مجلس الشـعب القادم، إلا أن

ممثلي الجماعة طالبوا بزيادة الحصة إلى 45 نائبًا فرفض الحزب الوطني هذا المطلب ففشلت المفاوضات وانتهى الأمر عند هذا الحد، وكان ذلك هو ما يتمناه أحمد عز.

حدث ما توقعه عمر سليمان، إذ زاد الاحتقان في البلاد بشكل كبير، وتصاعدت موجة التظاهرات والاحتجاجات الشعبية الرافضة لتزوير الانتخابات في العديد من المحافظات.

وفي هذا الوقت بدأنا فكرة تشكيل «البرلمان الموازي» وعقدنا عدة اجتماعات في مكتب النائب علاء عبدالمنعم، كنا ثمانية من النواب، تظاهرنا أمام القضاء العالي وسط حشد شعبي كبير، ثم عقدنا مؤتمرًا صحفيًا كبيرًا أمام مبنى مجلس الدولة بالجيزة، وقد ألقيت في هذا اليوم بيانًا باسم مؤسسي البرلمان الموازي، أكدنا فيه استمرار النضال لحين إسقاط البرلمان ونظام الحكم الفاسد والمستبد.

.. كان عمر سليمان رافضًا لنتائج الانتخابات البرلمانية، وقد أعلن معارضته وحذر من خطورة المرحلة القادمة، وأكد أن النظام إذا لم يجد مخرجًا من هذه الأزمة فإن الدعوات التي تنطلق على الفيس بوك للتظاهر يوم 25 يناير سوف تجد لها صدًى شعبيًا كبيرًا من شأنه أن يُحدث قلاقل كبرى في البلاد.

.. في هذا الوقت أجرى السيد عمر سليمان اتصالاً هاتفيًا بالرئيس مبارك وطلب منه أن يؤجل خطابه في افتتاح جلسة مجلسي الشعب والشورى مع بدء الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب.

وقال عمر سليمان للرئيس الأسبق: «إن عدم ذهابك وتأجيل خطابك أمام مجلس الشعب الجديد يعني رسالة إلى الشعب بأنك غير راضٍ عن تزوير الانتخابات الذي تسبب في إسقاط المعارضين، لحين حسم محكمة النقض للطعون المقدمة إليها من المرشحين الذين جرى إسقاطهم بالتزوير»!!

- هنا تساءل مبارك وقال لعمر سليمان: «هل هناك تزوير فعلاً قد جرى في الانتخابات، أم أنها تجاوزات عادية؟»، قال عمر سليمان: «إن المعلومات والأدلة التي تمتلكها المخابرات العامة تقول إن الانتخابات الأخيرة شهدت تزويرًا واسعًا، وإن الإبقاء على مجلس الشعب بصورته الحالية خطر كبير».

- قال مبارك: إذن سأدعو غدًا إلى اجتماع في الاتحادية، وحاول أن تقنع الحاضرين بوجهة نظرك.

في اليوم التالي حضر عمر سليمان الاجتماع الذي ترأسه مبارك، كما حضر د.فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأمين عام الحزب الوطني وأحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء وجمال مبارك أمين عام لجنة السياسات وأحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني ود.زكريا عزمي الأمين العام المساعد للحزب الوطني.

- قال الرئيس في بداية الاجتماع: إن عمر سليمان يطلب مني عدم الذهاب إلى مجلس الشعب في جلسته الافتتاحية وأن أؤجل خطابي

لحين حسـم محكمـة النقض موقفها من الطعون المقدمـة باعتبار أن هذه الانتخابات شهدت تزويرًا كبيرًا.

• قـال أحمـد نظيف: ليـس هناك دلائل عـلى وجود تزويـر، نحن في حاجـة إلى برلمـان قـوي في هذه الفترة تحديـدًا، وأظـن أن البرلمان الحالي يعكـس تمثيلاً لكافـة التيارات بلا اسـتثناء، حتى ولو كان هـذا التمثيل رمزيًا لكنه موجود، ولذلك أنا أؤيد إلقاء الرئيس لخطابه مع بدء الدورة البرلمانية ولا يجب التأجيل.

ـ وتحـدث أحمـد عـز وقـال: لا يوجـد أي تزويـر، وهـذه النتيجـة المبهـرة جاءت بمجهود الحـزب الوطني وكوادره، وأيضًـا عبر التنظيم والخطط التي تم وضعها باستخدام أجهزة الكمبيوتر ومواقع التواصل الاجتماعي.. وقال: «لقد درسـنا تجربة حزب العمال البريطاني، واخترنا مجموعات منتقاة من الكوادر أدارت العملية الانتخابية بدقة بالغة».

ـ وهنا سأل مبارك.. عمر سليمان وقال له: ما رأيك إذن فيما قيل؟!

• رد عمر سليمان وقال: أنا من المدرسة القديمة ولا أفهم لا في برامج الكمبيوتـر ولا في حـزب العمال البريطاني، أنا أفهم أن مجلس الشـعب مثـل الغرفة وفيها شـباك صغـير، المعارضة اللي بنقول عليها «وحشـة» بيقولوا رأيهم وبيتكلموا عن طريق هذا الشـباك، والغلابة بيسـمعوهم من الشـباك، وهؤلاء الفقراء أصيبوا بحالة هلع شديدة بعد إغلاق هذا الشـباك وسيغلقون هم أيضًا آذانهم، وسـاعتها أنا أتخوف من الانفجار

الكبير، لقد حدث تزوير كبير في الانتخابات، هناك نواب لا يُتصور سقوطهم في الانتخابات ومع ذلك تم إسقاطهم.

ـ قال جمال مبارك: ولكن الانتخابات لم تزوَّر، ولا يصح أن نشوِّه التجربة الديمقراطية بهذه الطريقة، وأن نعطي خصومنا سلاحًا مجانيًّا لا يعبر عن الحقيقة.

• قال عمر سليمان: عندما يقول مدير المخابرات العامة إن الانتخابات قد زُوِّرت، فهي تكون قد زُوِّرت فعلاً، أنا أقول كلامًا أعرف معناه جيدًا!!

ـ قال مبارك: ماذا تريد بالضبط يا عمر؟!

ـ قال عمر سليمان: أطلب منك ألا تذهب إلى مجلس الشعب، وأن تؤجل خطابك أمام البرلمان لحين إصدار محكمة النقض أحكامها في أكثر من 500 طعن مقدم إليها.

ـ قال صفوت الشريف: لكن معنى ذلك أن المعارضة سوف تحتل 45٪ من كراسي البرلمان.. أنا معك طبعًا أن هناك تجاوزات قد حدثت، لكن المعارضة قاطعت الجولة الثانية من الانتخابات وكان يمكن أن ينجح لهم عدد ليس بالقليل لو استمروا في جولة الإعادة إلا أنهم قاطعوها!!

ـ قال فتحي سرور: أنا شخصيًّا موش حاسس إني حكون في مجلس شعب، أنا في حزب وطني تحت قبة البرلمان، وعاوز أقول إنه احنا فعلاً لازم نلتزم بتنفيذ أي أحكام تصدر من محكمة النقض.

ـ أحمد عز: ولكن معنى ذلك أن تنفيذ الأحكام المتوقعة سيدفع باحتلال المعارضة نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان.

ـ فتحي سرور: وأنا مستعد أدير البرلمان حتى ولو كانت المعارضة تحتل 48 ٪ من مقاعد المجلس.

ـ جمال مبارك: كيف ذلك؟ لقد جاء مكسبنا بمجهودنا وليس بالتزوير!!

.. هنا تدخل مبارك وحسم الأمر وقال: أنا كنت أتمنى تمثيلاً مشرفًا للمعارضة في مجلس الشعب، ولكن لن نعطل حال البلد لحين صدور أحكام محكمة النقض، ولهذا فأنا قررت أن أذهب في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة للمجلس؛ لأن التأجيل سيُحدث بلبلة وتشكيكًا في كل شيء.

أدرك عمر سليمان أن الأمر قد حُسم، التزم الصمت وخرج من الاجتماع غاضبًا، بعد أن أدرك أن سطوة جمال مبارك وأحمد عز تعدت كل الحدود.

وفي 19 ديسمبر 2010 ألقى الرئيس حسني مبارك خطابه الأخير أمام مجلس الشعب وقال فيه: «إن الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب بما كشفت عنه من إيجابيات وسلبيات هي خطوة مهمة على الطريق، وكل انتخابات نجريها إنما تضيف لتجربتنا الديمقراطية وتطرح دروسًا للتمعن فيها والاستفادة منها، دروسًا تؤكد في مجملها: أن الشعب هو

الفيصل والحكم.. وتأييده.. دروسًا تبرهن على وعي المصريين وتثبت أن الطريق لأصواتهم هو العمل المخلص والجاد، لكل من يجتهد من أجلهم».

كانت الكلمات صادمة، يبدو أن الرئيس صدَّق أن مجلس الشعب قد جاء بانتخابات نزيهة، لم يعترف بالتزوير ولم يَعِدْ بمراجعة الأمر، فقط سخر من البرلمان الموازي الذي كنا قد بدأنا العمل فيه وقال: «خليهم يتسلوا».

■■■

في السابع من يناير 2011 ، كان عمر سليمان قد وصل إلى ألمانيا وبرفقته طبيبه الخاص الآخر د.علاء العزازي، لم تستغرق الزيارة سوى ثلاثة أيام، كان عمر سليمان بكامل صحته، لكنه ذهب لإجراء عملية تسليك عصب اليد؛ ولذلك كان يداوم على وضع بلاستر دائم على يده في هذا الوقت.

لقد أجرى العملية في أحد مستشفيات مدينة «ميونخ» الألمانية، كانت الزيارة غير معلنة، وكان يستقل التاكسي، يتجول به هو ومرافقه، ثم يعود إلى الفندق، ونادرًا ما كان يخرج مرة أخرى.

كان عمر سليمان يرفض أن يركب التاكسي من أمام الفندق، لقد كان يصر على أن يمضي حتى أول الشارع، وكان يقول دومًا لطبيبه الخاص: «هؤلاء يستغلون الضيوف؛ لأن أسعارهم غالية جدًّا»!!

كانت المسـافة بين الفندق والمستشـفى قصيرة، ومع ذلك كان سائق التاكسي يحصل من السـيد عمر سـليمان على مبلغ يصـل إلى 20 يورو، ولذلك قرر في المرة الثانية أن يستقل التاكسي من أول الشارع، فقد كان يدفع في هذه المسـافة 15 يـورو وليس أكثر، لم يكن طبيبه مندهشًـا لهذا السـلوك، إنـه يعرف جيـدًا أن عمر سـليمان كان يحرص عـلى كل مليم يصرفـه خارج البلاد، خاصة أن تكاليف المأمورية أو العلاج تكون على حساب جهاز المخابرات العامة.

وكان عمر سليمان يصر دائمًا على أن يردَّ ما قام بتوفيره من المبلغ المخصص لـه إلى خزينة الجهاز في أعقـاب عودته إلى القاهرة، وكان يقدِّم الفواتير التي تؤكد صرفه للمبلغ المحدد، شأنه شأن أي ضابط صغير بالجهاز.

كان عمر سـليمان يمارس رياضة «الأسـكواش» حتـى عام 2010، وكان لاعبًـا ماهرًا، يسـتطيع هزيمـة مَنْ هم أقل من سـنِّه بكثير، وكان يحتفـظ دومًا في غرفته بمبنى الجهاز بكافة أنواع مضارب الأسـكواش، تلك اللعبة التي كان مغرمًا بها.

لقـد رفض الاسـتماع لنصيحة طبيبـه الخاص عندما حذَّره في شـهر أغسـطس 2010 من الاستمرار في ممارسة لعبة الأسكواش، خاصة أن «عصب» اليد كان يؤلمه كثيرًا، إلا أنه لم يستمع إلى النصيحة، وداوم على ممارسة لعبته المفضلة حتى قبيل إجراء العملية بقليل.

عندما أجرى عملية تسـليك «عصب» اليد عـلى يد «د.بيتل» رفض

عمـر سـليمان أن يتـم حقنـه بحقنة المخـدر ؛خوفًـا من أن يـدلي ببعض الأسرار وهو في مرحلة التخدير، فتحمل على نفسه ألم العملية الجراحية وأجراها دون مخدر.

كانت السرية هي عنوان زيارة عمر سـليمان إلى ألمانيا في هذا الوقت، وكان حجز الفندق قد تم باسـم د.علاء العزازي، دون إخطار للسفارة أو أية جهة مصرية بالخارج.

وخـلال جلوسـه في لوبي الفنـدق الـذي كان يقيم فيـه فوجئ عمر سـليمان بـأن مدير الفندق مصري الجنسـية، عرَّفه بنفسـه، وقـال له: أنا أعرفـك جيدًا، وأعرف أنك من الرجـال المخلصين لمصر، أرجوك أبلغ الرئيس مبارك أننا قلقون على مصير البلاد، وأن الأوضاع في مصر تمضي بنفـس السـيناريو الذي شـهدته تونس، وأنـه وغيره يتوقعـون انفجارًا شعبيًّا كبيرًا في 25 يناير المقبل.

استمع عمر سـليمان إلى المواطن المصري جيدًا، وقـال له: «لا تخف عـلى مـصر، وكلامـك سـأنقله إلى الرئيس»، وراح يسـأله عـن أحواله وأحوال المصريين في ألمانيا.

في هذا الوقت سـأله طبيبه الخـاص د.علاء العزازي وقال له: «البلد حترسي على إيه»؟!

ـ رد عليه عمر سليمان بالقول: «الشعب ساخط ولكن ماذا سيفعل؟ أحمـد عز بيتحـرك في البلد وكأنه نصف إله عـلى كل واحد في البلاد، لأ وعليّ أنا كمان».

ـ وقال عمر سليمان لعلاء العزازي: «لقد جاء إليّ لواء سابق في الجهاز قبيل انتخابات مجلس الشعب لعام 2010 وكان يريد أن يرشح نفسه رئيسًا للجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشعب، وطلب رأيي في ذلك باعتباره من أبناء الجهاز، فقلت له: انتظر حتى أسأل صفوت الشريف باعتباره هو الأمين العام للحزب الوطني صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان.

ـ وقال عمر سليمان: لقد سألت صفوت الشريف وقدمت إليه هذا العضو، حتى يجري ترشيحه لرئاسة لجنة الدفاع والأمن القومي، فاستجاب صفوت الشريف وقال لي: «تأمر يا أفندم»، إلا أنني فوجئت في اليوم الثاني بأحمد عز يتصل بي تليفونيًّا ويقول لي: «إن الطلب اللي طلبته من صفوت الشريف موش حنقدر عليه، وعلشانك حنخليه نائب لرئيس لجنة الدفاع والأمن القومي».

ـ قال عمر سليمان: لقد كان أحمد عز مغرورًا، ويتحدث كأنه صاحب البلد، للأسف استمدَّ القوة من جمال، وكان يتحرك كأنه صاحب القرار الأول والأخير في مصر، وده كان شيء مؤلم ومحزن، وكنت ساكت علشان الرئيس، لكن كنت عارف إن الناس بتغلي، خاصة بعد تزوير الانتخابات، لكن لا أحد كان يريد أن يستمع لصوت العقل.

كان عمر سليمان يبدو ساخطًا على الأوضاع، كان يحاول أن يخفف من حالة الغليان الشعبي الذي وصل إلى ذروته بعد انتخابات مجلس الشعب، إلا أن أحدًا لم يكن يريد أن يستمع إلى النصائح المخلصة.

لقد حكى لي عمر سليمان: «أنه وبعد الضجة التي أُثيرت حول قانون الضرائب العقارية في مجلس الشعب عام 2009 ـ قدَّم رئيس هيئة الأمن القومي دراسة إليه بوصفه مديرًا للمخابرات العامة، اقترح فيها حلولاً بديلة، لهذا القانون، وكان الحل يقوم على مشروعين، أحدهما: زيادة الضريبة على تسجيل العقارات، والثاني: زيادة ضريبة المبيعات بنسبة 2 ٪، بدون إعلان، وقالت الدراسة: «إن حصيلة ذلك ستصل إلى نحو 12 مليار جنيه سنويًّا، ولا داعي لقانون الضريبة العقارية الذي أثار استياء وسخط المواطنين، خاصة أن قانون يوسف بطرس غالي لن يستطيع أن يُحصِّل أكثر من مليارَيْ جنيه سنويًّا.

في هذا الوقت استدعى عمر سليمان، يوسف بطرس غالي إلى مكتبه، وقال له: «إن الرئيس مبارك طلب من الوزير مفيد شهاب تأجيل عرض القانون على مجلسي الشعب والشورى»، وقال: «قدَّمت إليه الدراسة المرفوعة من هيئة الأمن القومي، إلا أننى فوجئت بيوسف بطرس غالي يضرب بكلامي عرض الحائط، ولا يعيره اهتمامًا، وبعدها فوجئت بعرض القانون والموافقة عليه سريعًا في مجلس الشعب».

كان اللواء جمال عبدالعزيز ـ مدير مكتب الرئيس ـ على علم بهذه الدراسة، وحاول في هذا الوقت أن يساعد على حل المشكلة، واتفق مع اللواء عمر سليمان أنه سيفاتح جمال مبارك في هذا الأمر، على أن يتولى عمر سليمان الحديث مع بطرس غالي حتى يحسم الأمر وينتهي، خصوصًا أن الرئيس مبارك وزكريا عزمي وكمال الشاذلي وآخرين كانوا كلهم ضد القانون بصيغته الحالية.

فقام جمال عبدالعزيز بمفاتحة جمال مبارك في هذا الأمر وقال له: «إن المشروع المقدَّم من يوسف بطرس غالي لن يجمع سوى ملياري جنيه».

ـ فرد عليه جمال مبارك بصلف وغرور، وقال له: «إيه اللي بتقوله ده؟ مين اللي مفهمكم الكلام ده؟».

كان جمال مبارك ينادي اللواء عبدالعزيز دومًا بـ(يا أونكل)، إلا أنه ومنذ فترة من الوقت راح يغيِّر من لهجته معه، إلى درجة أن جمال نهره في إحدى المرات عندما قال له جمال عبدالعزيز «يا جمال»، فردَّ عليه جمال مبارك بلهجة استعلائية وقال: «لما تكلمني تقول: يا أستاذ جمال»!!

اندهش جمال عبدالعزيز يومها، فقد صدمته كلمات جمال مبارك، توقف أمامها بعض الشيء، وبعدها أصيب بتدهور سريع في صحته.

يومها حكى جمال عبدالعزيز لعمر سليمان ما حدث وقال له: «البلد حتقع، وجمال حياخدها للمجهول؛ لأنه عندما يفعل ذلك مع الرجل اللي رباه، فلا أمل في شيء».

كان القصر الجمهوري يشهد في هذا الوقت صراعات عديدة، وكانت قوة سوزان زوجة الرئيس ونجلها جمال في تصاعد كبير، أما أحمد عز فقد كانوا يطلقون عليه «الحاكم الحقيقي من خلف ستار».

لقد استطاع أن يستغل موقعه التنظيمى كأمين عام للتنظيم بالحزب الوطني أسوأ استغلال، انفرد بالقرار في انتخابات الحزب والبرلمان، وضرب بكافة القواعد التنظيمية عرض الحائط، وراح يستبيح كل

شيء، وكان يقال في هذا الوقت إن اختياره قد جاء ليفتح الباب واسعًا أمام جمال مبارك لحكم مصر خلفًا للرئيس في انتخابات 2011.

في عـام 2010 وبعـد العمليـة الجراحيـة الجديـدة لمبـارك قال علاء مبـارك لوالـده: كفاية علينا كده، البلد لن تستحمل، وحضرتك أديت دورك عـلى أكمل وجـه، أرجو أن تحافظ على تاريخك يـا والدي، خلينا نخرج معزَّزين مكرَّمين.

كان مبـارك أميـل إلى هذا الحل، وكان قبل ذلك قد تشـاور مع كمال الشـاذلي في عـام2005 ، وقبيـل انتخابات الرئاسـة، في أنـه لا يريد أن يكمل في الحكم، وأنه يفكر في ترك السـلطة في هذا الوقت، إلا أن كمال الشاذلي وآخرين نصحوه بالانتظار لحين إيجاد البديل.

وبعـد وفـاة محمـد نجل علاء مبـارك في عـام2009 ، كانـت الحالة الصحية للرئيس مبارك تتدهور سريعًا، وكان جادًّا هذه المرة في الاعتزال وترك السلطة في الوقت الراهن.

في هـذا الوقت اسـتدعى مبارك، عمر سـليمان في عام2010 ، وقال له: «أنا لا أريد أن أكمل، أرجو أن تضع لي سيناريو للخروج».

ـ فقـال عمر سـليمان: النـاس لديها اعتقاد خاطئ أنـك تريد توريث الحكم لنجلك جمال!!

• فقـال مبـارك: أنا شـخصيًّا لـن أقبـل بالتوريـث، ده كلام فاضي، وليس في نيتي أو في نية جمال هذا الكلام، لكن لو أراد أن يرشـح نفسـه فالشعب هو وحده صاحب القرار.

ـ فقال عمر سليمان: لو كان جمال يريد أن يرشح نفسه فده لازم يكون بعد فترة انتقالية، يتولى الجيش فيها الحكم في البلاد، وبعدها يمكن لجمال أن يرشح نفسه، والكلمة للشعب.

• فقال مبارك: الجيش لو مسكها موش حيسيبها، عمومًا خلينا نشوف الأمور حتروح إلى أين، لكن أنا شخصيًّا زهقت، وأنا أساسًا ضد إن جمال يدخل المستنقع ده!!

■■■

بعد عودة عمر سليمان إلى القاهرة في العاشر من يناير 2011 قادمًا من رحلة العلاج في ألمانيا، رفع له اللواء مصطفى عبدالنبي رئيس هيئة الأمن القومي تقريرًا، اقترح فيه حل مجلس الشعب وتغيير الحكومة لإجهاض مظاهرات 25 يناير المتوقعة.

وتوقع اللواء مصطفى عبدالنبي حدوث انتقاضة عارمة في شهر إبريل 2011 إذا لم تُحَلَّ المشاكل الكبرى ومن بينها مشاكل الفقراء والفساد وتداول السلطة في البلاد.

وقد قام عمر سليمان برفع التقرير إلى الرئيس مبارك، إلا أنه لم يُعطه الاهتمام الواجب، واعتبر الأمر من قبيل المبالغة.

صناعة الحدث

في عام2004 ، سأل مبارك .. عمر سليمان: ما رأيك فيما حدث؟!

ـ قـال عمر سـليمان بعفوية وتلقائيـة: أعتقد أن المؤامـرة قد بدت واضحة الآن، وعلينا أن نستعد!!

كان مبـارك قـد عـاد لتوه من زيـارة إلـى الولايات المتحـدة التقى خلالهـا الرئيـس الأمريكـي جـورج دبليو بـوش في مزرعتـه بإحدى الولايات الأمريكية.

أدرك مبارك منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى الولايات المتحدة أن واشنطن قررت إعداد العدة لرحيله عن الحكم في مصر.

لقد ركّزت وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية على ملف انتهاكات حقوق الإنسان وسجن النشطاء، وتحدثوا عن الرجل «العجوز» الذي يجب أن يرحل، كانوا يرونه عدوًّا للسلام، وأن مصيره يجب أن يكون نفس مصير الرئيس العراقى صدام حسين الذي أُسقط عن الحكم بعد الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق في عام 2003.

وخلال المباحثات التي أجراها مبارك مع بوش في هذه الزيارة، كان موقفه عنيدًا في مواجهة المطالب الأمريكية ورفضها جميعًا، خاصة ما يتعلق منها بمنح الفلسطينيين مساحة 1600 كم² لإقامة دولتهم (غزة الكبرى) داخل سيناء، وإقامة قاعدة أمريكية على الأراضي المصرية.

كانت الإدارة الأمريكية في هذا الوقت قد حسمت أمرها، وقررت تنفيذ مخططاتها في المنطقة، ولكن هذه المرة بشكل مختلف عن الغزو المباشر، كما حدث في العراق وأفغانستان.

لقد أدركت واشنطن أن خطة «الجيل الرابع من الحروب» التي تعتمد على تفتيت المجتمعات من الداخل هي وحدها التي يمكن أن تحقق الهدف بلا خسائر أمريكية في المقابل، وكان المحافظون الجدد الذين أحاطوا ببوش من كل اتجاه قد استعدوا للمرحلة الجديدة، وحددوا خياراتها وآلياتها.

كانت الخطوات تمضي سريعة، وكانت أبعاد المؤامرة تتضح يومًا بعد يوم، وكانت أجهزة الدولة المصرية تتلقى التقارير الدورية والموثقة حول حقائق ما يجري على الأرض.

في هذا الوقت ظهرت فكرة مشروع «الشرق الأوسط الكبير» التي تحددت معالمها في مؤتمر جورجيا الذي عقد بحضور رؤساء الدول الصناعية الثماني في نفس العام 2004، وكان الهدف هو إعادة

صياغة خريطة الوطن العربي على أسس جديدة، تقضي بتقسيم الدولة الوطنية إلى دويلات طائفية وعِرقية.

كانت السفارة المصرية تبعث بتقاريرها في هذا الوقت إلى الخارجية المصرية، وكانت التقارير تحوي معلومات تثير القلق حول الخطط التي وضعتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأمن القومي؛ لإثارة القلاقل في العديد من دول المنطقة، ومن بينها مصر.

وكان جهاز الأمن القومي المصري يرصد في هذا الوقت العديد من التقارير الخطيرة حول الدور الأمريكي المتصاعد والمساند لجماعة الإخوان وبعض الشباب الذين ينتمون إلى حركات بعينها، خاصة حركة شباب 6 إبريل، كذلك منظمات المجتمع المدني المموَّلة من الخارج، وكان الجهاز يحذر، غير أن الرئيس كان مترددًا ويرفض اتخاذ أية قرارات حاسمة.

لقد استجاب مبارك قبل ذلك للضغوط الأمريكية بالإفراج عن د. سعد الدين إبراهيم، وأيضًا الإفراج في وقت لاحق عن أيمن نور، رغم إدانته في قضية التزوير، وكذلك الحال الإفراج عن بعض مَنْ تم إلقاء القبض عليهم من النشطاء وأصحاب منظمات حقوق الإنسان، الذين كانت تتدفق إليهم الأموال بعيدًا عن الأطر القانونية.

بعـد احتدام الأزمـة بين الرئيس مبارك والرئيـس الأمريكي جورج دبليـو بـوش فـي عـام2004 ، كان جـورج تينـت مديـر المخابـرات المركزية الأمريكية قد استقال من منصبه في يونية 2004.

وحكى لي عمر سليمان: «أن «جورج تينت» طلب منه أن يلتقيا معًا فـي مكان بعيد عن الفنادق أو المكاتـب، وبالفعل تمت المقابلة بعيدًا عن أجهزة التسجيل والمتابعة».

ـ قـال جورج تينت: لو ظلت مصر علـى هذا الموقف، فإن الإدارة الأمريكيـة ستسـعى إلـى إضعافها، وربما يصـل الأمر إلى حـدّ إجبار مبارك على ترك السلطة.

– قال عمر سليمان: وما هو المطلوب لمحاصرة هذا التوجه؟

ـ قـال تينت: لابد من تغيير المواقف المصرية، الرئيس بوش ومعه مجموعـات المحافظيـن الجدد لديهـم قناعة أن الرئيس مبـارك معادٍ للسلام ولمشروع الولايات المتحدة في المنطقة.

ـ قـال عمر سـليمان: ولكن هـذا غير حقيقي، مصر ليسـت معادية للسـلام، بل بالعكس، مصر تدعم الاستقرار في المنطقة، لكن مشكلة إدارة بوش أنها لا تنظر إلا إلى النصف الفارغ من الكوب، أين التزامها باسـتحقاقات السـلام؟ ولماذا تتخلى عن دور الوسيط لتصبح طرفًا؟ لقد أفشلوا كل جهودك وجهودنا لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، كما أن الرئيس مبارك وأيًا من رجال الحكم أو الشـعب المصري لا يمكن

أن يقبل بالتفريط في ذرة تراب واحدة من أرض سيناء، وعليه أن يدرك أن سياسة مبادلة الأراضي ومنح أبناء غزة مساحة لإنشاء دولة لهم في أراضي سيناء هو أمر مرفوض ولو قبل به مبارك فالشعب المصري أول من سيثور ضده.

«قال تينت: إن خطة المحافظين الجدد تستهدف بعد العراق ثلاث دول هي مصر وسوريا والسعودية، وهناك خطط جاهزة لتفجير الأوضاع في البلدان الثلاثة، لذلك أنصح الرئيس مبارك بأن يأتي لمقابلة الرئيس بوش وأن يتوصل معه لحلول حول المشاكل الأساسية بينهما.

عمر سليمان: الرئيس بوش لا يريد أن يستمع إلا إلى صوت رجاله، وينسى أن المنطقة بعد العراق أصبحت في حالة غليان شديدة. وأن أمريكا هي التي تدفع الآن الثمن، يجب أن يغير الرئيس بوش نظرته للعالم العربي وللرئيس مبارك، وأرجو أن تثق أنه إذا سقط الرئيس مبارك فسوف تعم الفوضى والإرهاب، كما أن جماعة الإخوان المسلمين ستسيطر على البلاد بكل سهولة فأرجو أن تحذروا من غضبة المصريين.

قال جورج تينت: المخطط يمضي سريعًا، والإخوان أبدوا استعدادهم للتحالف مع الولايات المتحدة، وهم دائمو الاتصال بموظفي سفارتنا في القاهرة وهناك عناصر منهم تأتي إلى الولايات

المتحدة وتقابل كبار المسئولين، وأعتقد أن المخطط قطع شوطًا كبيرًا على طريق التنفيذ، يجب على الرئيس مبارك أن يقطع الطريق عليهم، خاصة أن أمريكا ليست وحدها هناك.

قال عمر سليمان: سأبلغ الرئيس مبارك بمجرد عودتي إلى القاهرة بمضمون حديثك وسنبقى على اتصال مشترك بيننا.

وعندما عاد عمر سليمان من الولايات المتحدة، نقل إلى الرئيس نص الحوار بينه وبين جورج تينت فقال له مبارك: أنا عارف علاقتهم مع الإخوان، ولكن الأمريكيين يطلبون مني أشياء مستحيلة تمس الأمن القومي في الصميم، وأنا لن أستطيع الاستجابة لهم».

لقد رصد جهاز المخابرات العامة منذ عام 2005 خروجًا أمريكيًّا على برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى مصر، حيث خصص منها مبالغ كبيرة لصالح هذه المنظمات التي كانت تلعب دور «الطابور الخامس» لصالح أجندات الغرب وأمريكا وإسرائيل.

كان برنامج المساعدات الأمريكية لمصر الذي أنشئ بعد اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978، ينص في مادته السابعة على «أن ينشأ برنامج للمعونة الاقتصادية تُقدَّم إلى مصر كنوع من ثمار السلام مع إسرائيل».

وكانت الأموال المقدمة لهذا البرنامج يتم التصرف فيها باتفاق بين الحكومتين المصرية والأمريكيـة، خاصة أن قيمة هذا البرنامج بدأت بنحو 815 مليون دولار سنويًّا.

وقد حافظت الولايـات المتحدة على التزامها بالاتفاق الموقَّع مع مصر حتى عام 2004، عام الأزمات الكبرى بين مبارك وبوش، والتي دفعـت الرئيس مبـارك إلى التوقف عن الزيارة منـذ هذا الوقت وحتى مايو 2009.

وفـي هذا العام قـررت الإدارة الأمريكية اسـتقطاع ما بين 10 : 20 مليـون دولار خصصتهـا لتمويـل مـا أسـمته بـ«برنامـج الديمقراطية والحكم الرشـيد»، وقامت أمريكا بتسـليم هذه المبالغ إلى المنظمات الحقوقيـة والعاملـة في مجـال الديمقراطية داخل مصـر دون الرجوع إلى الحكومة المصرية.

وقد اشتاط الرئيس مبارك غيظًا في هذا الوقت وطلب من الحكومة المصريـة الاعتراض رسـميًّا علـى ذلك وإبـلاغ أمريـكا بأنها خرقت الاتفاق الموقَّع مع الحكومة المصرية عام78 ، والطلب منها بالتوقف على الفور عن هذا العبث.

لـم تعطِ أمريـكا اهتمامًـا لاحتجـاج الحكومة المصريـة، ومضت فـي طريقها، وراحـت تفتح الأبـواب المغلقة لهـذه المنظمات وتقيم لهـا الدورات التدريبية، ورصـدت موازنة وفيرة لعـدد من المنظمات

الأمريكيـة التي عهـدت إليها الاسـتخبارات الأمريكيـة بالتواصل مع النشـطاء المصريين وتجنيدهم لصالح المخطط الجديد، الذي يهدف إلى إسـقاط حكم مبارك وتغيير الأوضاع في مصـر والمنطقة العربية، وكانـت أبـرز هـذه المنظمـات المموَّلـة هـي: المعهـد الديمقراطي، والمعهد الجمهوري، وبيت الحرية الأمريكي».

مارست مصر ضغوطها وتهديداتها لإجبار الولايات المتحدة على مراجعة موقفها من تمويل المنظمات الحقوقية المصرية بشكل مباشر ودون الرجوع إلى الحكومة، غير أنها فشلت في ذلك.

وبعـد حـوار وجـدل تراجعـت مصـر عـن موقفهـا، وطلبـت من الخارجيـة الأمريكية القبـول بحل يقضي بموافقـة الحكومة المصرية على اسـتقطاع هـذه المبالغ مـن حجم المعونـة الاقتصاديـة المقدمة إليها، ولكن شـريطة أن تبلغ واشـنطن مصر بكافـة مبالغ التمويل التي تقدمها لهذه الجمعيات، على أن يقتصر ذلك على المسجل منها لدى وزارة الشئون الاجتماعية.

رفضـت واشـنطن الحل المصـري المقتـرح، وقام بعدهـا «ديفيد وولش» السـفير الأمريكي فـي مصر بتقديم مبلغ مليـون دولار لأربع منظمـات تمـارس أدوارًا سياسـية وهـي غيـر مسـجلة لـدى الشـئون الاجتماعيـة وكان ذلـك مـن خـلال لقـاء علني أقيـم بمبنى السـفارة الأمريكية بالقاهرة.

أبـدى الرئيـس مبـارك، اعتراضه علـى ذلك، وطلب مـن الأجهزة المعنية متابعة الأمر، إلا أن حملته توقفت بعد قليل، وأتذكر أنه عندما قـرأ الرئيس لي مقالاً انتقد فيه هذا الدور المشـبوه للسـفير الأمريكي، اتصل بي مسـئول كبير بمكتب الرئيس وأبلغني تحية الرئيس على هذا المقـال، وعندما قلـت له ولماذا لا يخـرج الرئيس ويعلـن إدانته لهذا التدخل السافر في الشئون المصرية ويستدعي السفير الأمريكي؟ قال لي: أنت تعرف أبعاد المؤامرة على مصر، وهو لا يريد التصعيد.

أدركـتُ منذ هذا الوقـت أن مبارك يريد البقاء على كرسـي الحكم بـأي ثمن، وأنه يريد تسـكين الأوضـاع، دون أن يتخذ إجراءات فاعلة تحمي الأمن القومي للبلاد.

في عـام2007 ، حدث تطـور مهم، على صعيـد العلاقة المصرية ـ الأمريكيـة؛ إذ اتخـذ الرئيس الأمريكي جورج بـوش قرارًا بتخفيض حجم المعونة الأمريكية التي كانت قد وصلت إلى 415 مليون دولار في هـذا الوقت لتصبح بمقتضى هذا القرار 200 مليون دولار سـنويًّا فقط.

كان الموقـف مهينًا، وقـد اقترحت الدكتورة فايـزة أبو النجا وزيرة التعـاون الدولـي التقـدم بطلـب للتخـارج مـن برنامج المسـاعدات الاقتصادية، إلا أن أمريكا رفضت الطلب، ولم تجد الحكومة المصرية أمامهـا مـن خيار سـوى التوقف عـن اسـتخدام برنامج المسـاعدات

الاقتصادية الأمريكية لمدة عامين، وحتى وصول الرئيس باراك أوباما إلى الحكم في عام 2009.

وعندما جاء أوباما إلى الحكم تعهد بالتزام أمريكا بمطلب الحكومة المصرية بأن يجري تمويل منظمات المجتمع المدني المصرية التابعة فقط لقانون الشركات، غير أن الوقائع أكدت عدم التزام الخارجية الأمريكية بهذا التعهد.

لقد رصدت الحكومة المصرية أن إجمالي ما تم تسليمه لهذه المنظمات من أمريكا فقط في الفترة من 2004 ـ 2010 بلغ نحو خمسين مليون دولار، وهو أمر كان مثار دهشة من كبار المسئولين المصريين.

كان عمر سليمان ينصح الرئيس مبارك كثيرًا بضرورة الرد على الموقف الأمريكي بإجراءات حاسمة ورادعة، إلا أن مبارك كان يرى تجميد الموقف حتى لا يحدث الصدام الأخير.

كان عمر سليمان يعرف أن هؤلاء النشطاء والمموَّلين من الخارج هم الجيش السري أو الطابور الخامس، الذين أصبحوا مجرد أدوات يجري استخدامها في «معارك الجيل الرابع من الحروب».

كانت تجارب أوكرانيا وجورجيا وصربيا ماثلة أمام عمر سليمان وكان يتخوف من خطر هذه الجماعات المموَّلة والتي اكتسبت

حصانة دولية، وتمارس عملها التجسسي في حماية المجتمع الدولي وتحديدًا الغرب والولايات المتحدة.

وكان من بين هؤلاء مَنْ يعملون لصالح إسرائيل ويقومون بزيارات متعددة يلتقون خلالها بقادة الموساد، ثم يعودون إلى مصر ولا أحد يستطيع الاقتراب منهم.

لم ينسَ عمر سليمان مقولة «عاموس يادلين» الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «آمان» في فبراير عام 2010، التي قال فيها: «إن مصر هي الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلية، وإن العمل في مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام 1979».

وقال يومها: «لقد تمكنَّا من إحداث الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية في أكثر من موقع، ونجحنا في تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي، لتوليد بيئة متصارعة، متوترة دائمًا، ومنقسمة إلى أكثر من شطر في سبيل تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية، لكي يعجز أي نظام يأتي بعد حسني مبارك عن معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشي في مصر».

كانت الكلمات رسالة لمن يعنيه الأمر، وكان عمر سليمان أكثر مَنْ يعي هذه الرسالة ومعانيها، غير أن يده كانت مغلولة حتى هذا الوقت.

كانـت الأجواء في مصر، بعد سـقوط نظام الرئيس بن علي وتوارد الأنبـاء عـن دور محوري ينتظـر حركة النهضـة (الإخوانية) في تونس برئاسـة راشد الغنوشـي، تقول إن «مصر قد تجد نفسـها في المستنقع بأسرع مما يتوقع الكثيرون».

وكان عمر سليمان يعرف أن الإخوان المسلمين في مصر هم الأداة الفاعلـة للمخطط الجديد، ألـم يقل جيمس وولسـي مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسـبق «إننا سـوف نصنع إسـلامًا مناسـبًا لنا، ثم ندعهم يصنعون ثوراتهـم»؟!

كان ذلـك يعنـي فـي نظـر عمر سـليمان أن حـروب الجيـل الرابع قـد بـدأت، خاصـة وأن عملية التجنيد لـم تقتصر فقط علـى الإخوان والإسـلاميين، وإنما امتدت أيضًا إلى عناصر شـبابية ارتضت لنفسـها أن تكون حلقة في إطار هذا المخطط الكبير.

■■■

1. الإخوان.. الحصان الرابح

كانت البداية داخل السجن على يد سعد الدين إبراهيم، الذي أصبح هـو «القناة» المعتمدة لدى الولايـات المتحدة في حوارها مع جماعة الإخوان، كان ذلك في عام 2003، لقاءات جرت خلف الأسـوار مع عـدد من قادة الإخوان المحبوسـين معه في سـجن مزرعة طرة، منهم

خيرت الشاطر وآخرون، ثم بعد خروجه تعددت اللقاءات مع عدد من قياداتهم في الخارج بالنادي السويسري بإمبابة، وكان جهاز الأمن القومي ومباحث أمن الدولة يتابعان تفاصيل هذه اللقاءات.

لقد أدرك عمر سليمان أن سعد الدين إبراهيم، لا يتحرك وحده، وإنما هناك اتصالات جرت معه من قِبل مسئولين أمريكيين وغربيين داخل أسوار سجن مزرعة طرة، طلبوا فيها منه أن يواصل حواره مع قادة الإخوان داخل السجن وخارجه.

في هذا الوقت تحديدًا كانت أجواء الأزمة بين مصر والولايات المتحدة تتصاعد، لقد كان مبارك يرفض وبإصرار الاستجابة للمطالب الأمريكية، التي كان يرى أنها تمثل انتهاكًا للأمن القومي.

كان مبارك قد زار أمريكا في عام2004 ، والتقى خلالها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في كراوفورد بولاية «تكساس»، وقد حدثت أزمة عنيفة بينه وبين بوش بعد أن تعمدت واشنطن إحراج الرئيس المصري من خلال وثيقة الضمانات التي قدمتها لإسرائيل في حضوره.

كان مبارك يعرف أن حملات الإدارة الأمريكية وضغوطها عليه بالحديث عن وجود انتهاكات في ملف حقوق الإنسان، هي مؤشر على أن الإدارة الأمريكية قررت بدء مرحلة المواجهة المكشوفة مع مصر.

لقد أكد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق في مذكراته «أن الرئيس مبارك أبلغه عام 2005 أن الأمريكيين يريدون منه الرحيل»،

وقال أبو الغيط: «لقد سار معي الرئيس وأنا أقترب من باب الصالون المتسع الذي استقبلني به في الدور الأرضي بقصر الاتحادية في هليوبوليس وقال جملة موجزة صدمتنى ولم أتحدث بها مع شخص قط، قال «إنه لا يستبعد أن تكون لدى الأمريكيين رغبة في إقصائه عن الحكم، وقال أبو الغيط: «لقد دُهشت لهذا القول»، وقال إنه استمع كثيرًا لمبارك، وهو يقول «المتغطي بالأمريكان (عريان)»!!

كان عمر سليمان يدرك هذه الحقيقة، وكان يعرف أن واشنطن بدأت تبحث عن البديل، وكان البديل هو جماعة الإخوان المسلمين.

كان جهاز المخابرات العامة المصرية يرصد أيضًا تحركات التنظيم الدولي للجماعة منذ عام 2004 واتصالاته بصنَّاع القرار في أمريكا وبريطانيا وألمانيا، وكان يدرك عن يقين أن الاتصالات قد أخذت بعدًا جديدًا خاصة بعد مؤتمر جورجيا لرؤساء وقادة الدول الصناعية الثماني الكبرى، كان التفكير يدور في هذا الوقت عن القوى التي يمكن أن تشكل الأداة الفاعلة لتنفيذ هذا المخطط داخل المنطقة.

كان الإخوان هم الحصان الرابح، لقد أدركت الأجهزة المعنية داخل الولايات المتحدة تحديدًا أن هذه الجماعة التاريخية، لها جذورها في المنطقة، وهى أيضًا تمتلك أقوى تنظيم له امتدادات شعبية واسعة، وخبرة تنظيمية متميزة.

وكان الحاكم الأساسي في تفكير الإدارة الأمريكية في هذا الوقت يشير إلى أن الإسلاميين، وجماعة الإخوان تحديدًا، هم أكثر القوى الناعمة التي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذا المخطط، بتكلفة أقل وقدرة فائقة واستعداد واضح للقبول بالأجندة الأمريكية.

كانت الإدارة الأمريكية في هذا الوقت قد حددت ملامح المشروع الجديد على أساس إحداث تغيير جيوسياسي في المنطقة يؤدي إلى تقسيمها إلى كانتونات طائفية وعِرقية، خاصة أن الحرب على العراق لم تنجح في تغيير الأوضاع الاستراتيجية على النحو الذي توقعته واشنطن.. ولم تنجح أيضًا في إنهاء الصراع التاريخي العربي والإسرائيلي وضمان حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

كانت الاستراتيجية الجديدة التي عبَّر عنها الرئيس السابق جورج دبليو بوش في خطابه عام 2003 عن «حالة الديمقراطية في الشرق الأوسط» تشير إلى أن المنطقة سوف تدخل طورًا جديدًا قد يؤدي إلى تغيير الخرائط السياسية والجغرافية وذلك بتفجير هذه المجتمعات من الداخل عن طريق استخدام القوى الناعمة في هذه البلدان.

في هذا الوقت كان السيد عمر سليمان قد قدَّم تقريرًا للرئيس الأسبق حسني مبارك حدد فيه ملامح هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وأكد أن مصر من أوائل الدول المستهدفة في هذا المخطط.

لقد أكد عمر سليمان في تقريره أن الإدارة الأمريكية غيَّرت موقفها المعلن تجاه التيارات الإسلامية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وقررت التواصل مع هذه التيارات وضمان مشاركتها في السلطة السياسية في مقابل الوفاء بالمطالب الأمريكية ـ الإسرائيلية.

وتضمن التقرير المقدَّم في هذا الوقت رصد تفاصيل مؤتمر الحوار الإسلامي ـ الأمريكي الذي عُقد في قطر في 10 يناير 2004 برعاية أمريكية وبحضور الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون.

لقد أشار التقرير إلى أن لقاءات متعددة قد جرت في هذا المؤتمر، الذي أشرفت عليه وزارة الخارجية القطرية ومعهد «بروكينجز الأمريكي» بين عناصر تنتمي إلى جماعة الإخوان وبين سياسيين ورجال استخبارات أمريكية برعاية قطرية مباشرة.

كان يوسف القرضاوي قاسمًا مشتركًا في هذه اللقاءات، بل كان واحدًا ممَّنْ رتَّبوا لها جنبًا إلى جنب مع ممثلي وزارة الخارجية القطرية، وأيضًا بمشاركة القاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية بباكستان.

وفي اللقاءات التي عُقدت على هامش المؤتمر كان الاتفاق قد بدأ يرسم خيوطه الأولى، لقد استمع الجانبان الإخواني والأمريكي إلى رؤية كل منهما للآخر، وجرى الاتفاق على تواصل اللقاءات في العديد من العواصم الأخرى، وتحديدًا في تركيا ولندن وغيرهما.

وفي نفس العام أيضًا التقى المرشد العام محمد مهدي عاكف بـ«جون جانك» أحد كبار مساعدي أعضاء الكونجرس الذي وجَّه دعوة لوفد من الجماعة لزيارة الولايات المتحدة في وقت لاحق.

في عام 2005 كان جهاز المخابرات العامة يقدم تحليلاً إلى الرئيس حول مضمون الرسائل التي بعث بها الإخوان إلى الإدارة الأمريكية وإلى الغرب عمومًا بهدف طمأنتهم من مواقف الجماعة إزاء القضايا الاستراتيجية الملحة، وأولها الموقف من السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة واتفاقات «السلام» بين مصر وإسرائيل.

لقد كان تصريح مرشد الإخوان «محمد مهدي عاكف» في هذا الوقت الذي أدلى به إلى وكالة «أسوشيتدبرس» يحمل دلالة مهمة.. لقد قال المرشد العام «إن الإخوان لن يسعوا إذا تسنى لهم الوصول إلى الحكم إلى أن يغيروا سياسة مصر الخارجية، ومن ضمنها احترام معاهدة السلام»!!

وبعد نجاح الإخوان في الحصول على (88) مقعدًا من مقاعد البرلمان المصري قال «جيسون براونلي» أستاذ العلوم السياسية والمتخصص في قضايا التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط في مقابلة مع تقرير واشنطن «إن التحفظ الواضح في موقف الإدارة الأمريكية من صعود الإخوان طبقًا لنتائج الانتخابات المصرية، أمر مفهوم ومتوقع، فالإدارة التي تتبنى مشروعًا لتغيير وجه الشرق

الأوسط وتعزيز الديمقراطية شعرت بخيبة الأمل من تراجع أداء التيار الليبرالي وبقية الأحزاب السياسية المصرية في التاريخ المصري، ولم يعد أمامها من خيارات سوى النظام الحاكم أو جماعة الإخوان، وبالتالي فإن الإدارة عليها أن تختار بين الضغط على النظام القائم لتحقيق إصلاحات ديمقراطية على المدى البعيد وإحداث حراك في المجتمع المصري بمواصلة دعم التيارات الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني، أو أن تتقبل وصول الإخوان للحكم في مصر وما ينطوي عليه ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة».

كان الإخوان قد أبدوا استعدادهم في اللقاءات التي جرت معهم في هذه الفترة للموافقة على الأجندة الأمريكية، وهو ما دعا مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق ورئيسة المعهد الديمقراطي الأمريكي في هذا الوقت، إلى أن تصرح أثناء وجودها في دبي في الأول من ديسمبر 2005 بالقول «إن استبعاد الإسلاميين من المشاركة في الحياة السياسية على أساس أنهم غير ديمقراطيين يُعتبر خطأ فادحًا»، وحذرت أولبرايت الإدارة الأمريكية من دعم إصلاحات زائفة تؤدي إلى عزل المعارضة الإسلامية واعتبرت أن «أنجح وسيلة لانحسار التطرف في الشرق الأوسط هي السماح للمعارضة الإسلامية غير العنيفة بالمشاركة في الحياة السياسية».

كانت كونداليزا رايس تشغل منصب وزيرة الخارجية الأمريكية، وقد طرحت هي الأخرى رؤيتها للمتغيرات المقبلة لبناء شرق

أوسـط جديد وفي مقدمتها نظريـة «الفوضى الخلاقة» ، التي تعني في مضمونها «التخلي عن مفاهيم الأمن والاستقرار» حتى لو تسبب ذلك في إسـقاط العديد من الأنظمة الحليفـة والموالية للولايات المتحدة، بزعـم أن هـذه الفوضى حتمًا سـينتج عنها وضع أفضـل من الأوضاع السـائدة في المنطقة، وقد أكدت ذلك تفصيلاً في حديثها للواشـنطن بوست بتاريخ 19 إبريل 2005.

تعددت الاتصالات التي رصدتها المخابرات العامة بين ممثلين لجماعة الإخـوان، وتحديـدًا التنظيـم الدولي، وبيـن عناصر اسـتخباراتية أمريكية، بهدف الاتفاق حول الخطوات القادمة لأسس التنسيق بين الطرفين.

كانت واشنطن قد سعت في هذا الوقت إلى التأكد من مصداقية وعود الإخوان ومدى التزامهم بالاستراتيجية الأمريكية حال وصولهم للحكم في مصر والعالم العربي، وقد رصدت المخابرات العامة المصرية ورود تعليمات من قيادة الـ(سـي.آي.إيه) إلى مسـئولي محطات المخابرات الأمريكية في عدد من الدول الغربية والشـرق الأوسـط لتجنيد عدد من كوادر الجماعـة للتعرف من خلالهم على الموقـف الحقيقي للإخوان المسلمين من السياسة الأمريكية في المنطقة.

وفـي عـام 2006 قام وفـد برئاسـة ريتشـارد ميرفي مسـاعد وزير الخارجيـة الأمريكي لشـئون الشـرق الأوسـط بزيارة إلى مقـر الكتلة البرلمانيـة لجماعة الإخـوان في المنيـل بالقاهرة، حيـث التقى الوفد

مـع عدد من نـواب جماعة الإخـوان بالبرلمان، وهم: سـعد الكتاتني وحسين إبراهيم وحمدي حسن، تم خلالها الحديث عن ضرورة تنمية العلاقـة بين نواب الإخوان بالبرلمان وبين مراكز الأبحاث الأمريكية، ولـم يكن ذلـك إلا عنوانًا للمهمة، إلا أن الأمـر كان يحوي تكليفًا من الإدارة الأمريكية لريتشارد ميرفي لمعرفة رؤية الإخوان حول القضايا المطروحة وتطوير الحوار بين الجماعة والإدارة الأمريكية.

وفي أكتوبر عام 2006 بدأت ملامح هذا المخطط تتكشف تدريجيًّا بأبعادهـا المختلفـة، مـن خـلال البـلاغ الذي تقـدم به عضـو جماعة الإخـوان المدعـو «محمد عبدالغنى محمد حسـن» الـذي كان يعمل في بلغاريـا، عندما التقى القنصل العام للسـفارة المصرية في بلغاريا، وهو رجل مخابرات، وأبلغه أن أحد عناصر الاستخبارات الأمريكية التقـاه أكثـر من مرة في أماكن متعددة داخـل بلغاريا، وكان الهدف من وراء هـذه اللقاءات هو تجنيـده لصالح المخابـرات الأمريكية بهدف التجسس على جماعة الإخوان ومعرفة حقيقة مواقفها السياسية.

وقد أكد محمد عبدالغني للقنصل المصري أن الشخص الأمريكي الذي سعى إلى تجنيده يعمل بمقر السفارة الأمريكية في بلغاريا، وأنه فهم منه أن هناك عناصر إخوانية أخرى في بلغاريا وغيرها تم تجنيدهم لنفس الغرض.

فـي هـذا الوقت كتـب القنصل العـام المصري فـي بلغاريـا تقريرًا أرسـله إلـى الجهـات المختصـة التي قامـت بدورها بإطـلاع الرئيس مبـارك عليـه ، كما جرى إطلاع جهـاز مباحث أمن الدولـة على ذات المعلومات التي كان الجهاز نفسه قد توصل إليها عبر اختراقه للتنظيم الدولي للإخوان.

لقد نجحت عملية التجنيد لعدد من كوادر الإخوان في بعض دول أوربـا، وتحديدًا في ألمانيا وبريطانيا والنمسـا وفرنسـا، وأصبح لدى الاستخبارات الأمريكية في هذا الوقت قناعة بأن الإخوان يستهدفون الوصول إلى السلطة في مصر، وأنهم في ذلك مستعدون لتنفيذ كافة المطالب الأمريكية.

كانـت الأزمـة بيـن مصر والولايـات المتحـدة قد أصبحـت على فوهة بركان بفعل التدخلات الأمريكية المباشـرة في الشئون الداخلية المصرية، والتآمر على استقرار البلاد.

وكان الرئيس مبارك قد أبلغ حكومته أنه لن يزور الولايات المتحدة كنوع من الاحتجاج على تدخل الإدارة الأمريكية في الشئون المصرية، ووصول معلومات تشـير إلـى دورها الهادف إلى إسـقاط نظامه وفتح الطريق أمام الإخوان المسلمين للقفز على السلطة في البلاد.

كانـت قطر وتركيا تلعبـان نفس الدور بتعليمات أمريكية مباشـرة، حيث أنشـأت قطر في عام 2006 أكاديمية التغيير التي ترأسـها هشام

مرسي صهر الشيخ يوسف القرضاوي، وهي الأكاديمية التي تولت تدريب العديد من العناصر الشبابية والإخوانية على كيفية إسقاط نظام الحكم في مصر.

أما تركيا فقد فتحت أبوابها واسعةً أمام اجتماعات التنظيم الدولي للإخوان على أراضيها، وأيضًا رعاية الحوار الأمريكي ـ الإخواني الذي جرى في سرية تامة ومن خلف ستار.

في 30 يونية 2007 استطاعت الأجهزة الأمنية المصرية الحصول على محضر الاجتماع الذي عُقد في إسطنبول بمشاركة أعضاء التنظيم الدولي للإخوان والذي مثَّل إخوان مصر فيه كل من د.سعد الكتاتني عضو مكتب الإرشاد ورئيس الكتلة البرلمانية للإخوان في مجلس الشعب وأيضًا سعد الحسيني النائب بمجلس الشعب وعضو مكتب الإرشاد.

وقد تضمن محضر الاجتماع في هذا الوقت عددًا من الأمور المهمة، أبرزها:

1ـ موقف جماعة الإخوان في مصر من حكم الرئيس مبارك في ضوء الظروف التي كانت تعيشها البلاد، خاصة بعد التعديلات الدستورية التي استهدفت توريث نظام الحكم في مصر، وفي هذا الإطار طرح ممثلا الجماعة في مصر خطة تهدف إلى استدراج النظام للصدام مع كافة القوى الشعبية مع بقاء جماعة الإخوان على حيادها المعلن.

2ـ ضرورة تهيئة الأجواء لمرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك، عبر التواصل مع الأطراف الدولية وطمأنتها خاصة الولايات المتحدة، وبحيث تمهِّد واشنطن الأجواء لتولي الإخوان السلطة حال سقوط النظام عبر ثورة شعبية وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية في البلاد.

3ـ أن جماعة الإخوان ستعزز من علاقاتها مع القوى السياسية المعارضة في مصر لحشدها ودفعها إلى مواجهة النظام، كما أنها ستواصل خطة سيطرتها على كافة النقابات والاتحادات والهيئات الاجتماعية المختلفة، حتى تكون سندًا للجماعة في مخططها الذي يستهدف الوصول إلى السلطة.

وكان من ضمن توصيات هذا الاجتماع عقد لقاء لأعضاء مجلس شورى التنظيم الدولي للإخوان، وقد تحدد له موعدًا الثاني عشر من نوفمبر 2007.

وفي الموعد المحدد عقد اللقاء في تركيا وحضره من مجلس شورى التنظيم الدولي من مصر كل من د.سعد الكتاتني والسيد عسكر وحسين إبراهيم وسعد الحسيني، وجميعهم كانوا أعضاء بمجلس الشعب المصري في هذه الفترة، وقد استغل التنظيم تمتعهم بالحصانة البرلمانية وقرر إيفادهم للمشاركة في هذا الاجتماع المهم الذي حضره عدد كبير من أعضاء مجلس شورى التنظيم الدولي.

في هذا الاجتماع تمت مناقشة خطة التمكين التي وضع إطارها المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للجماعة، وقد تم الاتفاق على التحرك في ضوء هذه الخطة للوصول إلى أسلمة المجتمع والهيمنة على النقابات والاتحادات والتغلغل داخل الأوساط العمالية والطلابية.

وفي نفس العام عُقد لقاء بمنزل السفير الأمريكي بالقاهرة بين د.سعد الكتاتني زعيم الكتلة البرلمانية للإخوان في مجلس الشعب وبين «ستاني هوهر» زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، حيث تعرض اللقاء إلى سيناريوهات المستقبل ومرحلة ما بعد نظام مبارك.

ووضح من خلال هذا الاجتماع أن واشنطن لن تقف حائلاً أمام وصول الإخوان للسلطة في البلاد، وأنها ستمارس ضغوطها على النظام لوقف قمعه لجماعة الإخوان والمعارضة.

وبعد أحداث المحلة في 6 إبريل 2008 بدأت جماعة الإخوان تُعدُّ العدة للمرحلة القادمة، خاصة بعد أن أدركت حجم الاحتقان الشعبي ضد نظام مبارك، فسعت إلى تكثيف لقاءاتها بالمسئولين الأمريكيين للاتفاق حول سيناريوهات المستقبل.

كان نظام مبارك في هذا الوقت يعقد الصفقات مع الجماعة، يتركها تعيث فسادًا في البلاد طولاً وعرضًا، شريطة ألا تتعرض لكرسي الحكم، ووفَّر لها البيئة المناسبة للتحرك والتغلغل في النقابات وكافة

الأوساط، ولم يكن يسمح لجهات الأمن بالتدخل إلا في مواجهة بعض التحركات التي كان يراها خطيرة.

كانت واشنطن تمارس ضغوطها على النظام، وتتهمه بعدم احترام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكانت التقارير التي تصدر من المنظمات الدولية والمحلية بإدانة ممارسات النظام ضد معارضيه، تشكل قلقًا لأركان النظام الحاكم في هذا الوقت، ولذلك كان مبارك يرفض الاعتداد بالتقارير الأمنية التي كانت تطالبه بضرورة اتخاذ إجراءات جذرية لتجفيف منابع الإخوان ومنظمات المجتمع المدني المموَّلة من الخارج.

لقد رفعت المخابرات العامة في هذا الوقت تقريرًا يكشف خطورة تلقي عدد من النشطاء دورات تدريبية في الخارج وتحديدًا في صربيا وأوكرانيا وغيرهما من البلدان الأوربية بهدف إسقاط النظام في مصر من خلال ثورة شبيهة بالثورات البرتقالية، إلا أن مبارك تجاهل هذه التقارير؛ خوفًا من التصعيد الدولي ضد نظامه.

وفي عام 2009 ومع وصول المرشح الديمقراطي «باراك أوباما» إلى قمة السلطة في الولايات المتحدة بدأت المؤامرة تأخذ أبعادًا جديدة، لقد سعى أوباما إلى خديعة الرئيس مبارك وجاء إلى مصر في مايو 2009 ليخطب في قاعة المؤتمرات بجامعة القاهرة متحدثًا عن المصالحة مع العالم العربي والإسلامي، وبما يؤكد عدم التدخل في

الشئون الداخلية للدول واحترام حقوق الإنسان والسعي إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، غير أن التحركات الأمريكية على الأرض كانت على العكس من ذلك تمامًا.

لقد قرر أوباما في هذا الوقت استئناف ضخ ملايين الدولارات إلى منظمات المجتمع المدني الموالية لواشنطن خصمًا من قيمة المعونة الأمريكية المقدَّمة إلى مصر، ورغم الاحتجاجات المصرية التي تقدمت بها د. فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي في هذا الوقت، فإن واشنطن ظلت على موقفها ورفضت كافة النداءات المصرية، بل زادت من حدة تدخلها في الشئون الداخلية للبلاد من خلال التقارير المعادية التي كانت تعدها جهات أمريكية حول تردي الحريات الدينية في مصر والممارسات القمعية للنظام، وبدأت حملة قوية في الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية حول قضية التوريث التي أحدثت قلقًا كبيرًا لدى كافة الدوائر الشعبية والعسكرية في مصر.

كان عمر سليمان يسدي النصائح للرئيس مبارك، حيث طالبه بضرورة إحداث تغيير واسع في البلاد، وقدَّم له العديد من التقارير التي تؤكد أن واشنطن تتحاور بجدية مع جماعة الإخوان للانقلاب على نظام الحكم في البلاد، إلا أن مبارك لم يكن مستعدًّا للاستماع إلى أحد في هذا الوقت.

وفي عام 2009 سـافر وفد من جماعة الإخوان إلى تركيا لحضور اجتماعات اللجنـة العليا لاتحاد المنظمات الطلابية؛ بهدف التنسـيق المشترك بين طلاب الإخوان في تحركاتهم ضد الأنظمة الحاكمة في البلدان المختلفة، ومناقشـة الخطط المستقبلية لمواجهة قمع الأنظمة للإخوان وأنشطتها الطلابية والسياسية.

وقد شـارك من مصر في هذا اللقاء عدد من الكوادر الإخوانية، من بينهم: سـعد الحسـيني وأيمن علـى ومصطفى الطمـان، حيث رفعوا تقريـرًا إلـى مكتـب الإرشـاد يتضمن مـا تـم التوصل إليه خـلال هذه الاجتماعات من قرارات، بمجرد عودتهم إلى البلاد.

وكانـت أبرز التوصيات تؤكد ضرورة إعداد العدة لخطة المواجهة مـع النظـام حال انفجـار الأوضاع في مصـر، مع التركيـز على القطاع الطلابـي باعتبـاره الأكثر قدرة على الحشـد وإثارة شـباب الجامعات وإحراج النظام.

وفي شـهر مايـو من ذات العام سـافر د.محمـد البلتاجـي القيادي الإخواني وعضو مجلس الشعب إلى تركيا، حيث التقى وفدًا من قيادة حمـاس كان يشـارك في مؤتمر «نصـرة غزة» الذي عُقد لبحث سـبل دعم سكان قطاع غزة في مواجهة الحصار الذي كان مفروضًا عليهم.

وخـلال هـذا اللقاء أكد قادة حمـاس للبلتاجي أن هنـاك عبئًا كبيرًا ملقًـى على جماعة الإخوان في مصـر لإنهاء الحصار المفروض على

القطاع، وأكدوا له أن أعضاء الحركة قد منحوا بيعتهم للمرشد العام لجماعة الإخوان، وأنهم ملتزمون بكافة قرارات مكتب الإرشاد، وأن الولاء للجماعة والتنظيم الدولي له الأولوية.

وفي نفس العام التقى القيادي الإخواني حازم فاروق النائب بالبرلمان عن جماعة الإخوان بالمسئول عن اللجان بحركة حماس في لبنان ويدعى «أبو هشام»، وقد دار حوار بين الطرفين حول مدى استعداد حركة حماس لمساندة جماعة الإخوان في مصر حال اتخاذها قرارها النهائي بالانقلاب على نظام الحكم في مصر حال تدهور الأوضاع في البلاد.

وفي هذا اللقاء أكد حازم فاروق أن جماعة الإخوان تنسق مع كافة القوى السياسية لحشدها ضد النظام وتهيئة الساحة للتغيير الكبير الذي سيعمل الإخوان على إحداثه في مصر خلال الفترة القادمة.

وأكد أبو هشام أن عناصر من حماس وحزب الله يجري تدريبها في معسكرات حزب الله بهدف إسقاط النظام المصري، الذي أصبح يشكل خطرًا على الشعب المصري وعلى القضية الفلسطينية على السواء.

في هذا الوقت كانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على خلية لعناصر تنتمي إلى حزب الله، تم القبض على أعضائها وتقديمهم للمحاكمة في القضية رقم 284/ 2009 حصر أمن دولة عليا، حيث

كانت هذه الخلية مكلفة بالقيام بأعمال عنف ضد المنشآت الحيوية بمصر.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، كان المخطط قد بدأ يأخذ خطوات جادة سواء فيما يتعلق بالإعداد الداخلي أو التواصل مع قوى الخارج خاصة مع الأمريكان من جانب ومع حركة حماس وحزب الله من جانب آخر، كان الجميع قد اتفقوا على ضرورة الاستعداد للتدخل المباشر والإجهاز على نظام الحكم الضعيف في مصر.

وكان الاجتماع الأخطر هو الذي جرى في الفترة من 15 ـ 17 يناير عام 2010 في بيروت بين محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس وبين وفد إخواني كان قد قام بزيارة إلى لبنان في هذا الوقت وضم كلاً من: حسين إبراهيم ومحمد البلتاجي وإبراهيم أبو عوف وأسامة جادو.

وخلال هذا اللقاء حمل الوفد رسالة من المرشد الجديد للجماعة د.محمد بديع إلى قادة حماس أكد فيها أن الجماعة بصدد انتظار اللحظة الحاسمة لتنفيذ مخطط الاستيلاء على السلطة في مصر بعد إسقاط النظام الحالي الذي يواجه معارضة شعبية كبيرة، وأن ذلك يوجب على حركة حماس الاستعداد الكامل لمساندة الجماعة في تحركاتها المقبلة.

■■■

وأشار الوفد الإخواني إلى أن الجماعة أبعدت العناصر الإصلاحية عن صفوفها بهدف تمكين القطبيين من السيطرة الكاملة على مكتب الإرشاد؛ لتنفيذ مخطط إسقاط النظام، الذي كان بعض الإصلاحيين يعترضون عليه.

وقد حذَّر محمد نزال وفد الإخوان من خطورة ما يتردد عن احتمال تولي اللواء عمر سليمان أو المشير حسين طنطاوي للحكم خلفًا لحسني مبارك حال سقوطه، وقال إن ذلك سوف يعني استمرار النظام وممارساته، وطالبهم برفض هذا الخيار، وبحيث يكونون هم الطرف الأساسي في تقرير مستقبل الحكم بعد سقوط مبارك.

ورصدت الأجهزة الأمنية في هذا الوقت أيضًا لقاءً جرى بين خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وبين على أكبر ولايتي مستشار الإمام خامنئي في نوفمبر 2010 في دمشق حيث تم خلاله الاتفاق على التنسيق المشترك بين الطرفين في إطار ترتيبات المرحلة القادمة في مصر.

كانت الأمور تمضي سريعًا، نظام يتهاوى في مصر بفعل الرفض الشعبي العارم لممارساته، وقوى تتآمر وتستعد للقفز على السلطة في البلاد بمساندة إقليمية ودولية.

في هذا الوقت كانت حركة حماس قد عهدت إلى أحد أعضائها ويدعى أكرم العجوري، المعروف بعلاقاته مع عناصر من بدو سيناء،

بالبدء في التواصل معهم، انتظارًا لأحداث هامة قد تشهدها البلاد في أقرب وقت ممكن.

كانت البلاد في هذا الوقت على فوهة بركان.. كان المصريون ينتظرون التغيير الكبير، لكن الإخوان وبعض أتباعهم كانوا يُعدون العدة لنشر الفوضى والسيطرة على الحكم واختطاف الوطن.

كان عمر سليمان على اطلاع بتفاصيل هذا المخطط وأبلغ به الرئيس مبارك أكثر من مرة، غير أنه كان يعرف أن الرئيس مبارك لا يريد المواجهة مع جماعة الإخوان وفضح مخططاتهم، كان يظن أن الإخوان سيظلون على نهجهم المعلن بعدم معاداة السلطة أو رأس الدولة، ولذلك ترك مبارك لهم حرية التحرك في كافة الأوساط النقابية والاجتماعية والسياسية.

لقد سمح لهم الرئيس بمقر علني في المنيل وآخر في جسر السويس والعديد من المقرات الأخرى، وكان مكتب الإرشاد يجتمع دوريًا تحت سمع وبصر السلطات الأمنية المصرية.

لقد جرى ذلك عبر اتفاق غير معلن بين مبارك وجماعة الإخوان، «تحركوا وتغلغلوا كيفما تشاءون، ولكن بشرط عدم الصدام أو معاداة رئيس الجمهورية».

ومنذ انتخابات 2005 كان عمر سليمان على علم بمضمون هذا الاتفاق الذي سمح للإخوان بالحصول على 88 مقعدًا في البرلمان

بالرغـم من أن الاتفاق قد جرى بيـن الطرفين على أقل من ذلك، وهو الاتفـاق الـذي تم داخـل مبنـى مباحث أمـن الدولة بحضـور كل من د.محمـد مرسـي وخيـرت الشـاطر عضوي مكتـب الإرشـاد في هذا الوقت.

لقد كان عمر سـليمان يعـرف أن موافقة مبارك على هذه الصفقات التـي كانـت تعقدها مباحـث أمن الدولة مـع جماعة الإخـوان، تمت بضغوط أمريكية، وكان مبارك يقول دائمًا: «أنا لا أريد صداعًا جديدًا، اتركوهم يتحركوا، ويدخلوا البرلمان حتى نأمن شرهـم».

كان عمر سـليمان وبتعليمات من مبـارك يلتقي قيادات من جماعة الإخـوان منذ عام1992 ، إلا أنه كان يقـول للرئيس دائمًا: «حذار من غدرهم».

وكان مبارك لا يعير مثل هذا الكلام اهتمامًا!!.

وعندما تردد اسـم محمد بديع كمرشح لمنصب مرشد عام جماعة الإخـوان كتب جهاز مباحث أمـن الدولة تقريرًا يحـذر فيه من اختيار بديـع باعتبـاره يميل إلى العنـف ويقود التيار القطبـي التكفيري داخل الجماعة.

وعندما سأل مبارك، عمر سليمان عن هذا الأمر قال عمر سليمان: كلهـم زي بعـض، ولكـن تاريخ محمـد بديع معـروف للكافـة، وهو بالفعل شخصية «صدامية».

غير أن مبارك كان له رأي آخر، فقد كان على ثقة بأن بديع لن يخرج عن نهج محمد مهدي عاكف المرشد السابق، الذي كان حريصًا على عدم الصدام بالدولة وكان مؤيدًا للرئيس ونهجه.

في شهر سبتمبر 2004 ، كان مبارك يدرس طلبًا بمقابلة المرشد العام لجماعة الإخوان مهدي عاكف بشكل غير معلن، وحينها توجه الرئيس بالسؤال إلى عمر سليمان: ما رأيك في ذلك؟ فقال له عمر سليمان: «لن يكون هناك سر لدى الإخوان، وسيجري تسريب الخبر إلى وسائل الإعلام، وإذا كُشف الأمر فسيتعامل الجميع مع الإخوان على أنهم كيان شرعي، وسيزيدهم ذلك قوة وطمعًا».

كان مهدي عاكف قد طلب لقاء الرئيس من خلال حديث أدلى به لوكالة الأنباء الألمانية في 6 سبتمبر 2004 ، قال فيه: «إنه بعث برسالة للرئيس حسني مبارك يطلب فيها لقاءه لنقل رؤية الجماعة إليه»، وقال: «إنه أرسل هذه الرسالة منذ عدة أسابيع ولم يتلق أي رد عليها» وقال أيضًا: «إنه سبق أن أرسل أكثر من رسالة لمبارك يشرح فيها رؤية ومطالب الإخوان بشأن ما هو مطروح من قضايا على الساحة السياسية حاليًّا»، وقال: «إنه إذا ما تحقق لقاء الرئيس وسنطرح عليه ما لدينا من أفكار ونستمع لما عنده، وسنطرح رؤيتنا لقضايا الإصلاح ومختلف القضايا القومية الأخرى، وسنؤكد له أننا لا نطمع في السلطة ولا نسعى إليها ولا نطرح أنفسنا كبديل للحكم».

كانـت الكلمات قد أعجبت الرئيس، وكان يـرى أن مهدي عاكف من الشـخصيات العاقلـة التي يجب احتضانهـا والتعامل معها بطريقة مختلفة.

لقـد صـرَّح مهدي عاكف فـي حديث أدلى به لصحيفـة «المصري اليـوم» فـي الأول من يناير 2005 بأن «الرئيس مبـارك هو ولي الأمر، وطاعتـه واجبة»، وقال: «لا نقبل إفسـاد العلاقة بيـن مبارك وأبنائه من الإخـوان المسـلمين». وفـي 20 يوليو مـن نفس العام أدلـى بحديث لمجلة «المصور» أعلن فيه تأييده لترشـح مبارك لرئاسـة الجمهورية، وطلب مجددًا لقاءه.

لقد وصل الأمر بجماعة الإخوان ومرشدها العام أن أدلى بحديث إلى وكالة رويترز في 31 أكتوبر 2009 قال فيه: «إن الجماعة لن تحاول تحدي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في انتخابات الرئاسة التي ستجرى عام 2011 في ظل الدستور الحالي»، وقال: «إن حركته التي تسـعى لإقامة دولة إسـلامية بوسـائل غير عنيفة، لن تقوم بعملية تحدٍّ انتخابي»، وقال: «إن الرئاسة الآن ليست في أجندتي؛ لأنها تحتاج إلى مقدمات كبيرة جدًّا، حينما أريد أن أترشـح لها»، وقال: «أنا لن أدخل بالقـوة وأصطدم مع النظـام، أنا قلت لهم: لا، إنمـا أدخل مع بقية كل الشـرفاء من أبناء مصر ونتعاون معًا حتى نصلح هذا الفسـاد، ومهمتنا أن نضع أيدينا في أيدي بعض حتى نصلح الحال...»!!

ورغم التحذيرات الأمنية من تولي محمد بديع منصب المرشد العام للجماعة، فإنه حتى عام 2010 كان صوت المرشد الجديد لا يختلف كثيرًا عن صوت سابقه.

لقد أرسل محمد بديع في 28 مارس 2010 برقية تهنئة إلى الرئيس مبارك بمناسبة عودته إلى مصر سالمًا بعد رحلة علاج طويلة في الخارج، قال فيها: «السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية، نهنئ سيادتكم بسلامة العودة إلى أرض الوطن، بعد أن منَّ الله عليكم بنعمة الشفاء، داعين الله عز وجل أن يحفظ مصر وأهلها من كل سوء، وأن يجمع أبناء الوطن جميعًا قيادة وشعبًا على خير ما يحب ربنا ويرضى».

وفي إبريل 2010 كانت الإعلامية منى الشاذلي تُجري حوارًا مع د. محمد بديع المرشد العام للجماعة قال فيه: «مبارك أب لكل المصريين، والمصريين عاوزين حقهم من أبوهم».

ولم يكن الإخوان ضد توريث السلطة لجمال مبارك، فقط كانوا يريدون تحقيق بعض المكاسب السياسية والتنظيمية في المقابل ومن بينها حقهم في تشكيل حزب سياسي لهم ذي مرجعية دينية.

لقد قال لي عمر سليمان: «لقد كان هناك توجُّه لدى بعض قيادات الحكم في مصر بالموافقة على حزب لجماعة الإخوان باسم مختلف، إلا أنه رفض ذلك بكل شدة وأبلغ الرئيس مبارك بخطورة الموافقة على هذا الحزب الذي سيفتح الطريق أمام صراع ديني في البلاد».

كان عمر سليمان يعرف أن الإخوان يتعاملون بوجهين: وجه معلن وآخر خفي، وجه يفاوض، والآخر يتآمر، وجه يخطط ويتغلغل في المجتمع وآخر يسعى إلى طمأنة الرئيس ومؤسسات الدولة بأن الجماعة لا مطامع سياسية لها، لذا فقد كان للمخابرات العامة موقف آخر، وكان عمر سليمان يحذر في هذا الوقت من خطورة تغلغل الجماعة في المجتمع وصولاً إلى مرحلة التمكين.. وهو ما كشفت عنه بعد ذلك الوثيقة التي أعدها خيرت الشاطر في عام 2006.

لم يكن مبارك مستعدًّا للمواجهة والصدام مع جماعة الإخوان، كان مع الرأي القائل بتسكين الخلافات، والسعي إلى احتواء الجماعة مع فتح النوافذ لها داخل المجتمع، وكانت تلك في رأي عمر سليمان هي الكارثة الكبرى، حتى إذا ما جاءت الفرصة ظهر الإخوان على حقيقتهم وحاولوا تنفيذ خطتهم لإسقاط الدولة، إنها ذاتها خطة «التمكين» بموافقة أمريكية ـ إسرائيلية ـ تركية ـ قطرية!!

■■■

2 - كلمة السر.. أكاديمية التغيير!!

لم يكن الإخوان وحدهم على الساحة، لقد سعوا أيضًا إلى تحريك الآليات والتنظيمات المساعدة لهم، والتي شاركوا في إقامتها ودعمها لتكون أداتهم وواجهتهم أحيانًا لتمرير المخطط.

- كانت «أكاديمية التغيير» هي واحدة من تلك الآليات التي حققت نتائج سريعة ومبهرة.

بدأت فكرة «أكاديمية التغيير» في أوائل عام 2005، سافر ثلاثة من الشبان إلى لندن بزعم البحث عن عمل، وهم: هشام مرسي صهر القيادي الإخواني يوسف القرضاوي، ووائل عادل العضو السابق بجماعة الإخوان والذي استقال منها شكليًّا في عام 2004، وأحمد عبدالحكيم الباحث المقرب من جماعة الإخوان المسلمين.

بعد أن وصلوا إلى لندن التقوا عددًا من النشطاء الغربيين والأمريكيين، تدارسوا معهم فكرة التغيير في مصر والعالم العربي.

لقد قيل إن الشبان الثلاثة تأثروا في هذا الوقت بأفكار منظمة «أوتبور» الصربية ونظريات المفكر الأمريكي «جين شارب» وتلميذه «بيتر أكرمان»، وبدأوا في إنشاء موقع إلكتروني للترويج لأفكار التغيير السلمي من خلال المظاهرات والإضرابات مع بعض العناصر في مصر والعالم العربي.

لقد أشار النشطاء الثلاثة في بيان إنشاء هذه الأكاديمية في لندن عام 2006 إلى أنهم يستهدفون من وراء إنشائها: تطوير صناعة التغيير، وتزويد الحركات والأحزاب السياسية والحكومات ـ بما فيها بعض المؤسسات الغربية ـ بأدوات الفعل الاجتماعي والسياسي لتكون قادرة على ممارسة التغيير والتحول الحضاري.

وفـي عام 2005 وصل إلـى القاهرة وائل عادل أحد مؤسسـي هذه الأكاديميـة لإلقـاء محاضـرة فـي دورة تدريبيـة لمـدة ثلاثة أيـام حول العصيان المدني حضرها نحو ثلاثين شخصًا ينتمون إلى حركة «كفاية».

ويبـدو أن هذه المحاضرة والنظريـة المطروحة قد وجدت طريقها إلـى شـركة الغـزل والنسيج بالمحلـة الكبرى فـي محاولة اسـتغلال مشاكل العاملين بالشركة، وتدني رواتبهم، بعد أن تصاعدت الأحداث والاعتصامات داخل الشـركة منذ ديسـمبر عـام 2006 عندما أضرب نحو عشرين ألف عامل لمدة ستة أيام بسبب عدم صرف العلاوات.

وفي إبريل 2008 بدأ عمال المحلة إضرابهم الواسـع بسبب تدني مسـتوى المعيشـة وزيادة الأسـعار وعدم وجـود الخدمات المناسـبة للعامليـن، سـعت حركة شـباب 6 إبريل إلى اسـتغلال هذه الأحداث لحساب أجندتها.

لقـد أطلقـت الحركة في هـذا الوقت دعـوة على مواقـع التواصل الاجتماعـي لدعم إضراب عمـال المحلة، وقام عـدد منهم بالذهاب إلى هناك محمَّلين بالمنشـورات واللافتات، وكان الهدف هو إشـعال الاحتجاجات ودفعها إلى الخروج عن السلمية التي كانت ميزة لها.

اسـتمرت الإضرابـات في المحلة نحو ثلاثة أيام، وسـعت عناصر 6 إبريـل وغيرها من الحركات إلى اسـتفزاز الشـرطة فتطـورت الأوضاع

سريعًا وتم إطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص فلقي ثلاثة مصرعهم وأصيب العشرات وتم اعتقال عدد كبير من العاملين والنشطاء.

لقد سبق لـ«أكاديمية التغيير» أن بثَّت فيلمًا مع بداية تأسيسها على الإنترنت مدته ثماني دقائق يشرح للمتظاهرين كيفية مواجهة الشرطة خلال الاحتجاجات، وكيفية حمايتهم لصدورهم وظهورهم باستخدام دروع مصنوعة من البلاستيك والورق المقوى، وأيضًا يشرح الفيلم طريقة التخلص من آثار الغاز المسيل للدموع عن طريق تغطية الوجه بمحارم ورقية مشرَّبة بالخل أو الليمون أو عصير البصل.

وقد جرى تطبيق هذا السيناريو حرفيًّا خلال احتجاجات عمال المحلة عبر عناصر حركة شباب 6 إبريل وغيرها.

في 20 نوفمبر 2008 عُقدت في نيويورك «قمة تحالف الحركات الشبابية»، شارك فيها العديد من النشطاء ومن بينهم عدد من شباب 6 إبريل بحضور عدد من المسئولين الأمريكيين وممثلين عن «جوجل».

وفي الثالث من ديسمبر عُقد لقاء آخر شارك فيه عدد من المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية وبيت الحرية الأمريكي وشخصيات أمنية أمريكية، وكان من بين الحاضرين أيضًا وفد من حركة (6 إبريل).

وبعد هذا المؤتمر-زار القاهرة وفد من منظمة «بيت الحرية» الأمريكية ـ الممولة من الكونجرس ـ والتقى عددًا من شباب 6 إبريل

وناقش معهم إمكانات التغيير السلمي في مصر ودورهم خلال الفترة القادمة.

كانت عمليات تدريب النشطاء التي أشرف عليها في مصر شخص يدعى «هشام بحار» تمضي على قدم وساق، وكان كتاب «بيتر أكرمان» وأطروحة للدكتوراه «كيف يمكن للشعوب المقموعة إزاحة القوى الشمولية من دون خيارات عسكرية» قد بدأ يُتداول على نطاق واسع بين مجموعات الشباب المرتبطة بـ 6 إبريل وكفاية وغيرها.

وحتى عام 2007 كان قد جرى إخضاع حوالي 47 ألف مصري للبرامج الأمريكية التي تنضوي تحت إطار برامج «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية»، وفي عام 2008 وصل العدد إلى 150 ألف مصري تم إعدادهم لمهمة التغيير وتجنيد أعداد كبيرة منهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

قبل ذلك وفي فبراير 2006 ، كانت الخارجية القطرية قد دعت إلى عقد منتدى المستقبل الذي حمل عنوان «مستقبل التغيير في العالم العربي» برعاية أمريكية ـ قطرية.

ويحكي الكاتب الصحفي عبدالعزيز الخميس في مقال له بالميدل إيست أون لاين في 8 يوليو 2011 وقائع ما حدث في هذا المؤتمر، حيث كتب يقول: «في مطلع فبراير / شباط 2006 عُقد في الدوحة «منتدى المستقبل» وسط اهتمام كبير من قِبل الحكومتين القطرية

والأمريكية»، وقال: «في إحدى الردهات خرج د. عبدالعزيز الدخيل، الاقتصادي السعودي المعروف بقوميته العربية المفرطة، غاضبًا، وقال إنه ذاهب ليلملم أغراضه من غرفته في الفندق وسيعود للرياض على أول طائرة».

وقال: «عندما سألته: وما هو السبب والمؤتمر في أول يوم له؟ كان رد الدخيل صارمًا: هذا المنتدى ليس سوى حلقة نقاش وإعداد للمؤامرات من قِبل المخابرات الأمريكية».

وقال الكاتب إن هذا التعليق لم يفُت عليه، وتم تعريضه للتمحيص في كل الحلقات النقاشية التي قام بحضورها.

وقال: «لقد تبين لي أن الدخيل كانت لديه حاسة شم عالية، وأن هناك مشروعًا قطريًّا ـ أمريكيًّا يُعَدُّ على هدوء، قوامه التحفيز على الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني».

وقال: «في غرف مغلقة كانت كلمات مثل الديمقراطية، التغيير الواجب، التحفيز، التدريب، والعمل على دعم الراغبين في تغيير الأنظمة، قد أصبحت من كثرة تداولها في أيام انعقاد المؤتمر أمرًا لا يلفت الانتباه قدر حضِّها على التفكير في كيفية تطبيق هذه المسميات الجميلة لدى أي راغب في الإصلاح».

وقال: «لقد كان بيل كلينتون وابنته يتنقلان من غرفة إلى أخرى حاملين معهما عبارات المجاملة والحض على الخروج بأفكار جديدة

ومنتجة، وفي منتديات تبعت ذلك المنتدى بدت كونداليزا رايس أكثر رشاقة وهي تضع يديها على طاولات فندق «الريتز» القطري متسائلة: ماذا بعد؟!

وقال الكاتب: «تطورت الأفكار سريعًا، وبدأ العمل جديًّا، وإن كانت مهمة التغيير قد انحصرت في طرفين هما الولايات المتحدة وقطر، وبين لقاءات مستمرة وممانعة من قِبل دول متعددة، ومقاومة شرسة من دول أخرى، وضح أن هناك مشروعًا للتغيير تمت صياغته في لقاءات متعددة ضمن «منتدى المستقبل» أو خارجه، بحضور مسئولين ونشطاء لدول متعددة، أو فقط بحضور مسئولين قطريين وأمريكيين».

وقال الكاتب: «بعد جهد طويل خرج ما يطلق عليه «مشروع مستقبل التغيير في العالم العربي»، وتم توزيع المهام، قطر تعمل على جانب الإسلاميين، وأمريكا على جانب آخر، وهو الجانب المنفتح من الشباب الليبراليين، وهو ما أسفر عن تحفيز الشباب على قيادة التغيير باستعمال أدوات الإعلام الحديث والاتصال الإلكتروني من فيسبوك وتويتر ويوتيوب وغيرها».

وفى 12 يناير 2009 عُقد بمركز «كمال أدهم» بالجامعة الأمريكية ندوة مفتوحة للنشطاء بين «جيمس جلاسمان» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة وبين ثمانية من نشطاء المدونين على الإنترنت والذين لعبوا بعد ذلك دورًا خطيرًا في أحداث ثورة 25

يناير، وذلك في إطار مشروع أطلق عليه «الحياة الأخرى» هدفه التواصل مع أي شخص في العالم ويتيح لمشتركيه الحوار والاجتماع عبر شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي.

وكان من بين الذين شاركوا في هذا الاجتماع: وائل عباس ومحمود صابر وميرال بيرينجي وأحمد بداري ودينا بسيوني ومحمد يحيى وآخرون.

وفي هذا الاجتماع قال «جلاسمان» إن أمريكا تشجع الديمقراطية في الدول التي تقمع الديمقراطية مثل مصر، وقال إنهم يتواصلون مع سعد الدين إبراهيم وأيمن نور في سبيل ذلك، وقال إن أمريكا دعت سبعة من النشطاء لحضور مؤتمر حركات الشباب في سبتمبر 2008 وإن بعضهم تخوَّف من الحضور ولم يحضر سوى الناشط السياسي «أحمد صلاح» مؤسس حركة 6 إبريل، الذي لعب دورًا كبيرًا في تجنيد بعض الشباب في هذه الحركة.

وفي 19 إبريل 2010 حضر «جيمس جلاسمان».. مؤتمر «صناعة المعارضة» في منظمة جورج بوش لدعم حرية الشعوب حول العالم برعاية «بيت الحرية» الأمريكي، وقد تم تجميع نشطاء من الصين وإيران وروسيا ومصر وسوريا وفنزويلا وكوبا لهذا الغرض.

وكان من أبرز مَنْ شاركوا في مصر وفق ما هو منشور «وائل غنيم، وائل عباس، محمود سالم، منى الطحاوي، دينا جرجس، كريم عامر،

علاء عبدالفتاح، منال حسـن، مايكل نبيل، أحمد ماهر، عمرو غريبة، باسـم سمير، إسـراء عبدالفتاح ، مالك مصطفى، سـلمى سعيد، رضا عبدالرحمـن، عبير العسـكري، رامي السويسـي، أحمد بدوي، أحمد دروبـي، محمـد الشـرقاوي، كريـم البحيري، حسـام الهنـدي، أدهم الصفتي، محمد الطاهر، أماني التونسـي، محمد خالد، طارق مبروك، مينا جرجس، بسمة موسى، إسراء مصطفى، هاني نذير ، إسراء رشيد، محمـد رفعت، فيليب رزق، شـاهيناز عبدالسـلام، مسـعد سـليمان، أيمن منصور، أمير عبدالمقصود، عماد الدفراوي، حسام الحملاوي، إسكندر الامراني».

وكان موضوع المحاضرة التي ألقاها «جلاسمان» على المشاركين هـو ما أسـماه بنظرية «جـذور العشـب»، حيث تتغلغـل عناصر الهدم داخل مؤسسـات الدولـة المسـتهدفة، وبحيث يصعـب اقتلاعها كما تتغلغل وتنتشر جذور العشب تحت الأرض.

وتعتمد هذه النظرية في تطبيقها على ممارسة الضغط الشعبي، مما يجعـل عناصـر الهدم لا تقتصـر فقط على بعض المتآمريـن وإنما عبر القيـام بحملة واسـعة لتجنيد أعـداد كبيرة من العمـلاء عن طريق غزو عقولهم بالحرب النفسية والتفكيك الفكري.

لقد وضحت حقيقة هذه المؤامرة منذ البداية، ولذلك لم يكن غريبًا أن تتلقى كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية الأسـبق وصاحبة

نظرية الفوضى الخلاقة شكرًا خاصًا من أحمد صلاح مؤسس حركة 6 إبريل عندما التقت وفدًا من الحركة في مايو 2011 - أي بعد نجاح الثورة - عندما قال لها: «نحن ممتنُّون لكم لأنكم ساعدتمونا على تكوين حركتنا في 2004 - 2005، ولكن أيضًا كان من الصعب علينا حين خذلتمونا في ذلك الوقت، فقد ذهب أغلبنا للسجن، وكدت أُقتل داخل السجن، وكنت مستعدًّا للموت، كنا نتوقع التغيير وننتظره، لكنه لم يحدث حتى نهاية عهد جورج بوش الابن، وكنت طوال ذلك الوقت أتساءل.. لماذا؟، وأريد سماع إجابة لماذا: خذلتمونا بينما كنا ممتلئين بالأمل في التغيير وكنا في الطريق لتحرير مصر وعديد من دول العالم العربي في 2005 - 2006.

وهنا أجابت كونداليزا بالقول: «دعني أقُلْ لو كنا خذلناكم، فهذا ليس بسبب عدم محاولة الولايات المتحدة التي لم يكن في استطاعتها دومًا دفع الأحداث في الاتجاه الذي تريده، ومع ذلك فقط أسقطنا في مكان كالعراق ديكتاتورًا كان يمثل خطرًا على السلام والأمن القومي الأمريكي، لقد كان لدينا طرق مباشرة للإصرار على التغيير المباشر للديمقراطية، ولكن في حالة مصر، لم يكن لدينا طرق مباشرة للتعامل مع مصر مثل تعاملنا مع البرنامج النووي الإيراني أو غيره، فمبارك لم يكن متعاونًا بهذا الشأن، فحاولنا الحديث عن القيم، وحاولنا منح الشعب المصري الفرصة للحديث عن الحرية، وقد منحنا 50 ٪ من دعم الولايات المتحدة الديمقراطية لمجموعات

ليست مسجلة بالحكومة المصرية، وهذه كانت صفعة للحكومة المصرية، ولا أريد أن أحرج الرئيس السابق جورج بوش، لكنْ هناك سبب فيما يخص، لماذا لم يأت مبارك إلى الولايات المتحدة منذ عام 2004، فلم يستطع الرئيس الأمريكي جلب الرئيس المصري إلى الولايات المتحدة وهناك سبب قوي لذلك وليس له علاقة بالصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بل له علاقة بعلاقتنا بصناعة الثورة في مصر، فنحن استخدمنا الأدوات التي نملكها».

كانت تلك هي كلمات كونداليزا رايس التي تكشف فيها عن حجم المؤامرة التي دُبِّرت ضد مصر باسم «صناعة الثورة» فكانت الفوضى وانهيار المؤسسات، كان الهدف هو إسقاط الدولة.

لقد تولى الثلاثة الذين أسسوا أكاديمية التغيير إصدار عدد من الكتب المهمة التي كانت بمثابة دليل عملي لما سُمِّي بالثورات العربية في البلدان العربية المختلفة ومن بينها مصر، وهي:

1ـ سلسلة كتب حرب اللا عنف، ومنها: حرب اللا عنف، الخيار الثالث، الدروع الواقية من الخوف، حلقات العصيان المدني.

2ـ سلسلة ثورة العقول، ومنها «زلزال العقول» الجزء الأول والجزء الثاني.

ومنذ البداية كانت كافة المؤشرات تؤكد أن دور هذه الأكاديمية والهدف من إنشائها محاط بالشبهات وأن الهدف من وراء إنشائها

مرتبط بمخطط الشرق الأوسط الجديد، وأنها تتلقى تمويلات من جهات عديدة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كشفت الباحثة والصحافية الروسية «أنا فارفو لوميغا» في مقالها المهم الذي حمل عنوان «أداة أمريكا: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» عن تفاصيل هذا المخطط، حيث قالت: إن أمريكا وبعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، اعتمدت موارد ضخمة لإنشاء 350 برنامجًا مختلفًا في التعليم والثقافة والمعلومات للترويج للديمقراطية ولإيجاد جماعة جديدة من المواطنين العرب المستعدين للتركيز إيجابيًّا على قيم وسياسات أمريكا، وتم دمج تلك البرامج عام 2002 تحت لافتة «مبادرة دعم الشراكات في الشرق الأوسط»، أو «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية».

وتضيف الباحثة الروسية، التي اعتمدت في مقالها على دراسة للباحثة «نتاليا تسفيتكوفا» من مركز «بيتر سبورغ»: «إن السنوات الماضية شهدت تزايدًا ملحوظًا في أعداد العرب الذين يتلقون تثقيفًا سياسيًّا أمريكيًّا في الولايات المتحدة، وفي دولهم».

وتحدثت الكاتبة عن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة مثل تويتر وفيس بوك في تجنيد الشباب العربي وتوجيهه لخدمة هذه الأهداف.

وتعتقد الكاتبة أن بداية التغيير الذي وقع في تونس لم تكن مصادفة، بل مرتَّبًا لها، ويكفي معرفة أن مؤسسة «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» التي وضعت خمسة أهداف لها، تتمثل في: تقوية المجتمع المدني وحكم القانون، وتمكين النساء والشباب، وتحسين التعليم وتوسيعه، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، وزيادة المشاركة السياسية، قد اختارت مدينة تونس العاصمة لتكون مقرًّا لها، وهي تعمل بنشاط منقطع النظير في تونس ومصر والأردن والمغرب والعراق ولبنان ودول أخرى منذ عام 2002 وأنفقت مئات ملايين الدولارات لتحقيق أهدافها.

إنه نفس المخطط الذي نشرته وثيقة للمخابرات المركزية الأمريكية في 16 ديسمبر 1998 تضمنت خطة تفكيك يوغسلافيا إلى عدة دويلات، وقد اعتمدت هذه الخطة على دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تحمل شعارات التغيير باللاعنف، وقد لعبت منظمة «أوتبور» التي ترفع شعار قبضة اليد ـ وهو نفسه شعار 6 إبريل ـ الدور الرئيس في الإطاحة بالزعيم الصربي «سلوبودان ميلوسوفيتش» عام 2000 بعد سلسلة من المظاهرات والاعتصامات والإضرابات شهدتها البلاد.

كانت تلك هي حرب «اللاعنف» التي تبنتها أكاديمية التغيير والكثير من النشطاء الذين جرى تدريبهم بإشراف مباشر من أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية.

في هـذا الوقت وتحديدًا فـي فبراير 2010 عاد محمـد البرادعي، المدير السـابق للوكالة الدوليـة للطاقة الذريـة، إلى مصـر بعد رحلة غياب طويلة خارج البلاد.

جـاء البرادعي هذه المـرة وفي ذهنه خطة طويلـة المدى لمواجهة نظام مبارك والسـعي إلى إسـقاطه، مع أنه قَبِلَ التكريم من ذات النظام قبيـل هـذا الموقـف بفترة قليلـة، عندما منحـه مبارك قـلادة النيل بعد حصول البرادعي على جائزة نوبل للسلام.

كانـت الخطة تقضـي بالتحالف بيـن البرادعي وجماعـة الإخوان وحركة كفاية وحركة 6 إبريل.

جـاء البرادعي إلى مصـر مدعومًا بحمايـة أمريكية وغربيـة معلنة، ولذلـك تـردد النظـام طويلاً فـي اتخـاذ أية خطـوات للحيلولـة دون تحركاته واتصالاته على الساحة المصرية..

فـي هـذا الوقت أنشـأ بعـض هـؤلاء الشـباب صفحة علـى موقع التواصـل الاجتماعـي «فيـس بـوك» تؤيـد ترشـيح البرادعي لرئاسـة مصر، قدَّم البرادعي إلى هؤلاء الشبان إعانات مالية سخية لإتمام هذا العمل، فجرت الاستعانة بعدد من المحترفين، كما أن أكاديمية التغيير ساعدت هؤلاء الشبان بعدد من النشطاء على الإنترنت.

لقد تم حشد المئات من الشباب لإدارة مواقع ولجان إلكترونية عديدة على الإنترنت بهدف الدعوة للبرادعي والحشد لتعبئة جماهيرية عارمة ضد النظام.

وفي هذا الوقت طفت على السطح قضية خالد سعيد، حيث قيل إن هذا الشاب البالغ من العمر 28 (عامًا) قد تعرَّض للضرب حتى الموت على يد الشرطة المصرية، بينما كانت هناك رواية أخرى تقول إن خالد سعيد المعروف بتعاطيه للمخدرات، قد ابتلع قطعة منها قبيل أن يتم القبض عليه بقليل، وذلك خلال حملة مداهمة للشرطة المصرية على أحد المقاهي التي يرتادها بعض هؤلاء في الإسكندرية.

وبعد نشر أخبار الحادث، راحت مجموعات من الشباب تستغل هذا الحادث بهدف التحريض ضد الشرطة المصرية وتجاوزاتها، وقد جرى نشر فيديو يُظهر وجه خالد سعيد مشوهًا، بالرغم من أنه قيل إن هذا التشويه جاء بفعل عملية «التشريح» التي جرت له لاستخراج لفافة من المخدرات حاول ابتلاعها ولم يتمكن.

كان للفيديو الذي تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي مفعول السحر، فقد بدأت حملة واسعة في الصحافة والإعلام ومواقع النت، وكذلك الحال تحركت منظمات محلية وعالمية تدين وقائع ما حدث..

ولعبت قناة الجزيرة الدور الأخطر في استغلال الحدث والتحريض ضد الشرطة المصرية على أوسع نطاق.

وفـي نهاية عام 2010 كانت صفحة «كلنا خالد سـعيد» قد ضمَّت عشرات الألوف من الشباب والمواطنين، وقد استغلت الصفحة حالة السـخط التي عمَّـت البلاد بعد الانتخابات المزوَّرة لمجلس الشـعب فـي هـذا الوقـت، في الدعـوة إلى تنظيم مسـيرة سـلمية فـي 25 يناير 2011 ـ يـوم الاحتفال بعيد الشـرطة ـ وذلـك للمطالبة بحل البرلمان وإقالة وزير الداخلية حبيب العادلي.

لقـد وصـف «ماكـس مانواريج» أحد خبـراء العسـكرية الأمريكية «حـرب اللاعنف» بأنهـا تمثل الحرب غير العسـكرية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار وسيادة الفوضى المنظمة وصناعة الأزمة حتى يصل الأمر إلى إفشال الدولة.

وهو يرى أن خلق هذه الدولة الفاشلة لن يتم إلا عبر صناعة طابور خامـس من العمـلاء داخل هذه الدولـة تكون مهمته زعزعـة الأقاليم والمناطق داخل الدولة، وبالتالي تفقد الدولة مركزيتها وتفقد سيادتها، وفي هذا الوقت يمكن للعدو أن يتدخل لحصد الغنائم.

وكان طبيعيًّا أن يلجأ الطابور الخامس في حربه إلى شعارات تدغدغ عواطف الجماهير وتزيِّف وعيها وتحشد قواها نحو ما يسمونه بالتغيير

السلـمي؛ ولذلك كانت شعارات «حقوق الإنسان والحرية والعدالة»، هي المدخل إلى عواطف الجماهير المتعطشة للتغيير.

وبسـبب الاحتقـان الكبير الذي كان يسـود الشـارع المصري ضد نظـام مبارك وفسـاده واسـتبداده، تعاطفـت الجماهير في هـذا الوقت مـع حركة 6 إبريل وغيرها من الحركات، دون النظر إلى الأجندة التي تقوم بتنفيذها والتي تستهدف إسقاط الدولة وليس تغيير النظام.

■■■

ساعة الصفر

في السابع من يناير 2011 ، كان عمر سليمان قد وصل إلى ألمانيا لإجراء عملية تسليك في عصب اليد في أحد مستشفيات ميونخ، وكان برفقته د.علاء العزازي طبيبه الخاص.

لم تستغرق الرحلة سوى ثلاثة أيام، لقد تعمد عمر سليمان الا يخطر أحدًا بهذه الزيارة، كان يستقل التاكسي يوميًّا ومعه طبيبه إلى أحد المستشفيات في مدينة ميونخ، ثم يعود مجددًا إلى فندق «ماندرين» الذي كان ينزل فيه.

وبعد إجرائه العملية عاد إلى القاهرة في العاشر من يناير، ثلاثة أيام قضاها يفكر في الأوضاع التي باتت تتدهور سريعًا في مصر، عمليات الحشد الجماهيري ليوم 25 يناير كانت تجري على قدم وساق، الرئيس لا يعطي الأمر اهتمامًا، بينما أصداء الثورة التونسية كانت تدوي في آذان المصريين.

لقد بدأت الأحداث في مصر مع بداية العام الجديد 2011 بتفجير كنيسة «القديسَيْن» في الإسكندرية، وهو الحادث الذي أدى إلى مقتل 21 وإصابة أكثر من مائة شخص وتسبب في حالة احتقان كبيرة لدى الأقباط وكافة أبناء الشعب المصري.

لم يكن الحادث عاديًّا، ولم تكن الشائعات التي حمَّلت الشرطة المصرية المسئولية عنه صحيحة، بل كانت حلقة في مخطط إشعال الأوضاع الذي سبق انطلاقه مظاهرات 25 يناير.

تزايدت حدة القلق مما هو قادم بعد قيام عدد من المواطنين المصريين باستدعاء نموذج «البوعزيزي»، الذي فجَّر رحيله المظاهرات التونسية، بحرق أنفسهم أمام مبنى مجلس الشعب بشارع قصر العيني.

في 12 يناير 2011 أعد جهاز الأمن القومي تقريرًا قدَّمه إلى اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة والذي رفعه بدوره إلى الرئيس حسني مبارك، طالب فيه بتنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت بإلغاء نتائج الانتخابات في أكثر من 190 دائرة انتخابية، وإجراء تغيير وزاري واسع يجري بمقتضاه إبعاد وزراء المجموعة الاقتصادية وبعض الوزراء الآخرين الذين كان الشعب ساخطًا على ممارساتهم.

وقد تناول التقرير أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات الفقر، وطلب من الرئيس ضرورة إحداث إصلاحات

جذرية وسريعة لصالح الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا، ووضع حد لزواج السلطة بالثروة وتفشي الفساد في البلاد.

تلقى مبارك التقرير بخطاب مرفق بعنوان «سري جدًّا»، وانتظر عمر سليمان ردًّا من الرئيس على هذا التقرير الخطير، إلا أن مبارك التزم الصمت كعادته.

كانت الأجواء في البلاد تزداد احتقانًا يومًا بعد يوم، وكان كلما اقترب موعد الدعوة للمظاهرات في 25 يناير، يزداد قلق عمر سليمان، خاصة بعد أن فشل في إقناع الرئيس بإجراء التغييرات التي من شأنها أن تحدَّ من خطورة ما هو قادم.

لقد كان عمر سليمان يرى أن أمريكا وإسرائيل تقفان وراء المخطط، وأن هناك صفقة قد تم عقدها بينهما وبين جماعة الإخوان، وكان يرى أيضًا أن بعض الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في الآونة الأخيرة وتظاهرت في الشوارع خلال النصف الأخير من عام 2010 والأسابيع الأولى من شهر يناير 2011 ، تقف في ذات الخندق، خاصة هؤلاء «النشطاء» ورموز منظمات المجتمع المدني المموَّلة من الخارج، والذين ثبت لدى جهاز المخابرات العامة تلقيهم أموالاً ضخمة للإعداد لهذا المخطط.

لقد قال لي عمر سليمان، إنه كان لديه اقتناع كامل منذ البداية أن الإخوان هم الذين خططوا لهذه الأحداث على الأرض، وأنه ليس

صحيحًا أنهم قفزوا على المظاهرات في 28 يناير، بل كانوا هم صنَّاع الأحـداث منذ الأيام الأولـى لانطلاقتها في 25 يناير، وقـال: «إن مَنْ يراجـع الاتصالات واللقـاءات التي جرت تحديدًا في عام 2010 بين عناصـر الإخوان وعناصر حماس وتركيا وأمريكا في قطر واسـطنبول وبيروت، يدرك تمامًا أن المخطط لم يكن وليد اللحظة، أو أن الإخوان قد فوجئوا به وسعوا إلى اعتلاء المظاهرات واختطافها».

وقال عمر سـليمان: «لقد رصد جهاز الأمن القومي وجهاز مباحث أمن الدولة منذ البداية وجود قيادات إخوانية ونواب سابقين على رأس المظاهرات التي انطلقت من دار القضاء العالي يوم 25 يناير، وأن اتفاقًا كان قـد جـرى بينهم وبين حركـة 6 إبريل وحركة كفاية علـى البقاء في ميدان التحرير والاعتصام بالميادين الأخرى لحين تحقيق مطالبهم».

في هذا الوقت، يقول عمر سـليمان: «إن جهـاز المخابرات العامة كان يتابـع الدور المشـبوه الذي كانـت تقوم به بعض عناصـر التنظيم الدولي خارج البلاد، وإنه كان يجري تبادل المعلومات مع جهاز أمن الدولـة، وإن جهاز أمن الدولة كان قد رصد مكالمات تجري بين عدد من قـادة التنظيم الدولي بالخارج وبعض عناصـر التنظيم داخل مصر قبل وقوع أحداث 25 يناير».

لقد استطاع جهاز مباحث أمن الدولة وبعد أن رصد حالة الاستنفار التي أطلقها المرشـد العام للجماعة د.محمد بديع في الأسبوع الأول

مـن شـهر يناير، أن يتوصل إلـى وجود رقم هاتف سـري مع د.محمد مرسـي عضو مكتب الإرشـاد والمسـئول السياسـي بالجماعة، وكان هذا الهاتف المحمول يحمل رقم0107995139 ، كما جرى وضع هواتف المرشد د.محمد بديع ود.سعد الكتاتني عضو مكتب الإرشاد وآخرين تحت المراقبة.

وتقدمـت مباحث أمن الدولة في هذا الوقت بخطاب إلى المستشـار هشام بدوي المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تطلب فيه الإذن لها بتسـجيل المكالمـات الهاتفية لهؤلاء القادة، خاصة الهاتف السـري الذي يمتلكه محمد مرسي ويُجري من خلاله اتصالات بالدكتور أحمد عبدالعاطي المسئول عن التنظيم الدولي للإخوان في تركيا.

وبعد أن حصل جهاز أمن الدولة على إذن بالتسـجيل، راح يسـتعد لمتابعة الأحداث المتوقع أن تشهدها البلاد في الفترة القادمة..

كان بعض المحيطين بالرئيس مبارك وكبار مسئولي الأجهزة الأمنية أكثـر قلقًـا مـن الرئيس علـى أمن البـلاد ومخاطر ما يمكـن أن يحدث فـي الخامس والعشـرين من يناير، خاصة بعد سـقوط النظام التونسـي وهروب الرئيس زين العابدين بن علي يوم 14 يناير إلى السعودية.

وفي الثامن عشـر من ينايـر 2011 ، وقبيل انـدلاع الأحداث بنحو سـبعة أيام، أعد اللواء حسـن عبدالرحمن مسـاعد أول وزير الداخلية لقطـاع مباحـث أمـن الدولـة مذكـرةً تتضمـن رؤيـة الجهـاز للحلول

المقترحة لمواجهة الأحداث المتوقعة في 25 يناير قبل حدوثها.. وقد سلَّم حسن عبدالرحمن المذكرة إلى اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية، الذي اعترف بعد ذلك أنه سلَّمها بالفعل لرئيس الجمهورية، ولم يتلق منه ردًّا إيجابيًّا.. بل كان يقول دومًا: «إن مصر غير تونس، وكان يرى أن هناك مبالغة لدى البعض في تقييم الأحداث المتوقعة».

لقد تضمنت المذكرة اثنتي عشرة صفحة، رصد فيها اللواء حسن عبدالرحمن الحالة المصرية الراهنة، وطالب بإجراء إصلاحات محددة وسريعة لقطع الطريق أمام الدعوات التي قال: «إن بعضها مدفوع بأجندات أجنبية تستهدف استغلال معاناة المصريين لإحداث حالة من الفوضى العارمة في البلاد».

ولم يستبعد حسن عبدالرحمن في مذكرته تكرار الأحداث التي شهدتها تونس في مصر، وطالب بتحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية وأمنية على الفور.

■■■

لقد استعرض اللواء حسن عبدالرحمن في مذكرته المفاجأة التي أحدثتها الحالة التونسية والتي أفضت إلى سقوط نظام حكم الرئيس بن علي ورحيله عن البلاد.

وقالت المذكرة: «إن كثيرًا من الدوائر، خاصة الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية، ترى أن ما حدث في تونس يُعَدُّ بداية لمنعطف جديد

تشـهده المنطقة في ضوء توافر معطيات حدوثه بدول عربية وإسلامية أخـرى، خاصـة بعـد تصاعـد مشـاعر السـخط الشـعبي علـى بعض الحـكام، وتحديـدًا الذيـن أمضوا سـنوات طويلة وكرَّسـوا جهودهـم لمحاولـة توريث أبنائهم الحكم، وسـخَّروا مقـدرات دولهم لتحقيق ذلك الغرض دون احترام لإرادة وطموحات شعوبهم».

وأشـار حسـن عبدالرحمـن: «إلـى أن الكثير مـن المراقبيـن كانوا يـرون أنه رغم خصوصية الحالة التونسـية واسـتبعاد تكـرار ما حدث فـي تونس بـدول عربية أخـرى خاصة مصر، فـإن القـراءة الصحيحة لتوجهـات الأوضـاع في المنطقـة تنذر بمخاطـر حقيقية يتعـذر معها الجـزم بأن أيًا مـن الدول العربيـة بمنأى عن الخطـر، وذلك في ضوء عـدد من المعطيـات، كان أهمها: بروز مؤشـرات تؤكد أن ما تتعرض لـه العديـد مـن الـدول العربية منـذ احتلال العـراق وحتـى الآن ليس مـن قبيـل المصادفة أو العشـوائية وإنما وفق سـيناريو مُعَدٍّ سـلفًا، يتم تنفيذه بصورة محكمـة، من بينها «تأجج الصراع وازدياد حدة الصراع الفلسـطيني الداخلي، وانفصال جنوب السودان، ووجود مظاهر على عدم الاسـتقرار فـي كل من اليمن ولبنـان والأردن، علاوة على تذكية النعـرات الطائفية والعِرقية في مصر (الأقباط ـ النوبة ـ البدو) وكذلك الأحداث الأخيرة التي شهدتها كل من تونس والجزائر»!!

وقـال اللـواء حسـن عبدالرحمـن: «إن كل هـذه التطـورات تؤكد وجود مخطط فعلي يسـتهدف إعادة رسـم ملامح المنطقة وفق أسس

ومعايير دينية وعِرقية من شأنها تحويل الدول العربية إلى «دويلات صغيرة» لصالح طموحات ونفوذ قوى إقليمية ودولية (إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية)».

وأكد عبدالرحمن في مذكرته أن هناك شعورًا متناميًا لدى بعض الشعوب العربية والإسلامية بوجود مخاطر محدقة باتت تهدد كيانها ومقدراتها، وأن الأنظمة الحاكمة بتلك الدول تبدو عاجزة عن درء ذلك الخطر؛ خوفًا على عروشها؛ أو سعيًا لاسترضاء بعض القوى الخارجية لضمان سماحها بتمرير محاولات توريث الحكم بدولها.

وأشار رئيس جهاز مباحث أمن الدولة إلى أن الأوضاع الراهنة بالبلاد تحمل في طياتها مخاطر حقيقية لا يمكن إغفالها أو التهوين من احتمالات تطورها على نحو مفاجئ يتعذر معه بلورة رؤية واضحة لنتائجها.. وأشار في ذلك إلى الأوضاع الاجتماعية والمعيشية والطائفية التي تعيشها البلاد والتي طرحت دلالات لا تبعث على الارتياح أو التفاؤل.

وشدد اللواء حسن عبدالرحمن في مذكرته المرفوعة إلى رئيس الجمهورية في هذا الوقت على وجود رؤية للسيناريوهات المحتملة لإحداث تحريك الشارع في الخامس والعشرين من يناير بهدف الوصول إلى إثارة حالة من الفوضى ترتكز إلى عدد من المعطيات، من أبرزها:

أولاً: استغلال الأجواء الطائفية السائدة كأرضية خصبة لأية محاولات مغرضة لتفجير الأوضاع بالداخل، من خلال تدبير عمليات عدائية جديدة ضد الأقباط أو استهداف المسلمين بعمليات مماثلة يتم تفسيرها بأنها رد فعل انتقامي من جانب الأقباط، الأمر الذي قد يُشعل فتيل الفتنة بصورة يتعذر احتواؤها أو السيطرة عليها.

ثانيًا: استغلال أية زيادات جديدة في الأسعار أو رسوم الخدمات أو وقوع تجاوز من قِبل أي من رجال الإدارة تجاه أحد المواطنين، وتناول ذلك إعلاميًّا بشكل تحريضي (استنادًا إلى ما حدث في تونس)، وصولاً لحشد تحرك احتجاجي جماعي يخرج عن نطاق السيطرة.

ثالثًا: تبني أي من العناصر المناوئة ـ المدعومة خارجيًّا ـ بالتحالف مع كيانات وقوى غير شرعية مثل (د. محمد البرادعي وجماعة الإخوان المحظورة على سبيل المثال) الدعوة لتنظيم مسيرة سلمية حاشدة بحجة التعبير عن موقف معين كـ(التنديد بانتخابات مجلس الشعب الأخيرة والمطالبة بحل البرلمان) مع اتخاذ بعض القوى الدولية ـ مثل الولايات المتحدة الأمريكية ـ موقفًا داعمًا ومؤيدًا لذلك التحرك بذريعة حق التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، مما يضع النظام في حرج، ويدفع تلك العناصر إلى إعلان التحدي والسعي لتحقيق حشد جماهيري يفتح المجال أمام العناصر الإجرامية والمشبوهة للاعتداء على المنشآت والممتلكات العامة والخاصة وزعزعة الاستقرار.

واقترح اللواء حسن عبدالرحمن في ضوء ذلك، عددًا من الإجراءات طالب رئيس الجمهورية باتخاذها؛ حفاظًا على الاستقرار والشرعية الدستورية القائمة، ومنها:

أولاً: التوقف مرحليًّا عن اتخاذ أي إجراءات أو خطوات من شأنها فرض أعباء جديدة على المواطنين سواء في مجال أسعار السلع والمواد الغذائية أو رسوم الخدمات، مع تنشيط آلية الرقابة على الأسواق لإحكام السيطرة على حركة الأسعار والحيلولة دون حدوث أية زيادات جديدة وفي مقدمتها المواد الغذائية والطاقة خاصة البنزين.

ثانيًا: ضرورة أن تدرس الحكومة - وبشكل جاد - اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة يستشعر المواطنون نتائجها مباشرة، سواء على صعيد زيادة الأجور والمرتبات أو منح تيسيرات في مجال سداد رسوم الخدمات الحيوية والضرائب.

ثالثًا: تنشيط الأجهزة الرقابية بالدولة والتركيز على دورها في حماية المال العام، والتصدي لمحاولات الاستيلاء على أراضي الدولة أو التحايل على القوانين لتحقيق مكاسب طائلة على حساب مصالح الأغلبية.

رابعًا: الإعلان عن مشروعات جديدة في مجالات الإسكان واستصلاح الأراضي للزراعة وطرحها بشروط أكثر تيسيرًا على نحو يمكِّن قطاعات الشباب من الحصول عليها والاستفادة منها.

خامسًا: استيعاب بعض الطاقات الشبابية المعطلة واستغلالها في مشروعات إنتاجية وخدمية بما يسهم في الحد من تداعيات أزمة البطالة.

وطرح اللواء حسن عبدالرحمن ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات على الصعيد الأمني، من بينها: إبداء قدر من المرونة (مرحليًّا) في التعامل مع بعض التجاوزات والمخالفات التي قد يترتب على مواجهتها ردود أفعال واحتجاجات جماعية مثل: الإشغالات وقرارات الإزالة والتعامل مع قائدي سيارات الأجرة والنقل بكافة أنواعه.

وطالب عبدالرحمن بإعادة توعية جميع ضباط وأفراد الشرطة بحسن معاملة المواطنين خاصة داخل أقسام الشرطة والمواقع الشرطية الأخرى.

وأكد ضرورة مراعاة ضبط النفس والتعامل بشكل مستنير مع التحركات الاحتجاجية.. سواء ذات الطابع الفئوي والمهني أو السياسي؛ وذلك للحيلولة دون حدوث أية احتكاكات مع قوات الشرطة يتم استغلالها بشكل تحريضي يترتب عليه تحرك جماعي لإحراج قيادة الوزارة والنظام.

وشـدد رئيـس جهاز أمن الدولـة على أهمية تذكيـر جميع الضباط وأفراد الشـرطة بتوخي الكياسـة في التعامل مع أية تجاوزات من قِبل بعـض ضباط أو أفراد القوات المسـلحة، والحرص على إبداء حسـن المعاملة الملموسـة معهم، وإحالة الأمر للشـرطة العسكرية للتصرف في مثل تلك المواقف.

وطالـب اللواء حسـن عبدالرحمن في مذكرتـه بضرورة امتصاص ظواهر التوتر الطائفي وإشاعة مناخ من التفاؤل تجاه ملامح الأوضاع الحزبية والسياسية.

واقتـرح فـي ذلـك: الإسـراع بمناقشـة مشـروع قانـون بنـاء دور العبـادة الموحد، وتنفيذ عـدد من الأحكام القضائيـة الخاصة ببطلان الانتخابات البرلمانيـة في بعض الدوائر؛ بهدف الدفع بعناصر جديدة من المعارضة لدخول البرلمان.

وطالـب ببحـث إمكانية الدعوة لعقد مؤتمر عام تشـارك فيه جميع الأحـزاب القائمة ويـدرج على جـدول أعماله الملفـات المهمة مثل (سـبل إصلاح منظومة التعليم، والنهوض بمسـتوى الرعاية الصحية، ومناقشة مشاكل الأقباط، وأيضًا مناقشة التداعيات المحتملة لانفصال جنوب السودان ومشكلة مياه النيل).

وأشـار اللواء عبدالرحمن إلى أن مقتضيات المصلحة العليا للبلاد واعتبـارات الأمن القومي تفرض في ظل الظـروف الراهنة ومعطيات

الأوضاع الداخلية والعربية والإقليمية وتطوراتها المحتملة ضرورة تدارس القيادة السياسية تعيين نائب لرئيس الجمهورية، باعتبار أن تلك الخطوة، وفي هذا التوقيت تحديدًا، تسهم إلى حد كبير في تهدئة مخاوف الكثيرين على مستقبل البلاد، وتصادر على التكهنات والتوقعات التي تجنح إلى الرهان على قرب حدوث فراغ سياسي أو تروِّج لإصرار النظام على توريث الحكم بهدف التحريض عليه ومحاولة النيل منه.

وشدد حسن عبدالرحمن في نهاية مذكرته ـ التي رُفعت إلى الرئيس ـ على أن المسئولية الوطنية تفرض على الجميع، في ظل الظروف الراهنة- أكثر من أي وقت مضى - استيعابَ طبيعة وأبعاد ما تعرضت وتتعرض له حاليًّا دولة تونس لحسابات غير دقيقة وممارسات خاطئة دفعت بها إلى المجهول، خاصة أن مصر ـ بثقلها العربي والإقليمي ـ تُعَدُّ في قلب دائرة الاستهداف من قِبل قوى إقليمية ودولية متربصة.

■■■

كان الإخوان في هذا الوقت قد قرروا التعامل بانتهازية شديدة مع الأحداث المتوقعة، لقد كلفوا عناصر قيادية بأن تلتفَّ حول مجموعات الشباب وأن تتولى قيادتها في المظاهرات؛ لتحكم حركتها، ولكن دون ظهور واضح لحين تبيان الصورة كاملة، خاصة في الأيام الأولى.

ولهذا السبب رفض الإخوان بيان الجمعية الوطنية للتغيير وقالوا: «إن الجماعة لن تشارك في المظاهرات، وإن أقصى ما تفعله هو أن تسمح لبعض عناصرها بالمشاركة فيها كأفراد فقط»، وقالوا: «إن لديهم مطالبهم التي سيعلنونها»، والتي حوت فيما بعد ما أُسمي بالمطالب العشرة التي تدور جميعها في إطار تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

في هذا الوقت كانت الحكومة المصرية مشغولة بعقد المؤتمر الاقتصادي العربي في مدينة شرم الشيخ في التاسع عشر من يناير، وعندما عرض عمر سليمان على الرئيس مبارك تأجيل المؤتمر والتفرغ لمواجهة التحديات المتوقعة، أصر الرئيس على عقد المؤتمر في موعده.

كان مبارك قد انتقل في هذا الوقت إلى مدينة شرم الشيخ استعدادًا لعقد المؤتمر الذي سوف يشارك فيه العديد من قادة الدول العربية، ولم يكن باديًا عليه أي من مظاهر القلق أو التوتر.

وفي التاسع عشر من يناير، وبعد انتهاء أعمال القمة، جلس عمر سليمان مع الرئيس مبارك وقال له: «إن الوضع خطير، وإن التقارير التي لدى الجهاز تقول إن الأوضاع في 25 يناير لن تكون على ما يرام، وإنه لابد من التصرف سريعًا»!!

• سأل مبارك.. عمر سليمان: وماذا تقترح؟

• قال عمر سليمان: لابد من عقد اجتماع برئاسة سيادتك لبحث الخيارات الممكنة لإنهاء الأزمة قبل حدوثها.

- قال مبارك: لأ، اجلس انت ورئيس الحكومة ومعاكم المشير ووزير الداخلية ومجموعة أخرى وابعتوا لي التوصيات علشان نتصرف.

• قال عمر سليمان: أرجو أن تبلغ سيادتك الدكتور نظيف، بس بشرط يكون الاجتماع بشكل عاجل وسريع.

• قال مبارك: بكرة.. بكرة.

وبالفعل، طلب الرئيس مبارك من رئيس حكومته أحمد نظيف عقد اجتماع في الغد 20 يناير بحضور كبار المسئولين والوزراء المعنيين لبحث الأمر.

■■■

وبالفعل في تمام الواحدة من ظهر 20 يناير، عقد رئيس الوزراء أحمد نظيف اجتماعًا وزاريًّا مصغرًا بالقرية الذكية، حضره المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع وحبيب العادلي وزير الداخلية وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية وأنس الفقي وزير الإعلام ود. طارق كامل وزير الاتصالات، وحضره أيضًا اللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة.

وفي بداية هذا اللقاء شرح عمر سليمان وجهة نظره وقال: «إنه يتوقع أن تكون المظاهرات هذه المرة غير كل مرة سابقة»، وقال: «إن جهاز المخابرات العامة لديه قلق من نسبة الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في الاحتجاجات المتوقعة، وإن أعدادهم وصلت إلى مئات الآلاف».

وقال سليمان: «إن السؤال المطروح: ماذا أعددنا في المواجهة؟ هناك توقع باستغلال الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد، كما أن الجهاز رصد وجود عناصر مدربة تدريبًا جيدًا في الخارج على أساليب الإثارة والتحريض».

وقال: «إذا لم تكن هناك حلول حاسمة وسريعة للمشاكل التي تعاني منها البلاد فهذا أمر لن يمر بسهولة».

وقال: «أنا أعرف ظروف البلد، ولكن بيدنا إجراء تغييرات حكومية وإعلان إجراءات لمكافحة الفساد، كما أن موضوع مجلس الشعب لابد أن نبحث له عن حل، الناس غاضبة من هذا المجلس، والاتهامات بالتزوير يعرفها القاصي والداني، ودعونا لا ندفن رءوسنا في الرمال، يجب أن تكون هناك إجراءات حكومية محددة».

وتحدث حبيب العادلي وزير الداخلية وقال: «إن المعلومات التي لديه تقول إن هناك مظاهرات ستجري بالفعل في الموعد المحدد، ولذلك تم الاتفاق على أن يكون الاحتفال بعيد الشرطة هذا العام يوم

23 ينايـر بـدلاً من 25 يناير، حتى نفوِّت عليهـم الفرصة ونتمكن من متابعة التطورات المتوقعة».

وقـال حبيب العادلي: «إنه سـيتم التعامل مع المظاهـرات المتوقعة بالأساليب العادية: خراطيم المياه وقنابل الغاز والعصي في حال خروج المظاهرات عن سـلميتها»، وقال: «اطمئنوا تمامًا، الوزارة تعوَّدت على هذه المظاهرات خلال السنوات الأخيرة، هذه كلها أمور طبيعية».

قال عمر سـليمان وهو يحكي لي وقائع هذا الاجتماع: «لقد كانت ثقة حبيب العادلي كبيرة في أن الأمور ستمضي وتنتهي سريعًا»، وقال: «أنا شخصيًّا اندهشت وقلت إنَّ الأمر سيكون كارثيًّا لو اعتمد الرئيس على أن كل شيء سينتهي سريعًا».

وعندمـا سـأل عمـر سـليمان، حبيـب العادلـي: ومـاذا إذا شـارك الإخـوان في هذه المظاهرات؟ رد حبيب علـى الفور: معلوماتنا أنهم سـمحوا لبعـض الأفراد بالمشـاركة فقـط، ولكن إذا قـررت الجماعة المشـاركة فسـوف يتم القبض علـى قياداتهم وعناصرهم الأساسـية، وقـال: «اطمئنوا، لقـد نجحنا العام الماضي في احتـواء 976 مظاهرة ووقفـة احتجاجية، وسـيمر 25 ينايـر كغيره من الأيـام، والمتظاهرين حيمشوا مساء نفس اليوم بكل تأكيد».

وعندما سئل المشير طنطاوي: ماذا عن موقف الجيش حال تدهور الأوضاع؟ قال: ابعدوا عن الجيش، دعونا نتبين إلى أين يمكن أن تمضي الأمور أولاً، وبعد ذلك لكل حدث حديث.

لقد استعرضت اللجنة الوزارية الإجراءات المطلوب اتباعها في 25 يناير، وتم تشكيل غرفة عمليات يكون عملها لمدة 24 ساعة يوميًا طيلة فترة الأحداث وتجتمع بمبنى سنترال رمسيس ويشارك فيها: إدارة الإشارة وإدارة المخابرات الحربية من وزارة الدفاع، وجهاز أمن الدولة وقطاع الشئون الفنية بوزارة الداخلية، والهيئة الفنية ومركز تداول البيانات بالمخابرات العامة، ووزارة الإعلام، ووزارة الاتصالات من خلال الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على تفعيل المادة 67 من القانون رقم 10 لسنة 2003 بما يشمل قطع خدمات الاتصالات للمحمول في مواقع مختلفة بأنحاء البلاد في حال تدهور الأوضاع، وهو ما ترتب عليه بعد ذلك قيام وزير الداخلية حبيب العادلي بقطع خدمات المحمول عن ميدان التحرير من بعد ظهر الثلاثاء 25 يناير حتى صباح الأربعاء 26 يناير، ثم أصدر تعليماته بقطع خدمات الاتصالات اعتبارًا من صباح الجمعة 28 يناير ولمدة يوم واحد في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية والسويس والغربية، ثم عاد ليصدر قرارًا بقطع الخدمات على مستوى الجمهورية مساء الخميس 27 يناير بسبب خطورة الأوضاع على الأمن القومي.

وفي نهاية الاجتماع قال أحمد نظيف: «إنه سيرفع التوصيات إلى الرئيس، وإنه يتوقع الإعلان عن إصلاحات كبيرة قبل 25 يناير».

كان جهاز مباحث أمن الدولة قد بدأ يرصد الاتصالات التي كانت تجري في هذا الوقت بين محمد مرسي وأحمد عبدالعاطي، حيث قام بتسجيل مكالمة بينهما على قدر كبير من الخطورة في الساعة الحادية عشرة وثلاث وأربعين دقيقة من مساء يوم الجمعة الحادي والعشرين من يناير 2011، تضمنت تفاصيل اللقاءات التي جرت بين كل من أحمد عبدالعاطي بمسئولي الاستخبارات الأمريكية في تركيا، ولقاءات محمد مرسي مع أحد عناصر هذا الجهاز في مصر، حيث دار الحوار حول مشاركة الإخوان بشكل علني في المظاهرات المتوقعة لتنفيذ المخطط المتفق عليه.

■■■

في الثالث والعشرين من يناير، ألقى الرئيس خطابًا في ذكرى الاحتفال بعيد الشرطة، وكان حبيب العادلي يبدو واثقًا بنفسه وقدراته، خاصة بعد أن أعلن أن الجهات الأمنية تمكنت من القبض على العناصر المتطرفة التي كانت وراء الاعتداء على كنيسة القديسَيْن، وأنهم من الفلسطينيين الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة.

■■■

وعندما تحدث الرئيس مبارك لم يأتِ بجديد، سوى توجيه الاتهامات للقوى الداخلية والخارجية بالتآمر على مصر، وكان يحذر وينذر، ولكن دون أن يَعِدَ بالإصلاح أو التغيير المأمول.

في هذا اليوم شاهد الكثيرون وجود جفوة كبيرة بين المشير طنطاوي وحبيب العادلي، لقد ظل المشير طنطاوي واقفًا خارج الغرفة الموجود فيها الرئيس ومعه رئيس الحكومة ووزير الداخلية وبعض كبار المسئولين الآخرين.

كان المشير غاضبًا من بعض المواقف، وكانت له تحفظات عديدة على ما يقوم به حبيب العادلي، وانجراف الرئيس خلفه بدون حسابات دقيقة، والاستماع إليه فقط دونًا عن الآخرين، وكان المشير يرى أن هذه السياسة ستقود البلاد إلى مشاكل كثيرة وفوضى عارمة سوف يدفع الجميع ثمنها.

لقد حذَّر المشير كثيرًا، بالضبط كما حذر عمر سليمان، من تردي الأوضاع ومن بيع البنوك وأصول الدولة ومن ظاهرة رجال الأعمال وفساد البعض منهم، لكن أحدًا لم يستمع إليه أو إلى عمر سليمان.

لقد انشغل المشير في هذه اللحظات بالوقوف مع النائب أمين راضي الذي كان يترأس لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان للحديث معه، وكأنه أراد أن يقول: «أنا لا أريد الجلوس مع المجموعة التي كانت حول الرئيس».

وقد لاحظ الحاضرون ذلك، ولم يتحرك المشير إلا بعد التوجه إلى مائدة الطعام ليجلس في مكانه المحدد، وبدا صامتًا بينما راح الآخرون يتحدثون وكأن شيئًا لن يحدث في مصر!!

سأل مبارك، حبيب العادلي خلال جلسة الاستراحة بأكاديمية الشرطة: ماذا فعلتم من استعدادات لـ 25 يناير؟ طمأنه حبيب العادلي وقال: كل شيء تمام، شوية أولاد حيتجمعوا وبعدين نصرفهم زي كل مرة، لا تقلق يا سيادة الرئيس، كل شيء تمام، وأنا غدًا سأجتمع بالمساعدين ونأمِّن على كافة الخطط.

في نفس اليوم الأحد 23 يناير طلب اللواء عمر سليمان من مدير مكتبه اللواء أحمد سليمان أن يتصل بوزير الداخلية حبيب العادلي لأنه يريد أن يحدثه، وبعد قليل كان حبيب العادلي على الخط..

- قال له عمر سليمان: إيه الأخبار يا سيادة الوزير؟!
- رد حبيب العادلي: لا تقلق كثيرًا يا عمر بك، الأمور كويسة واحنا رصدنا كل حاجة.
- عمر سليمان: هل تعتقد أن الإخوان حينزلوا معاهم؟!
- حبيب العادلي: حتى الآن هم مترددون، ولكن أنا على ثقة إنهم حيحسبوها كويس.
- عمر سليمان: أنا معلوماتي إنهم أخذوا الإذن من أصدقائهم.

• حبيب العادلي: قصدك الأمريكان؟

• عمر سليمان: طبعًا.

• حبيب العادلي: عمومًا دي فرصتهم، بس أنا عارفهم دول «جُبنا» وحيراجعوا أنفسهم أكتر من مرة.

• عمر سليمان: الموضوع المرة دي أكبر من كل مرة، وانت عارف موقف الأمريكان من الريس، احنا قدام مؤامرة كبيرة، ومفيش حد عاوز يسمع الكلام.

• حبيب العادلي: ما احنا اتكلمنا في كل حاجة يوم 20 يناير، ورئيس الوزرا أكيد رفع تقرير للريس.

• عمر سليمان: أنت عمومًا انتهيت من احتفالات الشرطة، يا ريت نعمل اجتماع أنا وانت والمشير طنطاوي، بشكل عاجل، التقارير اللي عندي من جهاز الأمن القومي بتقول إنه حتبقى فيه مشاكل كبيرة، وإن الإخوان موش حيكونوا بعيدين عن الأحداث.

• حبيب العادلي: انهرده عندي شوية التزامات خلينا نشوف بكرة!!

أدرك عمر سليمان أن الغرور قد وصل بحبيب العادلي إلى درجة جعلته لا يعير اهتمامًا لأحد، كان عمر سليمان يعرف مدى ثقة الرئيس مبارك في وزير داخليته، إلا أنه لم يتصور أن يصل الغرور والاستهانة بحبيب العادلي إلى حد أنه يرفض الاجتماع معه ومع القائد العام للقوات المسلحة لبحث واحد من الأمور الخطيرة التي تهدد مستقبل البلاد.

بعد أن أغلق عمر سليمان سماعة الهاتف مع حبيب العادلي، اتصل بالمشير طنطاوي الذي كان قد اتفق معه على الاجتماع وقال له: هل تتصور أن حبيب العادلي بيقول لى إنه موش فاضي، إيه الاستهانة دي، وإيه الغرور ده؟!

• قال المشير طنطاوي: أنا موش عارف حيودوا البلد فين، عمومًا خلينا ناخد إجراءاتنا لحماية البلد وهمَّه أحرار.

• قال عمر سليمان: خلاص أنا في انتظارك اليوم.

وصل المشير طنطاوي إلى مبنى المخابرات العامة في نفس الوقت المحدد، وتدارسا الوضع معًا، وكانا في حالة انزعاج شديد، وكان أخطر ما يخيفهما هو موقف وزير الداخلية وطريقة إدارته للأزمة المتوقعة.

■■■

في اليوم التالي 24 يناير عقد حبيب العادلي اجتماعًا مع كبار مساعديه بمقر جهاز أمن الدولة بمدينة السادس من أكتوبر، حضره كل من اللواء عدلي فايد مساعد الوزير للأمن العام، واللواء حسن عبدالرحمن مساعد الوزير لقطاع أمن الدولة، واللواء أحمد رمزي قائد الأمن المركزي، واللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة، واللواء أسامة المراسي مدير أمن الجيزة، وقد دار الحوار حول الاستعدادات الأخيرة لمواجهة مظاهرات الخامس والعشرين من يناير.

وقد استمر هذا الاجتماع نحو نصف ساعة فقط، وأبلغهم فيه حبيب العادلي أن مظاهرات 25 يناير ستكون في أماكن متفرقة، والمطلوب ضبط النفس وعدم إظهار أي وجه للقوة أو الضعف؛ حتى لا يكون هناك مدعاة للاستفزاز.

كما طلب العادلي في هذا الاجتماع من أحمد رمزي قائد الأمن المركزي إبعاد مركبات الأمن المركزي عن أماكن التظاهر، وقال لهم: إذا ما خرجت المظاهرات عن سلميتها فيجب استخدام المياه والغاز فقط دون غيرهما.

في هذا الوقت، كانت البلاد على أهبة الاستعداد، بعث اللواء حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بمذكرة عاجلة إلى اللواء عدلي فايد مساعد أول وزير الداخلية لقطاعي الأمن والأمن العام حملت رقم إصدار (4) لسنة 2011، قال فيها: «إن جهات المتابعة رصدت إطلاق ممثلي القوى السياسية المناهضة العديد من الدعوات على شبكة الإنترنت لتنظيم فعاليات احتجاجية بتاريخ 25 يناير 2011 بدعوى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وتفشي البطالة والفقر والفساد».

وأكدت المذكرة التي دُوِّنت بعنوان (سري جدًّا) «أن متزعمي التحركات اتفقوا فيما بينهم على التحرك في مجموعات صغيرة تضم

كل مجموعة حوالي (10) أشخاص أو أكثر، تبدأ من مكان قريب لمكان التحرك».

وقالت المذكرة: «إن هناك سعيًا لحشد أبناء الطائفة المسيحية والفتيات والسيدات للمشاركة بهدف تحجيم المواجهات الأمنية، وكذلك الحال فقد جرى التنسيق مع بعض الصحفيين والإعلاميين لتغطية وقائع هذه التحركات».

وأشارت المذكرة إلى وجود توجه لدى بعض العناصر الراغبة في التصعيد والإثارة للاحتكاك بالقوات واستفزازهم ودفعهم للإقدام على تصرفات غير مسئولة تجاه المتظاهرين؛ لإثارة الرأي العام الشعبي ضد الحكومة ودفع المواطنين للتعاطف معهم.

وطالبت المذكرة المسئول الأول عن الأمن العام بالبلاد بضرورة التحرك واتخاذ ما يراه مناسبًا من إجراءات في هذا الشأن.

وفي نفس اليوم أرسل اللواء حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بمذكرة أخرى إلى اللواء عدلي فايد حملت رقم صادر (22) بتاريخ 24/ 1/ 2014، تضمنت قيام جهاز مباحث أمن الدولة برصد بعض النشطاء الحقوقيين والإسلاميين بتنظيم وقفة احتجاجية يوم 28 من يناير الجاري عقب صلاة الجمعة أمام مسجد الفتح بميدان رمسيس للتنديد بعدم قيام الكنيسة المصرية بإطلاق سراح من أسموهم بالمسلمات «الأسيرات».

لقـد كان هـذا الرصـد يعني منذ البدايـة أن المخطط لـن يقف عند حـدود الخامـس والعشـرين من ينايـر، بل إنه سـيمتد بهدف إشـعال التظاهرات وإحداث حالة من الفوضى في البلاد.

■■■

فـي ظهر اليوم التالي الخامس والعشـرين مـن يناير، بدأ عدة مئات من الشباب والمواطنين وعناصر الإخوان في التجمع أمام دار القضاء العالي، وفي أماكن أخرى عديدة، تزايدت أعداد المحتشـدين وبدأت فـي التحرك باتجاه ميدان التحرير، حاولت الشـرطة اعتراض طريقهم إلا أنها لم تُفلح في ذلك، امتدت التظاهرات إلى مناطق أخرى، كانت الشـعارات المرفوعة في هذا الوقت تعبر عن رفض المواطنين للفساد وارتفاع الأسعار، والمطالبة بإبعاد وزير الداخلية حبيب العادلي وحل مجلس الشعب بسـبب التزوير الذي شهدته الانتخابات البرلمانية في نهاية عام 2010.

لـم تزد أعـداد المتظاهريـن على مدار اليـوم الأول على عشـرين ألـف شـخص بمختلف المواقـع، وفي العديـد مـن المحافظات ردد المتظاهـرون بعـد عصـر هذا اليـوم الهتـاف الـذي ردده المتظاهرون التونسيون خلال ثورتهم على الرئيس زين العابدين بن على: «الشعب يريد إسقاط النظام».

في البداية حاول بعض المتظاهرين، خاصة ممَّنْ ينتمون إلى بعض الحركات الاحتجاجية مثل 6 إبريل وغيرها وبعض المنتمين لجماعة الإخوان، استفزاز قوات الشرطة، إلا أن الأجهزة الأمنية سعت إلى ضبط النفس وعدم استخدام أي من وسائل الردع التي يحددها القانون في فض التظاهرات.

ومع حلول المساء تزايدت حدة التظاهرات في العديد من أنحاء البلاد، وأسفرت التظاهرات في بدايتها عن وفاة أحد المجندين بالأمن المركزي وإصابة عدد من الضباط والجنود في ميدان التحرير.

كانت الأعداد قد وصلت في هذا الوقت إلى نحو عشرين ألف متظاهر داخل ميدان التحرير فقط، مما أعاق حركة المرور، وعندما أُعلن أن المتظاهرين قرروا المبيت في الميدان صدرت التعليمات لرجال الشرطة باستخدام وسائل فض التجمهرات بزعم: خروج المتظاهرين عن إطار الشرعية، وتجاوزهم حدود الحريات التي كفلها القانون، ورفض الاستجابة للنصح بفضِّ هذه المظاهرات.

بدأت قوات الأمن في رش المياه، واستخدام العصي والقنابل المسيلة للدموع، وإطلاق أعيرة خرطوش مطاطية على الأرجل، وحتى هذا الوقت لم تشر المعلومات إلى استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين، باستثناء ما حدث في السويس حيث سقط أول الشهداء في اليوم الأول للتظاهر.

وفي اليوم التالي الأربعاء السادس والعشرين من يناير واصل المتظاهرون احتجاجاتهم، وتم نشر العديد من الرسائل على مواقع التواصل الاجتماعي دعت إلى تحرك شعبي جماعي في الثامن والعشرين من يناير تحت شعار «جمعة الغضب».

ومع تصاعد الأحداث في السويس بدأت المظاهرات تأخذ طريق العنف من خلال بعض الحركات التي كانت تدفع باتجاه الصدام مع الشرطة، فتم إشعال النيران في عدد من السيارات أمام مبنى المحافظة، وتم إلقاء زجاجات حارقة على مبنى نقطة قسم شرطة المثلث، وتحطيم بعض واجهات المحلات والبنوك.

وفي هذا اليوم السادس والعشرين من يناير رصدت الأجهزة الأمنية اتصالاً جديدًا في الثانية عشرة وتسع دقائق بين محمد مرسي العياط وأحمد عبدالعاطي مسئول التنظيم الدولي للإخوان في تركيا، أبلغ فيه أحمد عبدالعاطي رسالة إلى محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد يؤكد فيها موافقة أحد الأطراف (المعلومات أشارت إلى أنه الطرف الأمريكي) على مشاركة الإخوان في التظاهرات والمطالبة بتدخل حماس. كما أمكن تسجيل اتصال هاتفي آخر بينهما في الخامسة وخمس وخمسين دقيقة، واتصال آخر في السادسة من مساء نفس اليوم، واتصال في السادسة وتسع وثلاثين دقيقة، تم خلالها الاتفاق النهائي على تصدر المشهد السياسي والمظاهرات التي سوف تشهدها البلاد في جمعة الغضب.

في السابع والعشرين من يناير 2011 ، عقدت هيئة مكتب الحزب الوطني اجتماعًا برئاسة صفوت الشريف الأمين العام للحزب، وقد حضره في هذا اليوم كل من جمال مبارك الأمين العام المساعد وزكريا عزمي الأمين العام المساعد ومفيد شهاب الأمين العام المساعد وأحمد عز أمين التنظيم ود.علي الدين هلال أمين التثقيف.

وفي بداية الاجتماع اقترح د.مفيد شهاب أن يجري اتخاذ إجراءات من شأنها تهدئة الأوضاع في الشارع المصري وإقناع المتظاهرين بالانسحاب من الميادين.

وعندما سأله صفوت الشريف: «زي إيه»؟!

قال مفيد شهاب: «أقترح استقالة الحكومة أو إقالتها وحل مجلس الشعب المزور».

هنا ثار أحمد عز واحتد في مواجهة مفيد شهاب وقال له بصوت عالٍ: «إنت راجل جبان، إنت عجزت وخرفت».

رد عليه مفيد شهاب بقوة وقال له: «بل انت اللي خربت البلد، وانت المسئول عن تزوير الانتخابات وضياع مصر».

كاد الأمر يصل إلى حد الاشتباك بالأيدي، لولا تدخل جمال مبارك ومحاولة تهدئة الأوضاع، وكان هذا الاجتماع هو آخر اجتماع يجري لهيئة مكتب الحزب الحاكم، فبعدها أقال الرئيس أحمد عز أولاً ثم أقال الأمين العام وهيئة المكتب في وقت لاحق وكلف

د.حسام بدراوي بتولي منصب الأمين العام للحزب، قبل أن يستقيل قبيل تنحي مبارك بقليل.

وفي هذا اليوم تم القبض على خمسة من العناصر التونسية أثناء تواجدهم بشارع مجلس الشعب وقيامهم بأعمال تحريضية للمواطنين على غرار الثورة التونسية، كما صدر بيان باسم «قيادة شباب يوم الغضب» تضمن الإعلان عن سقوط النظام يوم 27 يناير، وتولي القائمين على إعداد البيان إدارة شئون البلاد، وإعلان حل حكومة الحزب الوطني ومجلسي الشعب والشورى، ومطالبة النائب العام بإصدار قرار بمنع سفر كافة أعضاء المؤسسات التي تم حلها، ومنع أي تحويلات للخارج من حساباتهم البنكية.

كانت أجهزة الأمن تتابع التطورات أولاً بأول، وكان جهاز أمن الدولة قد أكمل استعداداته لإجهاض تحركات الإخوان في اليوم التالي، ولذلك صدر القرار بالقبض على محمد مرسي و34 قياديًا إخوانيًا بتهمة التخابر، وتم احتجازهم بسجن وادي النطرون.

■■■

ففي يوم الخميس السابع والعشرين من يناير 2011 تقدم جهاز مباحث أمن الدولة ببلاغ إلى المستشار هشام بدوي المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا في هذا الوقت.. حيث طلب الإذن

بالقبـض علـى محمد مرسـي وآخريـن في قضيـة التخابر مـع جهات أجنبية.

وقـدم جهـاز أمـن الدولـة مذكـرة تحريـات، أرفـق بهـا نصـوص التسـجيلات التي تمـت بين د.أحمـد عبدالعاطي ود.محمد مرسـي، وطلب الإذن بالقبض عليه مع آخرين.

وبالفعـل صدر أمر بالقبض على د.مرسـي وآخريـن وتم إيداعهم سـجن ليمان «وادى النطرون» بتهمة التخابر والتجسـس لصالح دولة أجنبية وبما يهدد الأمن القومي للبلاد.

وفي هذا الوقت طلب المستشار هشام بدوي من جهاز أمن الدولة اسـتكمال بعض المعلومات الخاصة بمذكرة التحريات قبيل البدء في التحقيقات التي كان مقدرًا لها أن تبدأ السبت 29 يناير 2011.

ويبدو أن التطورات التي شـهدتها البلاد في هذا الوقت من تصاعد الأحـداث التـي أدت إلى انهيار جهاز الشـرطة كانـت وراء عدم قدرة الجهـاز على إمداد نيابة أمن الدولة العليـا بالمعلومات المطلوبة لبدء التحقيقـات، ممـا تسـبب في تأجيـل التحقيق فـي القضيـة التي ظلت حبيسـة الأدراج حتى سقوط محمد مرسي وانهيار نظام حكم جماعة الإخوان، ثم عادت تطل برأسها من جديد، حيث تضمنت التحقيقات مفاجـآت خطيرة تكشـف حقيقة العلاقة بين جماعـة الإخوان وجهاز الاستخبارات الأمريكية الـ«سي.آي.إيه»، وكيف تم الإعداد لاستغلال

ثـورة 25 يناير وتنفيذ المخطط بواسـطة الإخـوان وبعض الدول التي لعبت الدور الأهم فـي الأحداث التي تلت الثورة، من خلال التمويل والتخطيط وممارسـة الضغوط على المجلس العسكري؛ بهدف: نشر الفوضـى، وتدمير الجيش، وإسـقاط كافة مؤسسـات الدولة، بدءًا من الشرطة وانتهاء بالقضاء، وصولاً إلى مخطط تقسيم مصر.

وفي هـذا الوقت رصدت المخابرات العامـة اتصالين هاتفيين من الخـارج لهما علاقة مباشـرة بأحداث اقتحام السـجون التي شـهدتها البلاد ابتداء من 28 يناير 2011.

كان الاتصـال الأول من حركة حماس إلى أحد العناصر في مصر، وقد تضمن كلمتين اثنتين فقط «الفرصة متاحة»، وكان الاتصال الثاني من لبنان قد جاء من خلال أحد عناصر حزب الله واحتوى على ثلاث كلمات «آلو.. خذوهم للسودان»!!، وكان يقصد بذلك أعضاء حزب الله المحبوسين في السجون المصرية وفي مقدمتهم «سامي شهاب».

كانت عملية الاقتحام لعدد من السجون المصرية في هذا الوقت قد خضعت لتخطيط مسبق، وجرت بالتعاون مع عناصر من البدو وعناصر مـن جماعة الإخوان، لقد رصـدت التقارير الأمنية أن عـدد مَنْ دخلوا مصـر من عناصـر حماس في هـذا الوقت قد وصل إلـى 800 عنصر، بينمـا وصل أيضًا وفـي نفس التوقيت 90 عنصرًا من أعضاء حزب الله اللبناني، وفقًا لتقارير المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة.

لقد جرى التنسيق مع بعض عناصر البدو داخل سيناء مقابل وعد بتحرير أقاربهم من المعتقلين داخل السجون ومنحهم الأموال أيضًا في مقابل قبولهم بهذه المهمة.

كانت جماعة الإخوان قد قامت في هذا الوقت بتكليف عدد من قادتها للتنسيق مع حماس وحزب الله لتنفيذ المخطط، وكان من أبرز هؤلاء: حازم فاروق وعبدالخالق منصور وسعد الحسيني ومصطفى الغنيمي وآخرون، بهدف تقديم الدعم لعناصر حماس وحزب الله التي سوف تتسلل إلى داخل البلاد للقيام بمهمتها على الوجه الأكمل.

وكلفت الجماعة - إلى جانب هؤلاء - كلاً من محمود أحمد زناتي وأحمد على عباس وماجد حسن الزمر بتولي مسئولية الصرف المالى على المجموعات المكلفة بالتنفيذ، كما عهدت إليهم أيضًا بإمداد عناصر حماس وحزب الله ببطاقات هوية مصرية مزورة.

وإلى جانب ذلك صدرت تعليمات جماعة الإخوان إلى كل من أحمد رامي عبدالمنعم وعبدالغفار صالحين ومحمد أحمد عبدالوهاب ومحمد حسن الشيخ - أعضاء الجماعة - بتولي مسئولية إدارة الحملات الإعلامية على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) بهدف إثارة المواطنين وتقديم مقاطع فيديو مزورة تثبت اعتداء الشرطة على المتظاهرين بهدف تحريضهم على المساعدة في حرق أقسام الشرطة والمنشآت الحيوية بالبلاد.

كان المستهدف في هذا الوقت هو حرق نحو 160 قسم شرطة، جرى تحديدها في كافة المحافظات إلى جانب السجون المصرية التي تضم عناصر من الإخوان وحماس وحزب الله، بالإضافة إلى العديد من المنشآت الحكومية الأخرى، وذلك في توقيتات متزامنة ابتداء من يوم الجمعة 28 يناير 2011.

تم تكليف كل من حسن شهاب الدين أبو زيد ومحسن راضي وناصر الحافي وصبحي صالح وحمدي حسن ـ أعضاء جماعة الإخوان ـ بتولي مسئولية توفير الأسلحة التي سوف يجري استخدامها في الاعتداء على المنشآت الشرطية والحكومية وتقديم المعلومات عنها إلى العناصر التي سوف تتولى التنفيذ.

لقد عهدت الجماعة إلى هذه المجموعة أيضًا توجيه العناصر الإجرامية الجنائية التي سوف يجري الإفراج عنهم من أقسام الشرطة والسجون المختلفة للقيام باقتحام المنشآت التجارية والمولات والاعتداء على المواطنين وخطف سياراتهم والاعتداء على منازلهم؛ بهدف إشاعة أجواء من الفوضى والانفلات الأمني، خاصة مع سقوط الشرطة وانهيارها.

وأوكلت الجماعة إلى كل من السيد النزيلي عويضة وحسن أبو شعيشع ورجب محمد البنا وعلى عز الدين ثابت وأحمد أبو مشهور القيامَ بمهمة تحريض كوادر الجماعة في بعض المحافظات

على الاستعداد لمواجهة الشرطة وقتل عناصرها وشنِّ حملة كراهية ضدها في أوساط الجماهير.

كما قررت الجماعة في هذا الوقت تكليف يوسف القرضاوي ود.محمد البلتاجي وصلاح عبدالمقصود وإبراهيم أبو عوف وأسامة جادو بمهمة الاتصال بعناصر الخارج، وتحديدًا توجيه عناصر حماس وحزب الله للتحرك باتجاه الحدود المصرية مع بدء التظاهرات في 25يناير 2011.

أكملت هذه العناصر استعداداتها وبدأت في التسلل إلى داخل سيناء منذ الثامن والعشرين من يناير عبر الأنفاق التي تربط بين غزة وأراضي سيناء.

دخلت عناصر حماس إلى داخل الحدود واشتبكت مع قوات الشرطة المصرية واستطاعت أن تُرغم هذه القوات على التراجع.

وفي تمام الساعة الرابعة من صباح يوم السبت 29 يناير 2011، توجهت عناصر حماس ومعها بعض عناصر البدو في اتجاه الطريق الدولي الساحلي المؤدي من رفح إلى مدينة الشيخ زويد، واشتبكت معها قوات الأمن المصرية من الرابعة إلى التاسعة من صباح ذات اليوم، إلا أن قوة النيران والأسلحة المتقدمة التي امتلكتها عناصر حماس دفعت عناصر الشرطة المصرية إلى التراجع إلى مدينة العريش.

وقد قامت عناصر حماس بإحراق قسم شرطة رفح وقسم رابع العريش وقسم شرطة القسيمة وقسم الشيخ زويد وتدمير مكتب أمن الدولة في رفح والشيخ زويد، كما قامت أيضًا بتفجير أحد خطوط الغاز التي تمر عبر سيناء باتجاه «إسرائيل».

وبعد أن تأكدت عناصر حماس من تحقيق الهدف داخل سيناء وإشاعة الفوضى فيها قامت بتقسيم نفسها إلى ثلاث مجموعات محددة، تحركت باتجاه محافظات القاهرة والقليوبية والبحيرة عبر محافظة الإسماعيلية متجهة إلى سجون وادي النطرون وأبو زعبل والمرج لاقتحامها وتحرير عناصر حماس وحزب الله وجماعة الإخوان فيها.

كانت التعليمات قد وصلت في هذا الوقت إلى عناصر الإخوان بالسجون للبدء في إحداث شغب للمساعدة على اقتحام سجن وادي النطرون ابتداء من يوم 29/ 1/ 2011 ، مما أدى إلى اشتباكات مع قوات الأمن داخل السجن والتي أطلقت عليهم القنابل المسيلة للدموع.

وفي هذا الوقت بدأت عناصر حماس وحزب الله والإخوان في اقتحام هذا السجن في وقت مبكر من صباح يوم 30 يناير 2011، حيث وصلت هذه المجموعات التي كانت ترتدي الجلباب الأبيض وبناطيل سوداء وأحذية القوات العسكرية، يصطحبون معهم بعض عناصر البدو والإخوان.

بدأت عملية الاعتداء على السجن بإطلاق نار كثيف بهدف استدراج القوات لحين نفاد ذخيرتها من داخل السجن، وبالفعل

وبعـد نجاح هـذه الخطة، قامـت العناصر المهاجمة باقتحام السـجن والسيطرة على غرفة الأسلحة والذخيرة بداخله.

قـام اثنـان من عناصـر جماعـة الإخـوان بالبحيـرة ـ همـا إبراهيم مصطفى حجاج والسيد عبدالدايم عياد ـ بإحضار عدد (2) لودر لهدم أسوار السجن تمهيدًا لاقتحامه وتحرير كافة المسجونين.

وبالفعـل عقب هدم جزء من سـور السـجن والقيام بفتـح 7 عنابر للمساجين تمكن نحو 11161 مسجونًا من الهرب، كما قُتل في هذه العملية نحو 14 من السجناء ورجال الأمن.

توجهـت العناصـر المهاجمـة علـى الفـور للإفـراج عـن الــ34 سـجينًا إخوانيًا والذين كان من بينهم د. محمد مرسـي ومعه نحو سـتة آخرين أعضاء مكتب إرشـاد الجماعة فاسـتقلوا سيارات الجيب التي اصطحبها معهم المهاجمون، وسـلَّموا محمد مرسـي هاتفًا محمولاً، وجرى ترتيب اتصال هاتفي بينه وبين قناة الجزيرة في هذا الوقت.

لقـد امتدت عمليات الهجوم إلى سـجون عديـدة، نجحوا خلالها فـي الإفـراج عن كافـة عناصر حماس وحـزب الله التـي وصلت إلى غـزة وإلى لبنان بعد فترة وجيزة من عمليات الهجوم في إطار تخطيط محكم ومسـبق جـرى الاتفاق عليـه، لتهريب هذه العناصـر جنبًا إلى جنـب مـع العناصر الإخوانية المحبوسـة عبر سـيارات الإسـعاف أو سيارات الجيب.

■■■

في الثامن والعشرين من يناير، كان حبيب العادلي وزير الداخلية قد أجرى اتصالًا بالرئيس مبارك أبلغه فيه أن الشرطة لم تعد قادرة على التصدي لمئات الآلاف من المتظاهرين داخل القاهرة وخارجها، وطلب منه ضرورة نزول قوات الجيش إلى الشارع، إلا أن مبارك طلب من العادلي أن يتصل هو بنفسه بالمشير حسين طنطاوي ليبلغه بهذا المطلب.

أبدى حبيب العادلي دهشته، إلا أنه قام على الفور بالاتصال بوزير الدفاع وروى له واقعة اتصاله بالرئيس.

سأل المشير طنطاوي حبيب العادلي وقال له: ولماذا لم يتحدث الرئيس معي هو شخصيًّا؟

رد حبيب العادلي بالقول: لا أعرف، لكنه طلب مني أن أبلغك بضرورة نزول الجيش فورًا إنقاذًا للبلاد.

في هذا الوقت كان الفريق سامي عنان قد عاد من الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة استمرت لأيام قليلة، التقى المشير طنطاوي، وكان الرأي الحاسم أن الجيش لن يطلق رصاصة واحدة على المتظاهرين، وكان لدى القيادة العسكرية في هذا الوقت قناعة بأن مؤسسة الرئاسة تعاملت باستهانة مع الأحداث التي تشهدها البلاد، وأن ذلك من شأنه أن يقود حتمًا إلى الصدام.

كانت أعمال الفوضى والبلطجة والنهب والسلب قد بدأت تسود البلاد، وفي هذه الأثناء جرت عمليات واسعة لإحراق مراكز الشرطة ومقرات الحزب الوطني وبينها المقر الرئيس للحزب على كورنيش النيل، وقد سجلت البورصة في هذا الوقت خسائر فادحة بلغت نحو 72 مليار جنيه.

وفي هذا اليوم صدرت التعليمات بقطع اتصالات المحمول والإنترنت، اعتقادًا من الحكومة بأن ذلك يمكن أن يحدَّ من كثافة المظاهرات التي انتشرت في أنحاء البلاد.

في نحو الساعة الخامسة بعد عصر يوم الجمعة الثامن والعشرين من يناير كانت قوات الجيش قد بدأت في التوجه إلى الميادين الرئيسية داخل القاهرة ثم المحافظات.

كانت التعليمات صارمة: لا تطلقوا رصاصة واحدة على المتظاهرين، لقد جرى نزع الذخيرة الحية من أيدى الضباط والجنود، كان المشير طنطاوي يعرف أن المخطط يستهدف جرَّ الجيش إلى صدام مع الشعب تمهيدًا لتفتيته وإحداث الانقسام داخل صفوفه، خاصة بعد انهيار الشرطة وشلِّ قدرتها على المواجهة.

■■■

مع تصاعد أعمال العنف في البلاد، كانت المخابرات العامة ترصد تطورات الأحداث أولًا بأول، وكان السيد عمر سليمان يبلغ الرئيس

بتقارير يومية عن الوقائع والتطورات المتوقعة، وكان من رأيه ضرورة الإسراع بإجراء إصلاحات واسعة لتهدئة مشاعر الجماهير الغاضبة.

في هذا الوقت قدَّم عمر سليمان تقريرًا أكد فيه أن الإخوان استطاعوا القفز على الثورة، وأصبحوا هم قادتها الحقيقيين، وأنهم يعملون على تصعيد العنف بهدف إسقاط الدولة.

وأشار سليمان في تقريره إلى أن الحل الوحيد لنزع الفتيل المشتعل من يد الإخوان هو في الإصلاحات السياسية والاجتماعية العاجلة، خاصة بعد أن تصاعدت الأحداث بشكل ينذر بالخطر بدءًا من يوم الجمعة 28 يناير 2011.

وفي هذا اليوم توافد عشرات الألوف إلى ميدان التحرير وغيره من الميادين الأخرى، كانت الهتافات تدوي مطالبة بإسقاط النظام، وفي نحو السادسة مساء كان هناك حدث جلل لايزال موضع التساؤل حتى الآن.

لقد تحركت عناصر غير معروفة، بعضها من الأجانب وآخرون ينتمون إلى جماعة الإخوان، باتجاه مبنى جراج السفارة الأمريكية الواقع في شارع الشيخ ريحان، على بعد أمتار معدودة من ميدان التحرير، حيث تمتلك السفارة الأمريكية عشرات السيارات في هذا الجراج، مفاتيح هذه السيارات لها شفرة خاصة، لا يستطيع أحد أن يستولي على سيارة ويدفع بها إلى الخارج إلا إذا كان يعرف هذه الشفرة، ناهيك عن وجود رجال أمن يتولون حراسة وإدارة هذا الجراج الكبير.

ترصد المعلومات الأمنية أن أبواب الجراج كانت مفتوحة، وأن عناصر غريبة تسللت إلى الجراج، كانت تعرف ماذا تفعل، وكانت لديها المعلومات الكاملة عن كل شيء، وضح أن هناك مخططًا يجري تنفيذه، في لمح البصر تم إخراج 22 سيارة دبلوماسية من داخل الجراج مضت كل منها إلى المنطقة المحددة لها فيها مهمتها المعروفة سلفًا.

■■■

كان ميدان التحرير يموج بالبشر، كانت هناك عمليات كر وفر في أنحاء الميدان، لقد وصلت قوات من الجيش منذ قليل، كانت على مقربة من الميدان، تم حرق أربع سيارات منها، لقد ظنوا أنها تابعة لقوات الحرس الجمهوري، كانت التعليمات التي أصدرها المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع تقضي بعدم الرد على أية استفزازات.

■■■

بعد قليل، كانت سيارة دبلوماسية بيضاء تابعة للسفارة الأمريكية قد تسللت إلى أول ميدان التحرير، بالقرب من المجمع، كانت قد تحركت ضمن السيارات الأخرى من جراج السفارة بشارع الشيخ ريحان إلى شارع قصر العيني ثم إلى الميدان.

يبدو أن السيارة كانت تنتظر إشارة للتحرك السريع بهدف دهس المتظاهرين، كانت أضواؤها عالية، تم تصويرها من شخص مجهول،

كأنه يعرف مهمتها، فجأة تحركت السيارة بسرعة رهيبة، في ثوانٍ معدودة قتلت 14 متظاهرًا وأصابت آخرين، كان المشهد مريبًا، قناة الجزيرة راحت تبث المشهد، وراحت تذيع معلومات تحمِّل السلطات الأمنية المصرية مسئولية الحادث.. كان الهدف هو إشعال المظاهرات واستخدام ما حدث مادةً للإثارة بهدف نشر المزيد من الفوضى.

انهمك المتظاهرون في لملمة الجثث والجرحى، استطاعت السيارة أن تهرب إلى خارج الميدان، لقد توجهت إلى جهة مجهولة، ربما لتنفيذ مهمة أخرى في مكان آخر، كانت كل المعلومات تشير إلى أن قائد السيارة الدبلوماسية الأمريكية يعرف ماذا يريد جيدًا، لكن أحدًا لم يعرف هويته على وجه التحديد.

كان رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكري قد أصدر قرارًا في ذات اليوم بفرض حظر التجول من السادسة مساء إلى السابعة صباحًا، لكن القرار لم يجرِ تطبيقه بالشكل الحاسم، بدأت عمليات حرق أقسام الشرطة تُحدث تأثيراتها الخطيرة في البلاد، بعدما تم الإفراج عن عدد كبير من المحبوسين، استولوا على الأسلحة وبدءوا في ممارسة عمليات إجرامية في الطرق العامة.

كانت السيارات الدبلوماسية الأمريكية تتجول في أنحاء مختلفة من مدينة القاهرة، تم ضبط أجنبي كان يقود إحدى تلك السيارات، والتحفظ عليه بقسم الأزبكية، إلا أن هناك مجموعات بدأت في

التجمع أمام قسم الأزبكية، أحرقت القسم وتم الإفراج عن الأجنبي المقبوض عليه مع آخرين من مكان احتجازهم داخل القسم.

في السابعة من مساء ذات اليوم الثامن والعشرين من يناير تلقى العميد إيهاب عرفة مأمور قسم عابدين إخطارًا يفيد بأن الخدمات الأمنية المسئولة عن حماية محيط وزارة الداخلية ضبطت إحدى السيارات الدبلوماسية الأمريكية وبداخلها 3 أشخاص، فاندفع تجاهها عدد من المتظاهرين المجهولين وأفرجوا عمَّنْ كانوا بالسيارة.

وقال مأمور القسم: «إنه أُخطر في وقت لاحق بتواجد عدد من سيارات السفارة الأمريكية بمحيط وزارة الداخلية، وإنه انتقل لمعاينتها، وأثبت في محضر العثورَ على خمس سيارات منها».

في هذا الوقت قال هاني سيد توفيق 33 عامًا موظف بالتنظيم والإدارة: «إنه أثناء تواجده بالقرب من مقر الجراج، شاهد مجموعة من الشباب يلقون زجاجات المولوتوف على الأمن المركزي وتركوا السيارة عند مبنى مجلس الشورى في قصر العيني، ثم عادوا لجراج السفارة الأمريكية وسرقوا محتوياته».

أما وليد عثمان - المحقق الأمني بمكتب أمن السفارة الأمريكية - فقد زاد الأمر غموضًا عندما أكد عدم صدور قرار من السفارة بخروج أي من هذه السيارات يوم 28 يناير تحسبًا لأي اعتداء أو مشاكل، وقال إن الجراج لم تخرج منه إلا السيارات التي تمت سرقتها بعد اقتحامه.

إن الغريب في الأمر أن السفارة الأمريكية التزمت الصمت ولم تتقدم ببلاغ سرقة السيارات من جراجها إلا يوم 16 فبراير 2011 ، أي بعد 19 يومًا من الواقعة، وحمل البلاغ رقم 998 لسنة 2011 جنح قصر النيل.

كان السؤال المطروح: لماذا صمتت السفارة الأمريكية طيلة هذا الوقت دون أن تتقدم ببلاغ إلى جهات التحقيق لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المتورطين؟!

لم تكن هناك إجابة محددة، لكن السؤال ظل معلقًا!!

■■■

لقد قال المحامي محسن بهنسي، عضو لجنة تقصي الحقائق التي كُلفت بإعداد تقرير عن الأحداث التي شهدتها مصر من 25 يناير إلى 30 يونية، معلقًا على لغز السيارات الدبلوماسية الأمريكية: «إن اللغز هو في تزوير اللوحات المعدنية الخاصة بسفارة «بنما» في القاهرة من خلال وحدة المرور، وهو ما أغفلته التحقيقات منذ الثورة حتى الآن، بالرغم من كونه الخيط الجلي الذي يفسر الواقعة الأكثر غموضًا في أحداث يناير».

وقال في تصريحات صحفية يومها: «إنه تقدَّم ببلاغ ليسأل فيه: لماذا لم يتم التحقيق في الاستيلاء على لوحات معدنية من سيارة تابعة لسفارة «بنما»؟ وماذا يعني العثور على تلك اللوحات في السيارة التي قتلت 18 متظاهرًا في جمعة الغضب؟».

أما وزارة الخارجية المصرية فقد أعلنت على لسان السفير أشرف الخولي مساعد الوزير لشئون المراسم «أن بداية القصة كانت حينما اتصل به قائد الشرطة العسكرية حيث كان السفير مقيمًا بمكتبه في هذه الفترة وأبلغه بوجود سيارة تحمل لوحات دبلوماسية مرابضة أمام النادي الدبلوماسي المصري، وأنه في ظل هذه الأحداث المشتعلة، يريد الكشف عن هوية هذه السيارة وعما إذا كان هناك ضيوف أو اجتماع لشخصيات أجنبية بالنادي»!!

وقال الخولي: «إنه أبلغه بعدم وجود أية اجتماعات أو شخصيات أجنبية بالنادي، وعليه تم الكشف عن هوية السيارة عبر لوحاتها وتبين أنها تابعة للسفارة الأمريكية»، وقال: «إن قائد الشرطة العسكرية طلب بدوره الاتصال بالسفارة التي تتبعها لفحصها خشية وجود أية متفجرات بها أو الإقدام على رفعها فورًا من مكانها، وبالفعل وافقت السفارة بعد اتصال بالعضو الثاني بها الذي وافق على رفعها بالونش ونقلها لمكان معلوم».

وكشف السفير الخولي عن «أنه تلقى معلومات من السفيرة الأمريكية في هذا الوقت باختفاء عدد كبير من السيارات التي تتبعها من جراج الشيخ ريحان، وحين طلب معلومات وقائمة بأعداد هذه السيارات لم يتلق الرد إلا بعد ثلاثة أيام».

وأعـرب عن اعتقـاده أنه كان من بين هذه السـيارات التي سُـرقت السـيارة البيضـاء التـي قيـل إنهـا كانـت تحمـل لوحـات دبلوماسـية ودهسـت المتظاهريـن بصـورة عشـوائية، حيـث تبين فيمـا بعد ومن خـلال التحقيقات أنهـا تابعة للسـفارة الأمريكية، وقال إنـه تم العثور على هذه السيارة فيما بعد مهشمة ومحروقة في منطقة بمجرى العيون بمصر القديمة.

■■■

كانـت الجهات المعنية قد طلبت من الإدارة العامة للمرور فحص ملفات السيارات الخاصة بالسفارة الأمريكية، وقد تبين أنه قد رُخِّص للسـفارة الأمريكية 753 سـيارة منها 208 سيارات ملاكي مميز، وأن السـيارة ماركة «شـيفروليه» تحمل لوحة لا تخصهـا 73/ 128 وهذه اللوحـة تحملها سـيارة أخـرى ماركة «باجيروجيـت» موديل 1998، كما أن السـيارة التي تحمـل رقم شاسـيه 1145439 أو 11483 لم يُستدل على أي تسجيل لها بإدارة المرور.

وأفـادت الإدارة العامة لمرور القاهرة أن السـيارة التي تحمل كود (20) وتخـص سـفارة بنمـا، تم تسـليم لوحاتها إلى وحـدة تراخيص الجمـارك فـي 15 مارس 2009 وحصلت على رقـم 112/ 23 هيئة دبلوماسـية واسـتُبدلت برقـم (ب.ق 7381) ملاكـي الجيـزة في 28 نوفمبر 2010.

عندما سئل حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق في التحقيقات عن أسباب امتلاك السفارة الأمريكية لهذا الحجم الكبير من السيارات قال: «للقيام ببعض العمليات المخابراتية القذرة في مصر».

لم يقتصر التدخل الأمريكي المباشر في أحداث الثورة على السيارات فقط، بل كان الأخطر من ذلك هو العصابات التي احتلت سطح السفارة الأمريكية وأسطح بعض العمارات المطلة على ميدان التحرير.

لقد ترددت معلومات عن أن هناك بعضًا ممَّنْ يطلقون عليهم «فرسان مالطة» قد جاءوا إلى القاهرة قبيل الثورة بقليل وبرفقة عناصر من شركة «بلاك ووتر» أي «الماء الأسود» أو «ماء المجاري»، نسبة إلى عملياتهم القذرة، وهي شركة ذائعة الصيت، اكتسبت سمعة سيئة من خلال جرائمها التي كُشف عنها النقاب في العراق وأفغانستان، وهي شركة متعاقدة مع الحكومة الأمريكية للقيام بهذه الأعمال.

كانت مهمة هؤلاء في مصر: إشعال المظاهرات من خلال القيام بعمليات عنف تُرتكب في ميدان التحرير وغيره من الأماكن، وتتم نسبتها إلى الشرطة المصرية، وقيل إن هؤلاء كانوا ينسِّقون مع عناصر الإخوان وغيرهم.

لقد قال اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق: «إن هؤلاء القناصة كانوا يحملون أسلحة متطورة مزودة بأشعة الليزر، وهو ما أثبتته شرائط الفيديو، وهذه الأسلحة لا تتوافر لدى رجال الشرطة المصرية.

كنت قد التقيت اللـواء منصور العيسـوي وزير الداخلية الأسبق بعد توليه مهمته في مارس 2011 وسـألته عن هوية هؤلاء فأكد ذات المعلومات التي صرَّح بها اللواء محمود وجدي وقال: «إن الشرطة لا تمتلك هذه الأسلحة المزودة بأجهزة الليزر».

لقد كشف مواطن يدعى «درويش أبو النجا»، يعمل مديرًا للتسويق في إحدى شـركات الأغذية، في حوار معه بجريدة الوفد في أغسطس 2011، عـن معلومـات في منتهـى الخطورة حـول القناصة الأجانب والدور الذي قاموا به أثناء الثورة.

قال أبو النجا: «إنه تمكن من تصوير 6 أشـخاص ملامحهم أجنبية وهم يطلقون الرصاص على المتظاهرين داخل ميدان التحرير، وأيضًا علـى المواطنين المحتشـدين في قصر العيني فـي جمعة الغضب 28 يناير 2011.

وقـال المواطـن المصـري: «إن ثلاثـة مـن هـؤلاء كانـوا يطلقون رصاصاتهـم علـى المتظاهريـن فـي ميـدان التحرير وذلك مـن أعلى سطح الجامعة الأمريكية التي تطل على الميدان.. أما الثلاثة الآخرون فكانوا يطلقون الرصاص أيضًا من عمارة تطل على شارع قصر العيني وقريبة من مبنى السفارة الأمريكية».

وقـال درويـش أبو النجـا لـ«الوفد»: «فـي هذا اليوم ذهبـت لزيارة حماتي التي تقيم بشارع الشيخ ريحان القريب من مبنى وزارة الداخلية،

وبعد صلاة الجمعة نظرت من الشباك فسمعت دوي إطلاق نار، ورأيت بعض الأشخاص يلقون بزجاجات مولوتوف على مبنى الأمن العام المجاور لميدان التحرير، وبعدها بلحظات هاجم ما يقرب من 18 شخصًا يحملون بنادق آلية مبنى وزارة الداخلية وأطلقوا رصاصًا كثيفًا على أكشاك الحراسة المحيطة بالوزارة، وكانت الملاحظة الوحيدة التي استوقفتني أن المهاجمين كانوا يرتدون جواكت أسفلها تي شيرتات سوداء وجميعهم ملثمون لا تظهر من وجوههم سوى العيون فقط».

وقال: «إنه خلال 15 دقيقة تمكن هؤلاء الأشخاص من إحراق مبنى الأمن العام وعدد من السيارات المحيطة بوزارة الداخلية، ثم انسحبوا مبتعدين عن مبنى الوزارة بعدما بادلهم رجال الشرطة الموجودون داخل المبنى إطلاق النار».

وقال: «إنه بعد أن توقفت هذه المعركة أخذت كاميرتي الخاصة وغادرت شقة حماتي وتوجهت لميدان التحرير، وما إن وصلته حتى وجدت أمامي حالة هرج عارمة: شرطة تطلق بجنون قنابل مسيلة للدموع، ومتظاهرون يجرون في اتجاهات مختلفة».

وقال: «لقد احتميت بأحد أكشاك الحراسة وبدأت أصور فيديو، وفوجئت بأن بعض المتظاهرين يتساقطون غرقى في دمائهم بالقرب من الكشك الذي أقف داخله».

وقـال: «لقـد بـدأت أنظـر حولي لأعـرف مصدر الرصـاص الذي يحصـد أرواح المتظاهريـن فاندهشـت بشـدة؛ لأن الشـرطة كانـت متمركـزة فـي مكان بعيد، وبالتالي يسـتحيل أن تصـل رصاصاتها إلى حيث أقف بجوار الجامعة الأمريكية، ولأن أعداد القتلى كانت تتزايد بشـكل غريب، رفعت وجهي للسـماء متمتمًا «استر يا رب»، وقبل أن أنتهـي من دعائي رأيت أمـرًا مذهلاً.. لقد رأيت أن هنـاك كاميرا مثبتة أعلى سـطح الجامعة الأمريكية وإلى جوارها يقف شاب، لا يظهر منه سـوى وجهه الأبيض المشوب بالحمرة وشعره الطويل المتدلي على كتفيه، وكان في يده سلاح ناري يطلق منه الرصاص على المتظاهرين في ميدان التحرير».

وقـال درويـش أبو النجـا لـ«الوفـد»: «على الفور رفعـت كاميرتي لأعلـى وصوَّرتـه.. ففوجئت بأن هناك شـخصين آخرين فوق سـطح الجامعة الأمريكية يطلقان الرصاص على المتظاهرين أيضًا، فوجهت كاميرتي إلى ثلاثتهم لعدة دقائق، ولما شـعرت بالاختناق بسبب كثافة الدخان المسيل للدموع، تركت - مضطرًّا - المكان الذي كنت أقف فيه، وانتقلتُ بعيدًا خلف مبنى مجمع التحرير».

وقـال أبـو النجا: «إننـي واصلت تصوير سـقوط القتلـى في ميدان التحرير وشارع قصر العيني لمدة ساعتين ونصف الساعة وهي أقصى مـدة يمكن تسـجيلها بالكاميـرا، وبعدها توجهـت لمبنـى التليفزيون وعندمـا وصلـت قلت لأمـن التليفزيـون «إن معي فيلـم فيديو يرصد

بالصـوت والصورة بعض الذين قتلـوا المتظاهرين»، وطلبت لقاء أي مسئول لكي أسـلم له الفيلم، ولكنهـم قالوا «التليفزيـون ما بيخدش أفـلام من حد، ولمـا يكون عاوز يصـور حاجة بيطلـع أوردر تصوير، واللي يتصور في الأوردر هو اللي بيتذاع».

وقـال درويش أبو النجا: «لقـد تركت التليفزيـون وذهبت لجريدة الأهــرام ولكنـي أيضًا فشــلت في لقـاء رئيــس التحرير، وهو نفس ما حدث في جريدة الجمهورية، فعُدت إلى منزلي بمحافظة المنوفية، وفـي اليوم التالـي اتصلت بمكتـب المحافظ ورويـت الحكاية كلها، فطلبـوا مني الانتظار لحظة، وبعدها فوجئت بمحافظ المنوفية سـامي عمارة يتحدث معي عبر التليفون، فقلت له إن معي فيلمًا يرصد الذين قتلـوا ثوار ميـدان التحرير. فقال لي جملة واحدة: «شـوف يا بني رب ضارة نافعة» ثم أغلق التليفون.

وقـال درويش أبو النجا: «إنه أصيـب بحالة حزن بعدما عجز عن أن يخـرج الفيلـم الذي صـوَّره للنور»، ويقول: «جلسـت فـي منزلي حزينًا لعدة أسـابيع وبعدهـا قررت أن أقـدم الفيلم لأي قناة فضائيـة، وبعد أن فشـلت قـررت أن أقدمه لقناة الجزيرة، ولكنهم طلبـوا مني أن أترك لهم الكاميرا حتى عمل المونتاج»، وقال: «صممت على أن أظل منتظرًا حتى انتهـاء المونتاج حتى آخذ كاميرتي، ولكنني فوجئت بأربعة من العاملين بالمكتـب يتهجمون علـيّ ويأخذون منِّـى الكاميرا بالعافية ثـم ألقوا بي

خارج مكتب القناة، فتوجهت مباشرة إلي قسم شرطة بولاق أبو العلا وحررت محضرًا بالواقعة رقم 2884 لسنة 2011 جنح بولاق».

■■■

لقد أثبتت التحقيقات التي جرت فيما بعد، وهو ما أكدته حيثيات حكم محكمة جنايات شمال القاهرة في قضية القرن، أن عناصر مدربة ومنظمة تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين وبمعاونة من جهات خارجية قامت مستعينة بعناصر إجرامية بتحطيم جراج السفارة الأمريكية القريب من ميدان التحرير يوم 28 يناير، وتمت سرقة السيارات الدبلوماسية للسفارة وعددها نحو 22 سيارة وانطلقت بها إلى أماكن متعددة ومن بينها ميدان التحرير، حيث قامت بدهس عشرات المتظاهرين، وهو ما أثار حالة من الذعر وتسبب في زيادة الاحتقان بين المواطنين والشرطة بعد أن أشاع الإخوان بالميدان أن اللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة هو الذي كان يقود السيارة الدبلوماسية البيضاء وداس على المتظاهرين بميدان التحرير.

ونفس الرواية أكدها اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة أثناء أحداث ثورة يناير والذي قال إن سرقة سيارات من السفارة الأمريكية كانت عملاً منظمًا بهدف إثارة الذعر والخوف لدى المواطنين. ونفى جملة وتفصيلاً أن يكون للشرطة المصرية أي دور في سرقة هذه السيارات، وهو نفس ما أكده اللواء مصطفى عبدالنبي رئيس هيئة الأمن القومي.

أما اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية الأسبق فقد أكد أيضًا أن إحدى هذه السيارات الدبلوماسية استُخدمت في إطلاق الرصاص على رجال الشرطة، مما يكشف عن هوية القتلة.

وقال اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية العسكرية في هذا الوقت: «لقد تم إبلاغي بسرقة السيارات من السفارة الأمريكية ومن بينها مركبة مدرعة، ثم تبين أن جماعة الإخوان المسلمين هي التي قامت بسرقة هذه السيارات».

أما شهادة محمد عبدالمرضي موسى الموظف بالسفارة الأمريكية فقد كانت لها دلالتها، لقد أكد في شهادته بالتحقيقات «أنه يُناط به جراج السفارة الأمريكية الكائن بـ5 شارع الشيخ ريحان بالقاهرة والذي يتسع لنحو من 50: 60 سيارة، وأنه تواجد يوم 28 يناير، وحال إغلاقه للجراج لوجود 23 سيارة فقط، نظر من خلال نافذة غرفة الأمن في غضون السابعة مساء، فوجد نحو ستة أشخاص يقفزون من أعلى البوابة أعمارهم ما بين 17 - 25 عامًا، مقنَّعي الأوجه، فاستعلم لاسلكيًّا من رئيسه حسام الدين شحاتة، ماذا يفعل معهم، فقال له: اختبئ بعيدًا عنهم، فتوارى أسفل مكتبه واستبدل ملابسه، بينما قام هؤلاء المقتحمون وأداروا بعض السيارات وقاموا بتحطيم باب الجراج، ثم جاء آخرون، وبدءوا يتزايدون داخل الجراج، ونجحوا في قيادة بعض السيارات وخرجوا بها، إذ كان بها مفاتيحها، ولم يكن بمكتبه سوى ثلاثة مفاتيح لسيارات.

وقال الشاهد: «إنه اندسَّ وسطهم وخرج دون أن يشعر به أحد بعد أن سادت الجراج حالة من الهرج والمرج، ثم توجَّه إلى مقر السفارة الأمريكية بجاردن سيتي ولم يشاهد خلال ذلك أحدًا من الشرطة».

ونفس الشهادة أكدها حسام الدين شحاتة نائب مدير أمن مكتب الحراسات بالسفارة الأمريكية.

أما هاني سيد توفيق الموظف بالتنظيم والإدارة فقد أكد في التحقيقات «أنه وحال وقوفه مع المتظاهرين يوم 28 يناير بجوار كنيسة قصر الدوبارة بميدان التحرير، وفي غضون الساعة العاشرة ليلاً أبصر مجموعة من الشباب يقودون سيارات دبلوماسية بيضاء باتجاه مجلس الشورى، ويلقون زجاجات مولوتوف حارقة، واصطدموا بقوات الأمن عند مجلس الشورى، ثم عاودت مجموعة من الشباب تحطيم كشك الحراسة الخاص بجراج السفارة الأمريكية وسرقة محتوياته، بينما قام البعض منهم بسحب بنزين من السيارات في زجاجات مياه غازية وألقوها كمولوتوف على قوات الأمن المركزي.

وقال عبدالله تامر خميس في التحقيقات إنه شارك في تظاهرات 28 يناير وأبصر حافلة نقل ركاب صغيرة بيضاء في حجم الميكروباص تقف في اتجاه ميدان التحرير وتجمع بعض الأشخاص حولها، ثم بعد ثلاث دقائق انطلقت وتعمدت الاصطدام بالمتظاهرين، ثم صعدت الأرصفة، وحاول مطاردتها إلا أنه لم يتمكن منها.

ولـم يقتصر الأمـر على دهس المتظاهرين، بل امتـد إلى رجال الأمن وبشوارع مختلفة في منطقة قصر العيني وشارع مجلس الشعب وغيرهما.

فقـد أدلى عصام أحمد إبراهيم مديـر إدارة الأمن بمركز معلومات مجلـس الـوزراء «أنـه وأثنـاء تواجـده بمقر عمله يـوم 28 ينايـر وفي غضون الثامنة مسـاء أبصر سيارة (فان) بيضاء تخرج من شارع جانبي وتتوقـف وأضاء قائدها أنوارها عدة مرات ثم اندفع مسـرعًا مصطدمًا بجنود الأمن المركزي الموجودين بشارع قصر العيني».

وقـال محمـد مصطفـى الصـادق (عامـل بمطعـم) إنه شـارك في تظاهـرات 28 يناير وخلال تواجده بشـارع قصر العيني شـاهد قوات الشـرطة ترتكز على هيئة صفوف أمام مبنى مجلة روزاليوسف وتطلق قذائـف مسـيلة للدموع، وفجـأة خرجت سـيارة بيضاء اللـون تحمل لوحات دبلوماسـية رقـم 218073 مـن الشـارع المقابـل لمبنـى روزاليوسـف ويسـتقلها أربعـة أفـراد ودهسـت المتظاهريـن فتوفـي البعض وأصيب آخرون.

أمـا اللواء جلاد علي حسـن وكيل الإدارة العامـة للأمن المركزي فقد أشـار في التحقيقات إلى «أنه وفور وصوله لتقاطع شـارع الفلكي مع شـارع مجلس الشعب مسـاء يوم 28 يناير شاهد سيارة دبلوماسية بيضاء اللون تسير بسـرعة جنونية وترتطم بالمجندين وأصابت الكثير منهم بعد أن قام مَنْ بداخلها بإطلاق الأعيرة النارية عليهم».

وأما العميد أحمد محمد عبدالموالى، قائد قطاع أحمد شوقي للأمن المركزي المنوط به الإشراف على خدمات تشكيلات الأمن المركزي في المنطقة المحيطة بوزارة الداخلية يوم 28 يناير، فقد أكد «أنه وفي غضون الساعة السابعة مساء وخلال وقوفه أمام مجلس الشعب أبصر مجندين يسقطون أرضًا وتناهت لسمعه استغاثة على جهاز اللاسلكي بتحذيره من سيارة ترتطم بالجنود، فانطرح أرضًا، وأبصرها، سيارة بيضاء وتحمل لوحة دبلوماسية ويطلق مَنْ بداخلها أعيرة نارية على المجندين».

وقد أشارت التحقيقات بعد ذلك إلى أن السيارات الدبلوماسية تسببت في قتل الجندي محمد علي عبدالمجيد الذي كان ضمن قوة الأمن المركزي المسئولة عن تأمين وزارة الداخلية بطلق ناري بالوجه والرأس والرقبة والصدر، وإصابة اثني عشر مجندًا آخرين نتيجة دهسهم وإطلاق الأعيرة النارية عليهم، مما يؤكد أن المؤامرة نُفِّذت بدعم خارجي وبواسطة عناصر جماعة الإخوان.

وفي نفس اليوم كانت عناصر من البلطجية والإخوان قد دخلت إلى ساحة الجامعة الأمريكية، واعتلوا مبنى الجامعة بعد أن بدءوا في نهب محتوياتها، وبدأ بعضهم يخرج بأجهزة الحاسوب الإلكترونية، وعندما بدأت الشرطة في مطاردتهم، هرب بعضهم إلى سطح الجامعة وبدأ في إطلاق أعيرة الخرطوش على رجال الأمن وعلى المتظاهرين،

فقامت عناصر من الشرطة باعتلاء سطح الجامعة الأمريكية والقبض على البعض منهم.

لقد أثبتت التحقيقات فيما بعد، وبشهادة سامح سليم جوهر الذي يعمل مشرفًا لأمن الجامعة الأمريكية، أنه في تمام الثالثة من ظهر الجمعة 28 يناير شاهد ميدان التحرير فارغًا وتحيط به قوات الأمن من كل اتجاه، إلا أنه وفى غضون الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم كانت قوات الأمن تتقهقر إلى الخلف باتجاه شارع محمد محمود المؤدي إلى مبنى وزارة الداخلية بفعل الحشود الجماهيرية الكبيرة التي دخلت إلى الميدان وأحاطت بمبنى الجامعة الأمريكية، وأن بعض هؤلاء قد قاموا بحرق كشك الشرطة القريب من سور الجامعة الأمريكية، كما أن رجال الأمن المكلفين بحراسة الجامعة الأمريكية انسحبوا أيضًا واختفوا فجأة.

وقد فوجئ رجال أمن الجامعة الأمريكية من المدنيين باقتحام عشرات المتظاهرين للجامعة من المبنى المطل على شارع قصر العيني وصعدوا إلى المبنى الرئيسي للجامعة المطل على شارع الشيخ ريحان، وقاموا بتحطيم سور الجامعة واشتبكوا مع قوات الأمن التي تعاملت معهم بإطلاق قذائف الغاز المسيل للدموع، بعدها قامت الشرطة بتمشيط المبنى في غضون نحو الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 29 يناير، وتبين لهم وجود تلفيات وسرقات، وضبطت شخصين من الذين اقتحموا مبنى الجامعة من المتظاهرين.

وعندما صعدت الشرطة إلى سطح المبنى، ومعها رجال الأمن ومن بينهم المشرف على أمن الجامعة الأمريكية، وجدت فوارغ طلقات في معظم أنحاء الجامعة، مما يدل على أن هناك مَنْ كان يضرب من داخل الجامعة باتجاه المتظاهرين ورجال الأمن.

لقد أكد المشير حسين طنطاوي في شهادته أمام محكمة جنايات شمال القاهرة فيما بعد أن الشرطة لم تستعن بأي قناصة لاعتلاء المباني كما روَّج البعض، وقال إن اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية العسكرية أبلغه بوجود عناصر شغب ترتدي ملابس مدنية وتعتلي بعض العقارات بميدان التحرير، وطلب من القائمين على التظاهرات إنزالهم، وتبين أنهم عناصر إخوانية تدعو إلى الأعمال التخريبية.

وقال المشير طنطاوي في شهادته: «إن ذلك هو ما كان يجري في البلاد، وهو نفس ما يجري الآن، إلا أن الشعب لم يكن يعلم حقيقة الأمر في هذا الوقت».

ونفس هذه الشهادة أكدها اللواء حسن الرويني الذي تحدث معه في هذا الشأن أكثر من مرة، بل إنه قال أمام المحكمة «لم يكن هناك أي وجود للشرطة فوق أسطح البنايات بميدان التحرير، وإنه تلقى معلومات من غرفة عمليات المنطقة المركزية العسكرية تفيد بقيام عناصر من الإخوان المسلمين بتهريب رشاشات من إسرائيل لاستخدامها في ضرب المتظاهرين من أعلى المباني من ميدان التحرير».

أمـا الفريق سـامي عنان فقـد نفى وجود قناصـة بـوزارة الداخلية، ونفـس الأمر أكـده اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة الأسـبق واللواء حمدي بدين قائد الشرطة العسكرية في هذا الوقت حيث قال: «إن المسـلحين الذين كانوا يعتلون أسـطح العمارات بميدان التحرير يوم 28 يناير كانوا من الإخوان المسلمين».

وقد أيَّـد نفس الموقف اللواء عمر سـليمان الذي قال إنه لم يعلم بوجود قناصة للشرطة في هذا الميدان.

ونفى اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسـبق واللواء منصور العيسـوي وزير الداخلية الأسـبق وجود أية أسلحة بالليزر لدى وزارة الداخلية أو فرق قناصة، وبالتالي فإن الشرطة لم تتعامل مع المتظاهرين بنوعية تلك الأسلحة أثناء أحداث 25 يناير وما بعده.

■■■

بعـد منتصـف ليلة الثامن والعشـرين من يناير ألقـى الرئيس مبارك خطابًـا تجاهـل فيـه مطالـب المتظاهريـن وقرر فقـط إقالـة الحكومة وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، مما زاد من حدة استفزاز المتظاهرين وارتفاع سقف مطالبهم في هذا الوقت.

■■■

لـم يكن الحديـث عن تدخـل حماس حتى هـذا الوقـت معروفًا، لكن جهاز المخابرات العامة رصد ذلك منذ البداية، وكانت مكاتبات عديـدة قد وصلت إلى وزارة الخارجية المصرية بعث بها قنصل مصر فـي مدينة رام الله في أوقات متلاحقة وقبيل سـقوط نظام مبارك، أكد فيها مبكرًا هذا التدخل السـافر والمشـاركة في صناعة أحداث العنف التي هددت بانهيار الدولة .. وقد قامت السـفيرة وفاء نسـيم بنقل هذه المعلومـات أولاً بـأول إلـى اللـواء حسـن عبدالرحمن رئيـس جهاز مباحث أمن الدولة الذي أطلع كافة المسئولين عليها.

وجاء في الوثيقة الأولى التي تحمل رقم 1254 سـري جدًّا بتاريخ 3/ 2/ 2011 المتعلـق بـردود الفعـل الفلسـطينية علـى التطـورات الداخلية في مصر، الإفادة التالية من القنصل المصري في رام الله:

1- لم يصدر أي موقف رسـمي عن السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية بشأن التطورات الداخلية في مصر، إلا أن اتصـال الرئيس عباس بالسـيد الرئيـس مرتين يدل على الموقف الفلسطيني الداعم للسيد الرئيس.

2- بالنسـبة لحركـة فتح، اتهم جبريـل الرجوب ـ نائب أمين سـر اللجنـة المركزية لحركة فتح ـ أطرافًا عربية ودولية لم يسـمِّها بالمشـاركة فـي مؤامرة ضـد مصر، منتقـدًا موقـف الولايات المتحدة.

3- فيما يتعلق بمواقف الفصائل، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإصدار بيان وجهت فيه تحية إلى الشعب المصري، وعبَّرت عن دعمها لخيارات الشعوب، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الجهة التي أصدرت البيان هي جناح الجبهة الموجود في دمشق والذي تتفق سياساته مع السياسات السورية، أما جناح الحركة في غزة فلم تصدر عنه أية بيانات.

4- لم تُصدر حركة حماس أي بيان حول الأوضاع في مصر، إلا أن عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني صرح في 30/ 1 بأن النظام المصري قد ينهار نتيجة لهذه التطورات، مؤكدًا أن «حكم حركة حماس في غزة لن ينهار أبدًا».

5- فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية الفلسطينية، اقتصر التناول الإعلامي على تغطية خبرية مكثفة للتطورات في مصر في الصحف اليومية، كما حرصت المواقع الإعلامية التابعة لحركة حماس على نقل مواقف حركة الإخوان المسلمين في مصر بشكل منفصل عن بقية أطراف المعارضة المصرية.

وكانت الوثيقة الثانية تحمل رقم 1263 سري جدًا بتاريخ 3/ 2/ 2011، وكانت إفادة من مساعد وزير الخارجية آنذاك السفيرة وفاء نسيم إلى مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء حسن عبدالرحمن، حول ما أفاد به مكتب تمثيل مصر في رام الله

حول المعلومات المتوافرة بشأن خطة حماس بغزة لدعم مخطط إشاعة الفوضى بمصر لصالح جماعة الإخوان المسلمين، وجاء فيها:

1- قامت حماس منذ مساء يوم الجمعة 28 يناير بإدخال شحنات من الأسلحة إلى الأراضي المصرية عبر الأنفاق، تشمل أسلحة آلية وذخيرة وقذائف «آر.بي.جي» ومدافع نصف بوصة (المضادة للطائرات) بالإضافة إلى أحزمة ناسفة، كما قامت بنقل عشرات من المنتمين للجناح العسكري للحركة ولفصيل جيش الإسلام إلى داخل الأراضي المصرية عبر الأنفاق، حيث تولت بعض الخلايا من القبائل البدوية توفير وسائل نقل هذه المجموعات، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد القتلى في صفوف قوات الشرطة المصرية في شمال سيناء.

2- تم في 1 فبراير 2011 رصد قيام حركة حماس بتصنيع ملابس عسكرية مصرية داخل قطاع غزة، تمهيدًا لنقلها إلى الأراضي المصرية عبر الأنفاق، كذلك تم رصد تهريب حماس لكميات من الأموال السائلة عبر الأنفاق إلى الأراضي المصرية.

3- توافرت معلومات حول الاتصالات التي قامت بها حركة حماس مع بعض العناصر البدوية التي قامت باقتحام سجن وادي النطرون في 29/ 1 وعملت على تهريب سجناء حماس وحزب الله وإيصالهم إلى قطاع غزة، كذلك تتواتر معلومات

غير مؤكدة حول مشاركة عناصر في عملية الهجوم على سجن وادي النطرون.

4- تشير بعض المعلومات المتوافرة إلى أن هناك مخططًا لحركة حماس بالتنسيق مع الإخوان المسلمين لتحريك الجماهير بقطاع غزة إلى خط الحدود مع مصر في حالة شيوع الفوضى في الشارع المصري لدرجة معينة، وتلقي الإشارة من الإخوان المسلمين.

5- يَحُولُ تحرك الجيش المصري منذ يومين إلى خط الحدود وفي المنطقة المحيطة به دون إقدام حركة حماس على تنفيذ مخططها، ولكنها تستمر في تهريب الأسلحة والعناصر المشبوهة.

أما الوثيقة الثالثة فقد حملت رقم 1531 سري جدًّا بتاريخ 6/ 2/ 2011، وكانت إفادة أيضًا من مساعد وزير الخارجية آنذاك السفيرة وفاء نسيم إلى مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء حسن عبدالرحمن، حول ما أفاد به مكتب تمثيل مصر في رام الله نقلًا عن مصادر بالأجهزة الأمنية الفلسطينية حول المعلومات المتوافرة بشأن استغلال حركة حماس للأحداث الجارية في مصر في هذا الوقت، وجاء فيها:

1- ما زالت حماس مستمرة في تهريب السلاح الخفيف (كلاشينكوف ـ ذخيرة ـ قاذفات آر.بي.جي) للبدو في سيناء، وأن الهجوم على مباني أمن الدولة في كل من رفح والعريش

تم باستخدام هذه الأسلحة، كما أن التفجير الذي تم لجزء من خط الغاز مع الأردن تم من خلال استخدام المتفجرات المهربة من قطاع غزة بمعرفة حماس.

2- شوهد بعض من عناصر حماس التي استطاعت الدخول إلى مصر عبر الأنفاق، وقد وصلت للقاهرة في ميدان التحرير حيث انضمت لعناصر الإخوان المسلمين.

3- قامت حماس بتركيب كاميرات على الجزء الخاص بها من معبر رفح لمراقبة التحركات العسكرية المصرية، كذلك تقوم الحركة بتكثيف مراقبتها للحدود حيث تخشى قيام إسرائيل بأي تحرك عسكري محتمل لإعادة احتلال محور فيلادلفيا.

أما الوثيقة الرابعة التي قدمتها فقد حملت رقم 1559 سري جدًّا بتاريخ 7/ 2/ 2011 وكانت إفادة أيضًا من مساعد وزير الخارجية آنذاك السفيرة وفاء نسيم إلى مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء حسن عبدالرحمن، حول ما أفاد به مكتب تمثيل مصر في رام الله نقلاً عن مصادر بالأجهزة الأمنية الفلسطينية حول المعلومات المتوافرة بشأن استغلال حركة حماس للأحداث الجارية في مصر في هذا الوقت، وجاء فيها:

1- بدأت حماس في إرسال مساعدات غذائية عبر الأنفاق من غزة إلى البدو في رفح وبعض التجار المتعاونين معهم وذلك لمواجهة ندرة المواد الغذائية في السوق المصرية.

2- عقد فتحي حماد وزير الداخلية في حكومة حماس المقالة اجتماعًا لقيادات الوزارة حضره بعض قيادات القسام، وذلك لبحث الموقف على خط الحدود، وقد تم نشر قوات أمن مدعومة من كتائب القسام لحفظ النظام وضمان عدم انعكاس مجريات الأحداث على قطاع غزة.

3- التزمت القيادة السياسية لحماس بقطاع غزة الصمت إزاء أحداث مصر وذلك لعدم اتهامها بالتصعيد.

4- بالنسبة للقيادي أيمن نوفل الذي هرب من سجن أبو زعبل في مصر، فقد قامت عناصر القسام بمساعدته على الاختباء لدى بعض المتعاونين معهم في رفح لمدة يومين حتى تم إدخاله إلى القطاع عبر الأنفاق.

أما الوثيقة الخامسة فحملت رقم 1684 سري جدًّا بتاريخ 9/ 2/ 2011، فقد تضمنت مرفقًا قدمته مساعد وزير الخارجية آنذاك السفيرة وفاء نسيم إلى مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء حسن عبدالرحمن، ضم بيانًا صادرًا عن لجان المقاومة الشعبية وذراعها العسكرية ألوية الناصر صلاح الدين بغزة بشأن الأوضاع في مصر، وجاء فيها بعد الديباجة ومباركة ما يحدث في مصر القول:

في هذا السياق نود تأكيد ما يلي:

1- أن أبطال ميدان التحرير الذين يتظاهرون سلميًّا هم أصحاب حق مشروع وهم يعبرون عن أصالة الشعب المصري ويطالبون بكرامته التي أُهدرت وحقوقه التي سُلبت.

2- نستنكر بشدة استخدام العنف ضد هؤلاء الأحرار، ونطالب جيش مصر العظيم بأن ينحاز إليهم ويحميهم.

3- ندعو رئيس مصر أن يحقن دماء المسلمين وأن يستجيب لهذا الإجماع الشعبي العظيم.

4- ندعو شعب مصر لتشكيل حكومة تحكم بشرع الله وتفتح صفحة من التسامح وتطوي صفحة أحقاد الماضي منعًا للفتنة.

وإلى جانب ذلك كان هناك وائل غنيم الناشط السياسي ذو الأصول الفكرية الإخوانية واحدًا من هؤلاء الذين انخرطوا في المؤامرة منذ البداية، وكان واحدًا من أدواتها.

لقد بدأت علاقته بالإنترنت منذ عام 1998 عندما أطلق موقعًا يسمى «طريق الإسلام» وقام بإدارته لمدة ثلاث سنوات، وقيل إن الموقع كان مرتبطًا بجماعة الإخوان في يناير 2010، انتقل وائل غنيم من الولايات المتحدة التي كان قد سافر إليها بعد حصوله على بكالوريوس هندسة الحسابات من جامعة القاهرة عام 2004، غير أنه انتقل فجأة للعمل في دبي، حيث شغل منصب المدير الإقليمي في شركة «جوجل» لتسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كان ذلـك شـيئًا غريبًـا، إذ إنه لـم يكـن يمتلك من الخبـرة ما يؤهله لتولي هذا الموقع وبراتب شهري يصل إلى تسعين ألف دولار.

كانت جماعة الإخوان حاضرة في المشـهد، دبـرت لقاءً بينه وبين عبدالرحمـن منصـور (الإخوانـي المعـروف) والذي اعتـرف عصام العريـان بـدوره وانتمائـه التنظيمـي، وقـال: إنه عنصر إخواني أسـس صفحة «خالد سـعيد» الذي كان قد لقي حتفـه في 6 يونية 2010 بعد مشادة مع رجال شرطة بالإسكندرية اتهموه بتعاطي المخدرات.

وقـد عرض عبدالرحمن منصور على وائل غنيم في هذا الوقت أن تتم دعوة الشباب وحشدهم من خلال هذه الصفحة لتنظيم مظاهرات فـي يـوم عيد الشـرطة 25 ينايـر 2011 على غـرار ما قامـت به حركة شباب 6 إبريل في المحلة الكبرى في عام 2008.

وقد جـرى ترويج هذه الصفحة بين قطاعات واسـعة من الشـباب الذيـن كانـوا في أشـد حالات الغضـب من ممارسـات نظـام مبارك، وانتشار الفساد والبطالة وانهيار الأوضاع.

وبالفعل تمكنت الصفحة التي تم الاتفاق على تسميتها «كلنا خالد سـعيد» وتولى وائل غنيم إدارتها من حشـد نحو 350 ألف زائر كانوا مستعدين للمشاركة في مظاهرات الغضب في 25 يناير.

وبعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس أطلق وائل غنيم على الحدث المرتقب في 25 يناير اسم «ثورة على التعذيب والبطالة والفساد والظلم».

وبعد ثورة 25 يناير ألقت قوات الأمن القبض على وائل غنيم في القاهرة وأخضعته للتحقيق بتهمة التآمر مع «جاريد كوهين» لنشر الفوضى في البلاد.

و«جاريد كوهين» هو مؤسس ومدبر الأفكار بشركة «جوجل» وقد شارك كعضو في برنامج «جيل جديد» التابع لمؤسسة «بيت الحرية» الأمريكي، وكان الهدف من وراء تأسيس برنامج «جيل جديد» هو خلق جيل لا يعادي أمريكا أو إسرائيل.

وقد أنشأ «كوهين» منظمة تسمى «تحالف حركات الشباب» بتوجيه من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية وهو زميل منتسب في مكتب السياسات الخارجية الأمريكية (CFR).

كانت أجهزة الأمن ترصد اللقاء الذي جرى بين وائل غنيم وكوهين بالقاهرة، وتأكدت بالفعل كما قال اللواء حسن عبدالرحمن رئيس قطاع مباحث أمن الدولة في هذا الوقت من أن «وائل غنيم» هو طرف في المؤامرة ضد مصر، ولذلك قامت بالقبض عليه.

لم يكن أحد مستعدًا لأن يستمع إلى رأي آخر يخالف ثورة المتظاهرين في هذا الوقت، مارست أمريكا ضغوطها بكل ما تملك للإفراج عن وائل غنيم الذي تم احتجازه في مبنى أمن الدولة لمدة

تسـعة أيام وفي النهاية تدخل عمر سـليمان للإفراج عنه، وطلب ذلك مـن أحمد شـفيق رئيس الوزراء ظنًّا منه أن ذلـك يمكن أن يخفف من حدة الحملات الأمريكية ضد مصر.

أفـرج عن وائل غنيم فـي 7 فبراير 2011، وظل فـي نظر الكثيرين بطـلًا وطنيًّـا، سـاعد في إسـقاط نظـام مبارك، غيـر أن الأيام كشـفت الحقائق كاملة.

كانـت الصدمة الأولى عندما خرج الرئيـس الأمريكي باراك أوباما بعد سقوط نظام مبارك وتحديدًا في 12 مايو 2011 ليقول: «أريد فتى جوجل على رأس الحكم في مصر»، وكان يقصد بذلك وائل غنيم.

عندمـا أفـرج عـن وائل غنيم من السـجن ظهـر على قنـاة دريم مع المذيعة منى الشـاذلي، ليتحدث عن فترة اعتقاله في السـجن ويقول: «إنه يشـعر بالأسـف للحالة التي كانـت عليها مصـر، وأن ذلك هو ما دفعه للمطالبة عبر مجموعة خالد سعيد للخروج يوم 25 يناير».

ونفـى يومها أن تكون هنـاك أجندات داخلية أو خارجية وقال: «إن أجندتنـا الوحيدة هي حب مصـر» ثم راح يجهش بالبـكاء عند حديثه عن الشـهداء وعرض صورهـم، واعتذر لأمهات الشـهداء وقال وهو يـذرف دموع التماسـيح: «أريد أن أقول لكل أم ولـكل أب فقد ابنه أنا آسـف، هذه ليست غلطتنا، والله العظيم ليست غلطتنا، هذه غلطة من كان متمسـكًا بالسلطة ومتشبثًا بها، وراح يبكي»، وقال: «عاوز امشي»، ثم قـام وانسـحب من البرنامـج في حركة مسـرحية، حركـت ملايين

المصريين الذين تحولوا من صامتين أو مؤيدين لمبارك إلى النزول للشارع والمطالبة بإبعاده».

وفي دقائق معدودة التحق نحو 200 ألف شخص بصفحة جديدة تم إنشاؤها على الفيس بوك تقول: «أفوض وائل غنيم للتحدث باسم ثورة مصر» وكان ذلك أيضًا سيناريو متفقًا عليه.

وفي يوم الثامن من فبراير 2011 استقبل وائل غنيم استقبال الأبطال في ميدان التحرير، وهتف المتظاهرون باسمه عندما قال لهم: «لست بطلًا، بل أنتم الأبطال، أنتم الذين بقيتم هنا في الميدان».

وبعد انتصار الثورة قال وائل غنيم إنه انتهى من التعاقد مع عدد من دور النشر البريطانية والأمريكية من أجل إصدار كتابه عن «الثورة المصرية»، وأعلن أن إجمالي قيمة التعاقد وصلت حتى هذا الوقت إلى 14 مليون جنيه، سيتم التبرع بها بالكامل للأعمال الخيرية في مصر ولأسر الشهداء والمصابين في 25 يناير، وأنه سيقدم تبرعات أيضًا إلى المدارس التعليمية، وعندما تحريت عن الأمر وسألت وزارتي الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم وأيضًا أسر الشهداء عرفت أن ما وعد به وائل غنيم لم يكن إلا كلامًا بلا مضمون وأكذوبة من أكاذيبه المتعددة، بينما حصل على المبلغ كاملًا، ولم نسمع عن هذا الكتاب الذي قال إنه سيؤرخ فيه للثورة وأسبابها، فقط مجرد كتيب صغير ضاع وسط زحام الكتب، ولم يكن إلا مجرد وسيلة للارتزاق، بينما انهمرت من حوله جوائز متعددة حصل عليها من بينها جائزة كيندي

التـي قدمتها كارولين كينيدي إليه تقديرًا لجهـوده في الثورة المصرية، وهـي الجائزة التي سـبق وأن حصـل عليها قبل ذلك الرئيس الأسـبق جيرالد فورد والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان.

وحصـل أيضًا على الجائزة السـنوية لحرية الصحافة والمقدمة من القسم السويدي في منظمة «مراسلون بلا حدود».

وحظي وائل غنيم بالمرتبة الثانية في قائمة الـ 500 شخصية الأكثر تأثيرًا والتي نشرتها مجلة «أريبيان بيزنس» لعام 2011.. وهلم جرًّا.

كانت تلك هي أبعاد المخطط في هذه اللحظة، وكان من الملاحظ أن المعلومات التي وصلت إلى أجهزة المخابرات العامة والمخابرات الحربيـة وأمن الدولة كانت تصب جميعها نحو هذا المخطط وضلوع حمـاس وحـزب اللـه داخل غـزة فيـه، إضافة إلـى بعـض التنظيمات الفلسـطينية المتطرفـة الأخرى، جنبًـا إلى جنب مـع جماعة الإخوان والعناصر الأخرى.

كان عمـر سـليمان قـد أدرك في هـذه اللحظـة أن المؤامـرة بدأت تحقـق مرادهـا، إلا أنـه كان علـى ثقـة بأن الشـعب المصري وجيشـه وأجهزتـه حتمًـا سـتفوِّت الفرصة على الإخـوان والأمريـكان.. لكنه حتى هذا الوقت، كان يرهن كل ذلك بموقف الرئيس ومدى استعداده للاسـتجابة للمطالب الشـعبية المشـروعة بعيـدًا عن ضغـوط الدائرة المحيطة به.

■■■

البحث عن مخرج

فـي وقـت مبكر مـن صبـاح يـوم الجمعـة الثامـن والعشـرين من يناير 2011 ، تلقى السـيد عمر سـليمان، مدير المخابـرات العامة في هـذا الوقـت، اتصالًا على جانـب كبير من الأهمية، من السـيد «مايك موريل» النائـب الأول لرئيـس جهـاز المخابرات المركزية الأمريكية الـ(سي.آي.إيه).

لقـد عبر المسـئول الأمريكي عـن قلـق الإدارة الأمريكية من جراء الأحداث التي تشـهدها مصر، والمظاهـرات العارمة التي تزحف في شوارعها، مطالبة بإسقاط نظام مبارك.

ونقل المسئول الأمريكي في هذا الوقت رسالة واضحة من الإدارة الأمريكية إلى السـيد عمر سـليمان لإبلاغها للرئيس مبارك.. الرسالة تقول: «إن اسـتمرار مبارك في تمسكه بالسلطة من شأنه أن يقود البلاد إلى الفوضى وأن يدمر نفسه بنفسه».

كان عمر سليمان يستمع إلى حديث «مايك موريل» باهتمام شديد، لقد أبلغه «موريل» أن واشنطن تقترح على الرئيس مبارك أن يتخذ قرارًا سريعًا بالتنازل عن السلطة في إطار ضمانات محددة تضمن له البقاء في مصر وتوفر له حماية قضائية، وفي نفس الوقت تضمن عودة الهدوء إلى الساحة المصرية.

في البداية اعترض عمر سليمان على مضمون الرسالة الأمريكية وقال إنه مندهش من الموقف الأمريكي المتشدد، خاصة أن إدارة الرئيس أوباما تدرك أن البديل الوحيد المطروح في حال سقوط مبارك أو عزله هم الإخوان المسلمون!!

وقال عمر سليمان لنائب مدير المخابرات المركزية الأمريكية: «لا تظنوا أن إجبار مبارك على التخلي عن السلطة يمكن أن ينهي الأزمة ويضع حدًّا لها، بالعكس فالأزمة سوف تزداد تفاقمًا، والأوضاع سوف تزداد تدهورًا، والإخوان لن يهدأ لهم بال إلا بالوصول للسلطة».

وعندما قال «مايك موريل» لعمر سليمان: ولماذا لا يتولى الجيش المصري قيادة الأوضاع لفترة مؤقتة ويتم تشكيل حكومة انتقالية تضم عددًا من ممثلي المعارضة مثل الدكتور محمد البرادعي وآخرين؟ قال عمر سليمان: «هذا لا يصح من الناحية الأخلاقية، الرئيس مبارك سوف يسعى إلى تحقيق الإصلاحات المنشودة بهدوء حتى نضمن الاستقرار للبلاد»، وقال له: «ومع ذلك سأنقل رسالتك للرئيس مبارك».

بعد هذا الحديث التقى عمر سليمان بالرئيس مبارك وكان حاضرًا معه نجله جمال مبارك وأبلغه بمضمون الرسالة الأمريكية، وكان من رأي مبارك أن «هؤلاء الأمريكيين لا يعرفون مصر ولا الشعب المصري، هم يظنون أن الشعب جاهز للديمقراطية التي يريدونها، إنهم لا يعرفون كيف يستغل الإخوان الديمقراطية التي يطالب بها الأمريكان، ومن ثم سوف يُحكمون قبضتهم على البلاد ويقصون الآخرين».

تحدث عمر سليمان مع الرئيس حول الأوضاع في البلاد، خاصة بعد انهيار الشرطة.

- قال عمر سليمان للرئيس: بعد سقوط الشرطة النظام لن يستطيع الصمود طويلاً دون إجراءات.

ـ قال جمال مبارك: يعني إيه؟

- رد عليه عمر سليمان بالقول: «يعني انهيار الشرطة معناه غياب الأمن وغياب الدولة، البلد لا يمكن أن تستمر هكذا، لابد من إصلاحات حقيقية، البلد بتضيع مننا، ولابد أن يتم تهدئة الشارع بإجراءات عملية ترضي الناس وتجعلها تعود إلى بيوتها».

- قال مبارك: «أنا اليوم سأقيل الحكومة وسأتخذ إجراءات سترضي الناس».

- قال عمر سليمان: «أرجو النظر بعين الاعتبار إلى مطلب المتظاهرين بحل مجلس الشعب، التزوير الذي حدث في الانتخابات

هو الذي فجر هذا البركان وأعطى الفرصة للإخوان ليركبوا الموجة وحولهم التفاف شعبي كبير».

• جمال مبارك: «الأساس في الأمر أن هناك مؤامرة».

• عمر سليمان: «أعرف جيدًا أن هناك مؤامرة وقدمت تقارير عديدة للسيد الرئيس منذ آخر زيارة له إلى أمريكا في عام 2004 ، قبل أن يزورها مرة أخرى في عام 2009 ، وأوضحت فيها المخطط وأسبابه، ولكن للأسف بعد ما جرى في الانتخابات الأخيرة وجد الإخوان ضالتهم وفرصتهم لمحاولة القفز على البلاد والاستيلاء على السلطة، وهذا هو ما حذر منه تقرير هيئة الأمن القومي الذي أرسله اللواء مصطفى عبدالنبي رئيس الهيئة وقدمته إلى الرئيس في 12 يناير الماضي».

• الرئيس مبارك: «على كل حال إن شاء الله خطاب اليوم، حيكون له رد فعل إيجابي والأولاد اللي بيحرضوهم لن يجدوا حجة».

• عمر سليمان: «الناس مستفَزة يا ريس، ولابد من تهدئة مشاعرها، لضمان أمن البلد واستقرارها..».

كان عمر سليمان قد حذر كثيرًا من خطورة ما يجري حتى قبيل اندلاع الأحداث في 25 يناير، وكان يحمّل دائمًا حبيب العادلي وجمال مبارك والشلة التي حول الرئيس مسئولية تردي الأوضاع في البلاد..

لقد استُفِزَّ عمر سليمان من الطريقة التي تحدث بها حبيب العادلي في خطابه بمناسبة عيد الشرطة يوم 23 يناير وقال له «إنت يا حبيب واقف زي الطاووس، يا إما الشعب حيشيلك أو السلطة حتشيلك»!!

يومها لم يعلق حبيب العادلي، لكنه كان يدرك معنى الكلمات، وكان دائما يقول «الجميع يحسدونني على علاقتي بالرئيس وثقته فيَّ وفي جهاز الشرطة».

عندما علم الأمريكيون أن الرئيس سوف يلقي خطابًا مساء الجمعة 28 يناير، التقى مدير المخابرات المركزية الأمريكية في هذا الوقت «ليون بانيتا» بعدد من كبار المسئولين الأمريكيين في غرفة متابعة الموقف التي تم تشكيلها في البيت الأبيض، حيث جلسوا جميعًا لمتابعة الخطاب الذي سيلقيه مبارك.

كان الشعور المسيطر على الكثيرين أن مبارك سيتنحى عن السلطة وسيسلم السلطة للجيش، لكنه لم يفعل ذلك في خطابه؛ مما أثار قلق كبار المسئولين الأمريكيين، الذين رأوا أن اكتفاء مبارك باللجوء لأنصاف الحلول واكتفاءه بإقالة الحكومة مع استمراره في السلطة أمر غير مقبول، وهي كلها أمور دفعت الرئيس الأمريكي «أوباما» إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الرئيس المصري في هذا الوقت.

وفي ظهر هذا اليوم تدهورت الأوضاع الأمنية بشدة، حيث تم حرق نحو 160 قسمًا من أقسام الشرطة في وقت واحد، وتم الاعتداء

على رجال الأمن، الأمر الذي أدى في نهاية اليوم إلى انهيار المؤسسة الشرطية.

لـم يكن هناك من خيار سـوى نـزول قوات الجيش إلـى الميادين، وهو ما حدث في نحو الخامسـة مسـاء الجمعـة، وبعدها جرى فرض حظـر التجول في البـلاد، وبدا كأن مصر قد دخلـت في نفق مظلم لن تخرج منه بسهولة.

وفي مسـاء الثامن والعشـرين من يناير 2011 ، وبعد نزول دبابات الجيش إلى الشـوارع والميادين، ألقى مبارك خطابًـا تحدث فيه عن تغيير الحكومة وتعيين نائب للرئيس.

في صباح يوم السـبت التاسع والعشـرين من يناير 2011 استدعى الرئيـس مبـارك المشـير حسـين طنطـاوي إلـى القصـر الجمهـوري بالاتحادية وقال له: «أنا قررت اختيارك نائبًا لرئيس الجمهورية.

قال المشـير: «أنا شـاكر لك هذه الثقة ولكن كل ما أرجوه منك أن تعفيني.. أنا أفضل أن أبقى في موقعي وزيرًا للدفاع».

قال مبارك: «كيـف ترفض منصب نائب رئيس الجمهورية في هذه الظروف؟».

قـال المشـير: «أنـت تعـرف أنـني مريـض والمنصب يحتـاج إلى شخص يتمتع بكامل صحته، وأنا لن أستطيع أن أقوم بهذه المهمة».

قال مبارك: «ولكن أنا اخترت أحمد شـفيق ليكون رئيسًـا للوزراء، وهو أحدث منك، فكيف ستقبل بذلك؟».

قال المشـير: «هذا لا يهمني في شيء، وأنا مستعد للعمل معه بكل جد وإخلاص».

أدرك الرئيـس مبارك أن المشـير لن يتراجع عن رأيـه، وأنه مصمم علـى موقفه، فوجه إليه الشـكر، وقـال له: «وأنا موافـق إذا كانت تلك هي رغبتك..».

طلب الرئيس من سـكرتاريته استدعاء اللواء عمر سليمان، وما هو إلا وقـت قصيـر حتى وصل إلى مقر الاتحادية فتـم إدخاله على الفور إلى مكتب الرئيس.

ووفقًا لرواية عمر سليمان لي دار الحوار التالي:

• مبـارك: «أنـت تعرف ظـروف البلد يا عمـر، والحقيقـة أنا كنت أتمنـى أن تبقـى فـي منصبـك كمديـر للمخابـرات العامـة فـي هـذه الظروف، وحاولت إقناع حسين طنطاوي لتولي منصب نائب الرئيس إلا أنه اعتذر لأنه مريض، يبدو أنه لا يريد أن يتحمل المسئولية في هذه الظروف الخطيرة، ولذلك قررت تعيينك نائبًا للرئيس».

• قال عمر سـليمان: «هذه ثقة كبيرة يا سـيادة الرئيس، وأنت تعرف أنني جندي في الميدان أعمل في أي موقع وأي مكان، ولكن ألا تعتقد أن منصبي كمدير للمخابرات العامة ربما يكون أكثر فائدة لمصر من أي

وقت مضى؟ أنت تعرف أنني مطلع على المخططات منذ وقت طويل، ووجـودي على رأس الجهاز يمكننـي من تقديم المعلومـات المتعلقة بالأحداث التي تشهدها البلاد، ولذلك أقترح على سيادتك أن أظل في منصبي خلال هذه الفترة على الأقل وبعد ذلك أنا تحت الأمر».

• قال مبارك: «طبعًا دورك في المخابرات مطلوب وهام وضروري خاصة في هذه الأيام، لكن منصب نائب الرئيس لا يقل أهمية في هذه الظـروف، أنـا عاوزك إلـى جواري يا عمـر وبعدين ممكـن نعين أحد رجالك المخلصين في منصب مدير المخابرات».

• عمر سـليمان: «إذا كنت سـيادتك قد قررت وانتهى الأمر فأنا لا أستطيع أن أعترض».

مبارك: «شـوف يا عمر أنا سـأترك لك الشـيلة وحمشي أروح أقعد في شـرم الشـيخ، أنا خلاص تعبت، وأنت شـايف النـاس بتعمل إيه، هـي دي نهايـة تعبي وخدمتي للبلد، عمومًا أنـت عارف إن الأمريكان مش حيتركونا في حالنا، وأنا والله لولا خوفي على البلد من الإخوان والفوضى لكنت خرجت وأعلنت استقالتي من المنصب، أنا زهقت، ولكـن بعـد مـا فكـرت قلـت لازم أسـتحمل علشـان البلد، لكـن أنا حتنازل لك عـن كل اختصاصات رئيس الجمهورية وانت تدير البلاد بكامـل الاختصاصـات، والـكلام ده حيحصـل بكرة وسـأعلن ذلك فـي التليفزيون وعاوزك تسـتعد لذلـك، لعل هذا يرضـي المتظاهرين

وينتهي الأمر وننقذ البلد، إنت شوفت ماذا فعل الإخوان المسلمين في الشرطة والأقسام، دول حرقوا البلد».

• عمر سليمان: «وسيادتك حتتركنا وحدنا؟!».

• مبارك: «أنا خلاص، لن أترشح مرة أخرى وسأعلن الكلام ده كمان يوم أو اتنين، أنا تعبت وزهقت يا عمر خلاص».

• عمر سليمان: «لن يستطيع أحد أن ينكر دورك يا ريس، وعمومًا إن شاء الله أزمة وتعدي زي ما غيرها عدَّى».

• مبارك: «يالله استعد علشان تؤدي القسم، معلش حتقسم هنا في الصالون الصغير أمامي».

وبالفعل أدى عمر سليمان القسم أمام الرئيس في الصالون الملحق، ولم يكن موجودًا سواهما فقط، فكان المشهد يعكس القلق الذي تشعر به مؤسسة الرئاسة من جراء الأحداث التي تشهدها البلاد.

كانت داليا كريمة اللواء عمر سليمان متجهة إلى منزل والدها في التجمع الخامس ومعها زوجها فرج أباظة، فوجئت بخبر تعيين والدها من خلال راديو السيارة، كان الخبر مفاجئًا وصادمًا.

كانت الساعة قد بلغت نحو الخامسة مساء، لم تصدق القرار في بداية الأمر .. كانت تعتبره بداية الانهيار بالنسبة للأسرة، انهمرت الدموع من عينيها وكأنها كانت تقرأ المستقبل، وعندما وصلت إلى

المنزل، والتقت بوالدها مساء ذلك اليوم، حكى لها في وجود أفراد الأسرة جميعًا وقائع ما حدث تفصيلًا.

في اليوم التالي استدعى الرئيس مبارك كلًّا من فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأبلغهما بقراره بتفويض السيد عمر سليمان في اختصاصات رئيس الجمهورية، إلا أن جمال مبارك عندما علم بالقرار ثار ضده، وقال للرئيس: «إن هناك أكثر من 80 مليونًا يريدونك أن تستمر في منصبك، وإن ما يجري في ميدان التحرير وغيره سينتهي فورًا بعد أن تخاطبهم مجددًا».

وأمام ثورة جمال مبارك ووالدته «سوزان» وبعض رجال الرئيس، قرر مبارك تأجيل هذا القرار لحين معرفة إلى أين يمكن أن تمضي الأمور، لم يعلق عمر سليمان على الأمر، بل التزم الصمت تمامًا، عندما لم يفاتحه الرئيس مرة أخرى في القرار.

عندما سألت اللواء عمر سليمان عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء تأجيل الرئيس مبارك لقراره بتفويضه بسلطات الرئيس في 29 يناير 2011، رفض التعليق، وعندما ألححت عليه كثيرًا، قال: «من المؤكد أنك تعرف السبب جيدًا، وهناك مَنْ كانت له مصلحة في استمرار الوضع على ما هو عليه، وربما لهذا السبب ازدادت حدة التظاهرات وأعمال العنف في هذا الوقت».

في هذا اليوم وبعد تعيين عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية علم أن الرئيس مبارك اختار اللواء محمد التهامي بديلًا له في منصب مدير المخابرات العامة بناء على ترشيح من المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع.

وعلى الفور ذهب عمر سليمان إلى الرئيس مبارك وقال له: «لقد علمت أنك اخترت اللواء محمد التهامي مديرًا للمخابرات العامة».

• فقال له مبارك: «نعم، هذا حدث وقد أصدرت القرار بذلك وسيجري إعلانه بعد قليل، لقد رشحه لي المشير طنطاوي».

• قال عمر سليمان: «أنت تعرف يا سيادة الرئيس أن جهاز المخابرات العامة جهاز حساس ويحتاج إلى شخصية ذات مواصفات محددة؛ ولذلك أنا أرشح لك اللواء مراد موافي والموجود حاليًّا كمحافظ لشمال سيناء».

• قال مبارك: «ولماذا اللواء موافي؟!».

• قال عمر سليمان: «هو رجل كفء، ولديه قدرة على التعامل مع عناصر الجهاز بسلاسة وقدرة على الأداء والعمل، أظن أننا في حاجة إلى رجل بهذه المواصفات في الظروف الراهنة».

• قال مبارك: «خلاص، أنا حابلغه باختياري له وسأطلب وقف القرار الآخر بتعيين اللواءالتهامي، وخلاص يفضل في عمله كمدير للرقابة الإدارية».

عندما علم المشير طنطاوي بتراجع الرئيس مبارك عن قراره بتعيين اللواء محمد التهامي لمنصب مدير المخابرات العامة واختيار مرشح اللـواء عمر سـليمان (اللواء مـراد موافي) غضب غضبًا شـديدًا، لكنه التزم الصمت ولم يعلق على القرار.

وقبيل أن يصدر القرار ذهب عمر سـليمان إلى مقر الجهاز والتقى أعضاء وقيادات الجهاز وقال لهم: «لقد رشحت لكم رئيس مخابرات ممتـازًا جدًّا وسـوف يحمـي الجهاز وأعضـاءه وسـيكون مخلصًا في رسالته هو اللواء مراد موافي».

وقد لقي هذا الترشـيح حالة من الارتيـاح داخل جهاز المخابرات العامـة، وكان أعضـاء الجهاز سـعداء بتولي اللواء موافـي خلفًا للواء عمر سليمان.

في اليوم التالي لتولي عمر سـليمان منصب نائب الرئيس طلب منه أحـد كبار المسـئولين أن يتدخل لدى المشـير طنطـاوي أو يطلب من مديـر المركبات بالقوات المسـلحة حذف العبـارات الموجودة على ظهـر الدبابـات والمدرعـات والتي تحمل شـعارات «يسـقط مبارك» وغيرها من الشعارات المعادية للرئيس.

فقال عمر سليمان: «حاضر سأبلغ المشير طنطاوي».

وبالفعـل فـي اليوم التالـي اتصل عمر سـليمان بالمشـير طنطاوي وطلب منه حذف العبارات فقال المشير: «حنشوف».

وفوجئ عمر سليمان بأن العبارات ظلت كما هي، بل زاد حجمها بشكل لافت للانتباه.

فهم عمر سليمان الرسالة، وأدرك أن الجيش قد حسم الأمر، وأنه منحاز إلى المطالب الشعبية التي نادت برحيل الرئيس في هذا الوقت.

كان عمر سليمان يعرف أن القوات المسلحة ضاقت ذرعًا بالأوضاع المجتمعية التي يعيشها الشعب المصري، خاصة وأن المشير طنطاوي كان قلقًا من الأوضاع في السنوات الأخيرة، وقد سبق له أن عبر عن هذا القلق أكثر من مرة داخل مجلس الوزراء وفي أماكن أخرى متعددة، وكان يقول دائمًا: «إن سيناريو التوريث لن يمر إلا على جثثنا».

لقد سبق للرئيس مبارك أن اشتكى لعمر سليمان من مواقف المشير طنطاوي، خاصة عندما رفض في مجلس الوزراء بيع بنك القاهرة المملوك للدولة ونظر إلى بعض الوزراء وقال لهم: «أنتم بعتم البلد وخربتوها، والقوات المسلحة لن تقبل الخيانة أبدًا»!! كان ذلك في عام2007 ، وكان من رأي عمر سليمان أن المشير من أخلص الناس لهذا البلد، وأنه من الأفضل أن يتحدث معه الرئيس بنفسه.

وبالفعل في يوليو 2007 وأثناء افتتاح الرئيس مبارك لفندق فورسيزون سان استيفانو بالإسكندرية، كان برفقته عدد من كبار المسئولين ومن بينهم المشير حسين طنطاوي، فقال له أمام عدد من الحاضرين: بلاش حكاية بنك القاهرة، وبلاش تتدخل في موضوع

الاقتصاد يا حسين، خليك في شغل المؤسسة العسكرية أحسن»، نظر حسين طنطاوي إلى الرئيس نظرة لها معانيها ودلالتها، وقال: «اللي تشوفه يا ريس».

فرد عليه مبارك وقال له: «كده أحسن، علشان الوزراء اشتكوا من كلامك، سيبهم يشتغلوا براحتهم وأنا ححاسب المخطئ فيهم».

كان عمر سليمان يعرف جيدًا أن المشير أصبح هدفًا وأن جمال وسوزان يتآمران ضده، وأنهما حاولا إبعاده أكثر من مرة، لكن مبارك رفض ذلك وتمسك به، بالضبط كما تمسك بعمر سليمان الذي أراد جمال ووالدته إبعاده من منصبه أيضًا.

عندما تحدث المسئول الكبير مع عمر سليمان، يسأله لماذا لم يأمر المشير طنطاوي بإزالة العبارات المسيئة للرئيس التي كانت على ظهور المدرعات والدبابات، رد عمر سليمان بالقول: «لقد فهمت أن المشير طنطاوي رفض ذلك، وأتمنى أن تنتهي الأمور على خير».

كانت المعلومات تقول في هذا الوقت: إن مركبات القوات المسلحة خرجت تحمل هذه الشعارات من داخل وحداتها، وكان اليقين في ذلك أنها لن تتخلى عن الشعب المصري في ثورته.

ويومها قال عمر سليمان للمسئول الكبير: «أنا على ثقة أن المشير لن ينقلب على الرئيس، فهو ليس انقلابيًّا، ولكن من المؤكد أنه لن يقف أيضًا ضد الشعب، لكنه سينتظر إلى أين تمضي الأمور».

وقد حذر عمر سليمان المسئول الكبير من أية خطوة مفاجئة لإبعاد المشير عن موقعه، خاصة أن القوات المسلحة لا تزال في الشارع، ولا أحد يعرف إلى أين يمكن أن تمضي الأمور.

في هذا الوقت انهارت البورصة المصرية، وبلغت الخسائر نحو 72 مليار جنيه في يوم واحد، بعد انتشار أعمال العنف وحرق أقسام الشرطة والعديد من المنشآت الأخرى.

كانت التعليمات قد صدرت بقطع خدمات الإنترنت واتصالات المحمول في الثامن والعشرين من يناير، وكان هذا القرار ترجمة لما جرى الاتفاق عليه في اجتماع رئيس الوزراء أحمد نظيف مع عدد من كبار المسئولين في العشرين من يناير.

لم ينجح خطاب الرئيس مبارك الذي ألقاه في مساء الثامن والعشرين من يناير في تهدئة المشاعر الغاضبة، لقد أدركت الجماهير أنه لا أمل في التغيير، خاصة بعد الإعلان عن التشكيل الحكومي واحتفاظه بعدد كبير من الوزراء السابقين.

كان الفريق أحمد شفيق مطلبًا جماهيريًا لفترة طويلة من الوقت، لكن تكليفه برئاسة الحكومة في هذا الوقت لم ينجح في وضع حد للأزمة المتفاقمة في البلاد.

وفي الاجتماع الذي عقدته الحكومة الجديدة برئاسة الرئيس مبارك يوم الإثنين 31 يناير وبحضور اللواء عمر سليمان نائب الرئيس، كانت

الحكومـة مقيدة ومحكومة بقرارات وتوجهات الرئيس، وهو أمر أثار لدى السيد عمر سليمان إحباطًا شديدًا، بعد أن تأكد أن هناك من يصر على فرض إرادته على الحكومة الجديدة، مما يعني رفض الاستجابة لمطالب المتظاهرين.

قبـل هذا الاجتماع تحديـدًا، كان الرئيس مبارك قد توجه إلى مركز العمليـات (66) التابـع لوزارة الدفـاع، بصحبة النائب عمر سـليمان ونجلـه جمال مبارك، وقد طلـب مبارك حضور حبيـب العادلي وزير الداخليـة في حكومة نظيف التي جرى تكليفها بتسـيير الأعمال، لكن العادلي تأخر عن حضور هذا الاجتماع.

طلب الرئيس من النائب عمر سليمان الانتظار لبعض الوقت لحين وصـول حبيب العادلي وعَقَدَ لقاءً مشـتركًا برئاسـته مع وزيري الدفاع والداخلية.

لقـد أكـد لي النائب عمر سـليمان أن شـعورًا من الإحباط قد سـاد هـذا اللقاء، فالوزير حبيب العادلي وصـف الأوضاع بأنها قد وصلت إلـى حد الانهيار، وتحدث مطولًا عن مؤامرة الإخوان التي تسـتهدف إسـقاط الدولة، أما وزير الدفاع المشـير حسـين طنطـاوي فقد أكد أن القوات المسـلحة سـوف تبقى على الحياد ولن تسـتخدم العنف أبدًا مع المتظاهرين.

كانت لغة المشير في هذا اللقاء تؤكد شعوره بالإحباط نتيجة ممارسات النظام وإصراره على الاستمرار فيها دون اللجوء إلى حلول تلبي مطالب المتظاهرين.

كان عمر سليمان قد أصبح على ثقة كاملة بأن الرئيس مبارك لن يورث الحكم لابنه جمال ولن يجدد فترة رئاسته مرة أخرى، بعد أن استمع إلى هذا الكلام من الرئيس نفسه خلال هذا اللقاء.

وكان سليمان صادقًا في التصريح الذي أدلى به لصحيفة الأهرام في 2 فبراير 2011 عندما قال: «إن جمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة».

وقال: «إنه ستتم محاسبة المسئولين عن الأحداث الدامية في مواجهات التحرير والانفلات الأمني الذي شهدته البلاد، وإنه سيتم الإفراج فورًا عن الشباب المعتقلين الذين لم يرتكبوا أي أعمال إجرامية، وسيتم تعديل المادتين 76 ، 77 ومواد أخرى بالدستور، وإنه سيتم إجراء تعديلات دستورية لضمان تداول السلطة في مصر».

كان عمر سليمان يدرك أبعاد الأزمة في مصر، وكان يعرف أن من أهم الأسباب التي دفعت إلى المظاهرات العارمة التي شهدتها البلاد في هذا الوقت هو عدم وضوح الرؤية تجاه سيناريو التوريث والتمديد إضافة إلى الفساد ورفض الرئيس حل مجلس الشعب المزور.

لقد حاول عمر سليمان أكثر من مرة في هذا الوقت أن يقنع الرئيس مبارك بالإعلان عن إجراءات حاسمة تحقق الإصلاح وتساعد على إنهاء التظاهرات العارمة في البلاد، لكن جمال مبارك كان يرفض هذه الإصلاحات بشدة ويؤكد أن ما يجري ليس أكثر من زوبعة في فنجان.

لقد كان هناك خلاف شديد بين جمال مبارك والنائب عمر سليمان حول هذا الأمر، وكان من رأي النائب عمر سليمان أن جمال مبارك وشلته سوف يتسببون في انهيار النظام وسيطرة الإخوان على الحكم في البلاد.

كان جمال مبارك يعتبر أن ما يجري على الساحة المصرية هو عمل تخريبي، لا يجوز التعامل معه إلا بمنطق القوة والردع، وكان يعتبر أن الحوار مع الأحزاب والقوى الثورية من شأنه أن يزيد الأمور اشتعالًا.

وكان عمر سليمان يرى أن هناك محاولات استهدفت التخريب، وأن الإخوان قفزوا على ثورة الشعب المصري واختطفوها وأصبحوا هم صنَّاع القرار الأساسي فيها.

في مساء التاسع والعشرين من يناير 2011، تلقى اللواء رأفت شحاته نائب مدير المخابرات العامة اتصالًا هاتفيًا من د. مصطفى حجازي المستشار السياسي لرئيس الجمهورية في وقت لاحق، حيث أبلغه بأن هناك وفدا من المتظاهرين يطلب مقابلة اللواء عمر سليمان لمناقشة مطالبهم.

وعلى الفور أبلغ اللواء رأفت شحاته السيد عمر سليمان الذي كان قد صدر له للتو قرار جمهوري بتعيينه نائبًا لرئيس الجمهورية.

وبالفعل وافق عمر سليمان على الفور، وحدد موعد اللقاء في وقت مبكر من صباح اليوم التالي 30 يناير، وفي الموعد المحدد حضر إلى مبنى المخابرات العامة كل من جورج إسحاق وأبو العلا ماضي، ومصطفى حجازي ود. سليم العوا.

وقد أكد لي اللواء عمر سليمان أنه أبلغ الرئيس مبارك بهذا اللقاء، فوافق مبارك على الفور، وقال له: أرجو منك أن تحذرهم من المخطط الذي يحاك ضد مصر، ويجب أن يعلموا أن الفوضى لن تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى..

وعندما قال له اللواء عمر سليمان. «وماذا إذا كانت لهم مطالب متعلقة بحل مجلس الشعب أو الإفراج عن المعتقلين؟» قال مبارك: «عليك أن تسمعهم أولاً وأرجو أن تطمئنهم إلى أن كافة المطالب الإصلاحية التي يطالبون بها ستكون محل نظر مني شخصيًّا وسأتخذ إجراءات قوية خلال اليومين القادمين ترضي الجميع».

وفي اللقاء تم مناقشة الوضع الراهن حيث تحدث الحاضرون عن مطالب المتظاهرين، وحيث قال مصطفى حجازي: «إن مطالب المتظاهرين مشروعة، وقد عبروا عنها بشكل سلمي» ونفى أن يكون المتظاهرون مسئولين عن أعمال العنف التي وقعت ضد الشرطة

وأقسـام البوليس، وقـال: «نريد إجراءات فاعلـة وحقيقية حتى نبلغها للمعتصميـن في ميدان التحرير لأننا نرغب في فض المظاهرات، وقد جئنا اليوم لهذا الغرض».

وطـرح أحد الحاضرين مسـألة تنحـي مبارك عن السـلطة على أن يكون هناك بديل من داخل السلطة ذاتها، واقترح أن يتولى السيد عمر سليمان إدارة شئون البلاد لحين إجراء الانتخابات الرئاسية.

وقال د. سليم العوا: «إن كل المتظاهرين حريصون على أمن البلاد واسـتقرارها وإن الرئيس مبارك لابد أن يخاطب المتظاهرين بأسلوب مختلف وأن يستمع إلى مطالبهم».

وقال أبو العلا ماضي: «الناس لا يمكن أن تعود إلى منازلها إلا بعد التوصل إلـى حلول حول مطالبها المشـروعة» وقال إنهم مسـتعدون لإنهاء المظاهرات بشرط الاستجابة لمطالبهم.

هنا تدخل عمر سـليمان وقال: «إن الرئيس مبارك أوكلني أن أكون نائبًـا عنه وأن أقوم بمهامه وأن أتواصل مـع المتظاهرين للوصول إلى حلول مرضية تحافظ على هيبة الدولة وتسـتجيب للمطالب المعقولة للمتظاهرين ولكن مسـألة تنحي الرئيس هذه مسألة غير أخلاقية، وأنا لا أقبل بها.

وقـال عمر سـليمان موجهًا حديثـه إلى جورج إسـحاق: «لماذا لا تذهـب أنـت وتطلب مـن المتظاهريـن أن يفضـوا مظاهراتهـم، وكل

مطالبهم هي قيد البحث؟» فرد عليه جورج إسحاق وقال: «أنا ليس لي أي دور أو قدرة على فض المتظاهرين، وأعتقد أنهم لن يقبلوا بأي تفاوض إلا بعد أن يتنحى مبارك عن الحكم وساعتها يمكن الاتفاق بيننا جميعًا على كيفية إدارة أمور البلاد».

قال عمر سليمان: «سأنقل كل وقائع هذا الحوار إلى الرئيس مبارك وسأرد عليكم في أقرب وقت ممكن، وكل ما أتمناه منكم هو تهدئة الأوضاع؛ لأن المخطط كبير، والمؤامرة ليست هينة، ونحن نتفهم الكثير من هذه المطالب».

انتهى اللقاء بعد حوار استمر لنحو الساعة، مع وعد بالرد على المطالب المرفوعة.. لكن تطورات الأحداث، والخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك في مساء الأول من فبراير وما تلاه من أحداث موقعة الجمل، لم يمكن اللواء عمر سليمان من التواصل مع هذه المجموعة مرة أخرى.

في 3 فبراير 2011 أدلى عمر سليمان بحديث إلى عبداللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار في التليفزيون المصري أكد فيه على عدد من المعاني الهامة من المواقف المحددة.

لقد قال عمر سليمان: «إن حركة 25 يناير لم تكن حركة تخريبية، ولكن اندسَّت بداخلها عناصر لديها أجندات أجنبية، وإن هذه الحركة كانت حركة مطالب».

وقال سليمان: «إن تدخل العناصر المشبوهة ضد جهاز الشرطة وضد وزارة العدل في بعض المحاكم كان له تأثير كبير جدًّا على قدرة الشرطة على أن تستمر في مواجهة الحركة التخريبية».

وقال: «إنه لذلك اضطر الرئيس محمد حسني مبارك إلى أن يطلب من القوات المسلحة أن تقوم بمهامها في حماية الشرعية الدستورية، ودرء المخاطر عن الشعب المصري».

وقال عمر سليمان: «إن الرئيس حسني مبارك لا يسعى لإعادة الترشيح مرة أخرى للانتخابات الرئاسية القادمة، وإنه عاش على أرض مصر ولن يغادرها».

كان جمال مبارك يعرف ويدرك أن عمر سليمان إذا ما تصدَّر المشهد السياسي فإنه هو لن يكون له وجود من الأساس، ولذلك كان رافضًا منذ البداية قرار الرئيس بتولي عمر سليمان منصب نائب رئيس الجمهورية.

لم يكن عمر سليمان يعطي اهتمامًا لردود الأفعال التي كان يتعمد جمال مبارك أن يبعث بها إليه، بل ظل حتى اللحظة الأخيرة يلتزم الصمت، حتى بعد وقوع محاولة اغتياله في الثلاثين من يناير، طلب من مكتبه أن ينفي نبأ هذه المحاولة التي لم يكشف النقاب عنها إلا عبر إحدى وسائل الإعلام الأمريكية، ثم أيضًا عبر تصريح لاحق أدلى به السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية الأسبق، كان عمر سليمان قد حكى لي تفصيليًّا واقعة محاولة اغتياله ونشرتُ تفاصيلها في وقت

مبكر، وحاول البعض أن يشكك في الرواية التي نشرتُها حتى جاء عمر سليمان بعد الإعلان عن ترشحه لانتخابات الرئاسة في إبريل 2012 ليروي بنفسه حقيقة ما جرى في حديث نشرته صحيفة اليوم السابع، حيث قال:

«أنا ذهبت إلى مكتبي في جهاز المخابرات لأجمع الأوراق، وأذهب إلى مكتبي في رئاسة الجمهورية كنائب للرئيس، وخلال ذلك اتصل بي سكرتير الرئيس، وقال لي إن الرئيس يريدني على نحو عاجل، ومن ثم سارعت إلى ترك المكتب والتحرك إلى مقر الرئاسة وسألوني وقتها عن السيارة التي سأركبها إلى هناك، فقلت لهم إنني سأركب السيارة (X5) وليس سيارة الجهاز المصفحة».

وقال سليمان: «كنت أنوي ركوب هذه السيارة فعلاً، وليس السيارة المصفحة، وهي ملك الجهاز، وكنت أنوي أن أتركها في الجهاز ثم أذهب للرئاسة، وأتنقل في سيارات الرئاسة بعد ذلك، ولكن عندما نزلت من المكتب كانت السيارة (X5) تقف في الناحية الأخرى من مبنى المكتب، فركبت في السيارة المصفحة بدلاً من انتظار السيارة الثانية حتى تصل إلى المكان الذي أقف فيه».

وقال: «بالفعل تحركنا من مقر الجهاز والبلاغ لديهم أنني كنت سأركب السيارة الـ(X5)، وعندما وصلنا عند مستشفى كوبري القبة في الملف فوجئت بإطلاق النار على السيارة (X5) واستُشهد وقتها

السائق وهو موظف أمن مسلح ومحترف، وأصيب موظف الأمن الذي كان يجلس بجانبه، وهنا اشتبك الحرس الذي كان يسير خلف السيارة المصفحة مع مطلقي النار وهرب الجناة من موقع الحادث، ثم خرج الناس من مستشفى كوبري القبة إلى السيارة ((X5)) في محاولة لإنقاذ مَنْ فيها، أما السائق في السيارة المصفحة فقد قطع الطريق مسرعًا إلى مقر الرئاسة ليخرج بي من مكان الكمين، وبعد أن تحركنا بسرعة فوجئت بكمين آخر يُطلق النار على السيارة المصفحة، لكننا انطلقنا بسرعة كبيرة حتى وصلنا إلى مقر الرئاسة».

لقد قال لي عمر سليمان إنه عندما دخل إلى الرئيس مبارك في مكتبه بالاتحادية دار بينهما الحوار التالي:

• مبارك: إيه اللي حصل يا عمر.. إنت كنت مقصود؟

• عمر سليمان: نعم كانت هناك محاولة لاغتيالي أمام مستشفى كوبري القبة.

• مبارك: ماذا حدث؟

• عمر سليمان: لقد فوجئت بثلاثة أشخاص مترجلين اعترضوا السيارة الـ(X5) التي أبلغنا أمن الرئاسة بأنني سوف أستقلها، ثم أطلقوا الرصاص على السيارة، ثم فوجئت بإطلاق الرصاص مرة أخرى بالقرب من قصر الاتحادية.

• مبارك: ومين اللي حاول يغتالك؟

• عمر سليمان: لا أعرف، ولكن الغريب أن أحدًا لم يكن يعرف أننى سوف أستقل السيارة (X5) إلا أمن الرئاسة.

• مبارك: هل تتهم أحدًا؟

• عمر سليمان: لا ليس لدي اتهامات لأحد.

• مبارك: أنا سأكلف الجهات المعنية بالتحقيق.

بعد شهور عديدة، سألت عمر سليمان: ألم يظهر حتى الآن من هو المسئول عن تدبير هذه المحاولة؟

• فقال لي: لم يبلغنى أحد بأية نتيجة.

• قلت له: وما رأيك فيما يتردد من أن جمال مبارك يقف وراء هذه العملية؟ صمت عمر سليمان بعض الوقت ثم قال: «ليس من المعقول أن أتهم أحدًا وليس معي أي دليل»!!

كانت مصر تموج بالمظاهرات العارمة، وكان الإخوان قد نظموا صفوفهم جيدًا، وأطلقوا العنان لكوادرهم التي أصبحت تقود المظاهرات وتحركها بهدف إسقاط الدولة.

كان المشير طنطاوي يدرك أبعاد المخطط الداخلي والخارجي على السواء، وفي اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة الذي جرى في الثامن والعشرين من يناير 2011 كان السؤال المطروح: «ومن هو بديل مبارك حال سقوطه؟»، فكانت الإجابة التي اتفق عليها كافة

الحاضرين: إن الإخوان المسلمين هم الذين سيحققون الفوز في أول انتخابات رئاسية أو برلمانية قادمة.

لم يكن أمام القيادة العامة للقوات المسلحة من بديل سوى الاستجابة للرغبة الشعبية العارمة في التغيير وعدم الانجرار إلى سيناريو الصدام مع المتظاهرين؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية بين الجيش والمتظاهرين، وهو الهدف الذي سعى إليه الأمريكيون والإخوان بعد الانهيار الذي أصاب الشرطة المصرية.

في هذا الوقت دعا المشير حسين طنطاوي إلى عقد اجتماع للقيادة العامة لبحث الأمر صباح الأول من فبراير 2011 ، وبعد مناقشات مطولة أصدرت القيادة العامة بيانًا في منتهى الأهمية في هذا الوقت تضمن نصًا يقول: «إلى شعب مصر العظيم.. إن قواتكم المسلحة إدراكًا منها لمشروعية مطالب الشعب وحرصًا منها على القيام بمسئوليتها في حماية الوطن والمواطنين كما عهدتموها دائمًا تؤكد على الآتي:

- إن حرية التعبير بالطرق السلمية مكفولة للجميع.
- عدم الإقدام على أي عمل من شأنه الإخلال بأمن وسلامة الوطن وتخريب المصالح العامة والخاصة.
- إن إقدام فئة من الخارجين على القانون على ترهيب وترويع المواطنين الآمنين أمر غير مقبول ولن تسمح القوات المسلحة به أو بالإخلال بأمن وسلامة الوطن.

- حافظوا على مقدرات وممتلكات شعبكم العظيم، وقاوموا أعمال تخريبها سواء كانت عامة أو خاصة.
- إن القوات المسلحة على وعي ودراية بالمطالب المشروعة للمواطنين الشرفاء.
- إن تواجد القوات المسلحة في الشارع المصري من أجلكم وحرصًا على أمنكم وسلامتكم، وقواتكم المسلحة لم ولن تلجأ إلى استخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم وحمايته من الأخطار المحيطة به، وإن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ.

تم تسجيل البيان بوزارة الدفاع وسلَّمه اللواء إسماعيل عتمان مدير الشئون المعنوية بالقوات المسلحة في هذا الوقت إلى عبداللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري، وطلب منه إذاعته دون إخطار أنس الفقي وزير الإعلام الذي فوجئ بالبيان وتلقى توبيخًا شديدًا من جمال مبارك في هذا الوقت.

كان للبيان الصادر عن القوات المسلحة وقع إيجابي في نفوس المصريين جميعًا، هتف المتظاهرون في الميادين «الجيش والشعب إيد واحدة»، امتطوا ظهور الدبابات والعربات المدرعة ورفعوا علامات النصر.

وفي مساء ذات اليوم الأول من فبراير كان مبارك قد دعا إلى اجتماع عاجل حضره النائب عمر سليمان ود.أحمد شفيق رئيس

الوزراء والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والفريق سامي عنان رئيس الأركان واللواء نجيب عبدالسلام قائد الحرس الجمهوري، بينما بقي كرسي اللواء محمود وجدي شاغرًا لتأخره في الحضور بسبب الظروف الأمنية في البلاد.

وقد شهد هذا اللقاء مشادة بين الرئيس مبارك وكل من المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان على خلفية البيان الذي أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة في صباح ذات اليوم الأول من فبراير.

وعندما قال الفريق سامي عنان للرئيس: «إن القوات المسلحة لا يمكن أن تتورط في استخدام العنف ضد المصريين»، قال الرئيس مبارك: «ومن يريد العنف أو الدمار لا قدر الله ؟ كل ما في الأمر أن هذا البيان سوف يشجع على استمرار المظاهرات ورفع سقف المطالب»!!

كان عمر سليمان يتابع المشهد، ويتوقع النتائج، لكنه كان يتعامل بحساسية شديدة؛ حتى لا يظن الرئيس أنه يسعى إلى خلافته، ولذلك كان يلتزم الصمت في كثير من النقاشات التي كانت تستهدف مطالبة الرئيس بتحقيق الإصلاحات.

كان ينصحه بلغة دبلوماسية في لقاءاتهما الثنائية، وكان يدرك في نفس الوقت أن الرئيس يخضع في كثير من قراراته لضغط من نجله جمال الذي كان يطمح لخلافة والده في حكم مصر.

انتهى الاجتماع بعد نحو أكثر من ساعة من النقاش، وفي نحو العاشرة والنصف من مساء هذا اليوم، قطع التليفزيون المصري إرساله وبثَّ تسجيلاً لخطاب مصور للرئيس مبارك، كان الخطاب عاطفيًّا، وكانت الكلمات تخاطب القلوب قبل العقول، في خطابه قال الرئيس: «إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم، يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها، إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية، فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه، وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ عليَّ وعلى غيري بما لنا وعلينا».

كان للخطاب مفعول السحر، تعاطف الكثيرون معه، خاصة بعد أن أكد مبارك أنه لن يرشح نفسه هو أو ابنه جمال لرئاسة الجمهورية مرة أخرى.

وفي صباح اليوم التالي، بدأت حشود المتظاهرين في ميدان التحرير تنصرف إلى منازلها ،ولم يتبق سوى مئات قليلة منهم في الميدان، كانوا أغلبهم من جماعة الإخوان الذين راحوا يمنعون المتظاهرين من مغادرة الميدان.. غير أن الأقدار كانت تخبئ ما هو أخطر!!

فبعد البيان الذي ألقاه الرئيس مبارك مساء الأول من فبراير 2011، كان عمر سليمان يرى أن الوقت بات مناسبًا لعودة البلاد إلى حالتها الطبيعية، كان على ثقة بأن خطاب الرئيس سوف يأتي بالنتائج

المرجوة، وأن المتظاهرين حتمًا سيعودون إلى منازلهم، وأن جماعة الإخوان ستبقى وحيدة في الميدان.

في هذا اليوم وجَّهت القوات المسلحة بيانًا جديدًا إلى المواطنين تناشدهم فيه العودة إلى منازلهم، مؤكدة أن رسالتهم قد وصلت.

لقد قال البيان: «أنتم بدأتم الخروج للتعبير عن مطالبكم، وأنتم قادرون على إعادة الحياة الطبيعية لمصر، نحن بكم ومعكم من أجل الوطن والمواطنين، وسوف نستمر في تأمين وطننا العظيم مهما كانت التحديات».

وكان طبيعيًّا أن يُصدر النائب عمر سليمان بيانًا يطالب فيه المتظاهرين بإنهاء تجمعاتهم، لقد طالب سليمان في البيان الذي أذاعته كافة وسائل الإعلام لحثِّ المتظاهرين بضرورة الاستجابة لمناشدة القوات المسلحة بالعودة إلى مساكنهم والالتزام بتعليمات حظر التجول دعمًا لجهود الدولة لعودة الاستقرار والأمن إلى ربوع البلاد.

وأكد سليمان في بيانه: «أن رسائل المتظاهرين قد تم استيعابها، وأن هناك ضرورة الآن لعودة الحياة الطبيعية بعد ارتفاع حجم الخسائر التي تكبدتها مصر اقتصاديًّا ومعنويًّا»، وشدد على أن الحوار الذي يبدؤه مع القوى السياسية يتطلب الامتناع عن المظاهرات واستئناف الدراسة بالمدارس والجامعات واستعادة العمل بالمصانع وعودة الحياة إلى الشارع المصري.

كانت كافة المؤشـرات تؤكد أن البلاد ماضية نحو الاستقرار، ففي هذا اليوم صدر قرار بإيقاف جلسـات مجلسـي الشعب والشورى إلى حين إشـعار آخر، وقامت جهات التحقيق المصريـة باتخاذ إجراءات بمنع العديد من رموز النظام السابق من السفر إلى الخارج وتم توقيف آخريـن، وتلقى النائب العام المستشـار عبدالمجيد محمود عشـرات البلاغـات فـي هذا الوقت ضـد بعض الرمـوز التي اتُّهمـت بارتكاب تجاوزات خطيرة تمس المال العام في الفترة الماضية.

أما رئيس الوزراء د.أحمد شفيق فقد قرر تشكيل لجنة من الجهات الرقابيـة المختصـة وذلك للتحقيق في حـالات الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد في الفترة التي تلت انطلاق مظاهرات 25 يناير.

وفي هذا اليوم أيضًا تم الإعلان عن فتح أبواب البنوك مجددًا بعد أن تم إغلاقها بسبب الحالة الأمنية وأعمال البلطجة التي شهدتها البلاد.

وأعلن د.فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بدء إجراء التعديلات الدستورية التي طالب بها الرئيس، والتي سوف تتعرض لبعض المواد التـي أثـارت جدلاً واسـعًا فـي البلاد وتحديـدًا المـواد76 ،77، 88 وغيرها من المواد الأخرى.

ظلت واشـنطن تمـارس ضغوطها علـى النظام الحاكـم في مصر، وتسـخِّر إعلامها لإثارة الفتنة في البلاد حتـى بات واضحًا أن الهدف هو إسـقاط الدولة وليس تغيير النظام، مما دفع المتحدث باسم وزارة

الداخليـة المصرية إلى أن يدلي بتصريح فـي هذا اليوم يؤكد فيه: «أن الحديث الذي سـاقه البعض عن ضرورة بدء المرحلة الانتقالية فورًا، يمثل تدخلاً في الشأن المصري الداخلي».

وأشار البيان إلى «أن ما جاء في خطاب الرئيس مبارك في أول فبراير هـو بمثابة خارطة طريـق واضحة لتنفيذ مطالب الشـعب»، كما طالب القوى المختلفة بالتوقف عن إشعال الأوضاع الداخلية في مصر.

كانت وزارة الداخلية ترد بذلك على المعلومات والتصريحات التي اخترقـت كل الحواجز والخطوط الحمـراء، خاصة أن البيت الأبيض أعلـن عقب اتصال جرى بين الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس مبارك «أن انتقال السـلطة في مصر حان الآن، وأن الشـعب المصري لا يريد سماع الخطابات ولكن يريد الأفعال».

عقد كبار المسـئولين بجماعـة الإخوان اجتماعًا عاجلاً في مسـاء ذات اليـوم، كانـت المخاوف كبيـرة، وكان الاعتقاد السـائد أن النظام سـوف يتخذ إجراءات عنيفة ضد الجماعة وقياداتها بسبب دورهم في التصعيد واقتحام السجون وحرق أقسام الشرطة.

تولى محمد مرسـي في هذا الوقت المسـئولية الأساسـية عن قيادة الجماعـة فـي ميـدان التحريـر، وكان يسـانده بشـكل مباشـر كل مـن أسامة ياسـين ومحمد البلتاجي، وكان القرار باستمرار التصعيد ومنع المتظاهرين من الخروج من ميدان التحرير.

وفـي صباح اليـوم التالي أصدر الحزب الوطنـي تعليماته لعناصره بالقاهـرة والجيزة والمحافظـات القريبة بالتجمع فـي ميدان مصطفى محمود للاحتفال بخطاب الرئيس ودعوة الشعب إلى فض المظاهرات وعودة الأمن والاستقرار.

وبالفعل احتشد الآلاف في صباح الثاني من فبراير بميدان مصطفى محمـود، رفعوا صور مبارك وراحوا يـرددون الهتافات المؤيدة لبقائه واستمراره في حكم مصر.

صـدرت التعليمـات بتحـرك المحتشـدين الذين جـاءوا بالجمال والخيـول إلـى ميدان التحرير؛ بهـدف إقناع المعتصميـن في الميدان بفض اعتصامهم وتظاهراتهم، وفرض الأمر الواقع عليهم، وإحراجهم أمام الرأي العام، وكان ذلك تصرفًا غبيًّا ومشبوهًا.

مضـى الموكـب من ميـدان مصطفى محمـود، حاولـوا الدخول من ميـدان عبدالمنعم رياض، لكنهم لـم يتمكنوا فاضطروا إلى الدخول من ميدان طلعت حرب، أطلق أحد ضباط الجيش طلقة رصاص «فشـنك» بهـدف منـع دخـول القادمين، لكـن ذلك لم يحقـق الهدف، فـي دقائق معدودة كان راكبو الخيول والجمال ومئات المتظاهرين معهم قد دخلوا إلى الميدان، لكن جماعة الإخوان التي حشدت كوادرها في وقت مبكر مـن الصباح حاصرت القادمين من ميـدان مصطفى محمود وبدأت في الاعتـداء عليهم والقبض علـى البعض الآخر واحتجازهم داخل شـقق وزنازين تمت إقامتها في محطة مترو ميدان التحرير.

وفي مساء ذات اليوم تسللت عناصر غامضة إلى أسطح العمارات التـي تطل على ميدان التحرير، وبدأت في إلقاء زجاجات المولوتوف وإطلاق النيران على المتظاهرين في الميدان، بهدف إشـعال الموقف من خلال قتل وإصابة الأبرياء وتحميل النظام مسئولية هذه الأحداث.

واندلعت معارك عنيفة في الميدان، واحتلت عناصر إخوانيةميدان عبدالمنعـم ريـاض واعتلت كوبري السـادس من أكتوبـر، وبدأت في إلقـاء زجاجـات المولوتوف والأحجـار على الآخرين، كمـا تم إلقاء قنابـل مولوتوف على مبنـى المتحف المصري من أسـطح العمارات المطلة على الميدان.

كان الـكل حتـى هـذا الوقت يظـن أن مَـنْ ارتكبـوا هـذه الجرائم هـم عناصـر الحزب الوطنـي الذين دخلـوا إلى ميـدان التحرير، لكن شـهادات اللواء حسـن الرويني قائـد المنطقة المركزيـة ـ والذي كان موجودًا بالميدان ـ وآخرين أكدت أن هناك عناصر تسللت إلى أسطح العمـارات المطلـة على الميدان، وأن هذه العناصـر ملتحية، ومرتبطة بجماعة الإخوان، وكان يقودها القيادي الإخواني محمد البلتاجي.

كمـا رصـدت الجهـات الأمنية وجـود عناصـر غريبـة دخلت إلى الميدان وشاركت في احتلال أسطح العمارات وإطلاق الرصاص من أسـلحة تعمل بأشـعة الليزر .. وقيل بعد ذلك إن هـذه العناصر تنتمي إلى حركة حماس وإنها شاركت في قتل المتظاهرين.

وفـي نحو الثانيـة صباحًا بعد منتصف هـذا اليوم الثانـي من فبراير اتصل النائب عمر سليمان بمحافظ القاهرة د.عبدالعظيم وزير وطلب منـه قطع الكهرباء عن ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به لوضع حد لأعمـال العنف التـي تزايدت حدتها فـي هذا الوقـت، وعندما اتصل المحافـظ بالمهنـدس محمود سـلطان رئيس شـركة جنـوب القاهرة وأبلغـه بطلب قطع الكهرباء، رفض المهندس محمود سـلطان وقال: «أنا لا أسـتطيع قطع الكهرباء، ولا أسـتطيع تحمل مسئولية هذا القرار الخطير؛ لأن تداعياته ستكون أخطر».

وقال إنه اتصل بوزير الكهرباء د.حسـن يونـس وأيده في وجهة نظره تلـك، وعندمـا قـام محافظ القاهـرة بإبلاغ السـيد عمر سـليمان بذلك، صرف النظر عن هذا الأمر، وظل الحال على ما هو عليه، خاصة أن عمر سليمان كان يهدف من وراء ذلك إلى وقف المعارك بميدان التحرير.

كانت واشـنطن تتابع التطورات عن كثـب، وحكى لي النائب عمر سـليمان عـن مضمـون الاتصـال الـذي أجرته معـه وزيـرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في هذا الوقت.

لقد تضمن الاتصال الهاتفي تقييم واشنطن للأوضاع في مصر بعد أحداث موقعة الجمل، وكانت كلينتون غاضبة من تطورات الأحداث وترى أن ما جرى لن يمر بسهولة، وبالرغم من أن عمر سليمان حاول أن يشـرح لها حقيقة الموقف فقد حملت الحكومة المصرية مسـئولية هذه الأحداث.

كانت موقعة الجمل نقطة تحول في مسيرة ثورة الخامس والعشرين من يناير، كانت الحقائق غائبة حتى هذا الوقت، لقد وقر في يقين العامة من الناس أن نظام مبارك هو المسئول عن تدبير موقعة الجمل وأحداث العنف التي وقعت خلالها، لكن التحقيقات والمعلومات والمحاكمات التي جرت كشفت النقاب عن أن جماعة الإخوان كانت هي المسئول الأول عن هذه الأحداث باعتراف عدد من المتورطين فيها، وفي المقدمة منهم أسامة ياسين ومحمد البلتاجي.

كانت الخطة الإخوانية تقول: إن الرد الوحيد على خطاب مبارك الذي لقي تجاوبًا شعبيًّا كبيرًا هو في افتعال أزمة أو استغلال حدث لإسالة الدماء في ميدان التحرير، ثم تحميل النظام المسئولية عن أعمال القتل والفوضى، وبذلك تستطيع الجماعة أن تكسب تعاطف الجماهير الشعبية الغاضبة التي خرجت بالملايين تعلن رفضها لسياسات مبارك.

لقد أسفرت أحداث «موقعة الجمل» عن مصرع أحد عشر شخصًا وإصابة حوالي 767، وكان من بين القتلى والجرحى مَنْ سقط «بنيران صديقة» على حد وصف القيادي الإخواني أسامة ياسين أحد القادة الميدانيين في ميدان التحرير في هذا الوقت.

لقد اعترف ياسين والبلتاجي بأن شباب الإخوان صعدوا إلى أسطح المنازل بزعم التصدي لبلطجية الحزب الوطنى، لكن الحقائق كشفت أن كثيرًا من الضحايا سقطوا بالرصاص، فكان السؤال من الذي أطلق

الرصاص من مسافات قريبة، خصوصًا أن التحقيقات أكدت أن الذين رفعوا صور مبارك في ميدان التحرير لم يكونوا يمتلكون أية أسلحة نارية على الإطلاق.

لقد تحدث أسامة ياسين القيادي الإخواني عن الفرقة (95) إخوان في حوار مع قناة الجزيرة، وأكد أن هذه الفرقة هي التي تصدت لِمَنْ أسماهم ببلطجية الحزب الوطني، لكن الوقائع أكدت بعد ذلك أن هذه الفرقة ليست سوى إحدى الميليشيات الإرهابية التي أسسها الإخوان.

لقد أدلى أسامة ياسين باعترافات عن أحد الضحايا الذين سقطوا في أيدي الإخوان وضربوه ضربًا مبرحًا وفي النهاية اكتشفوا أنه من إخوان شبرا الذين جاء بهم القيادي الإخواني محمد البلتاجي.. ثم ابتسم أسامة ياسين وهو يدلي باعترافاته مع المذيع الإخواني أحمد منصور وقال: «لقد كانت نيرانًا صديقة»!!

لم تكن فقط اعترافات الإخوان بالتورط هي الدليل الوحيد، بل إن اللواء حسن الرويني قال في شهادته أمام محكمة الجنايات ما يشير إلى تورط الإخوان في قذف المتظاهرين بالمولوتوف من فوق أسطح العمارات المحيطة بميدان التحرير، وعندما طلب من محمد البلتاجي أن يُنزلهم وإلا ضربهم بالمدافع، لم يكن أمام البلتاجي من خيار.

وفي شهادته أمام المحكمة على هذه الأحداث يقول اللواء حسن الرويني: «يوم 2 فبراير، بعد عودتي للمكتب، وردت لي معلومات بتقدم مجموعة من مؤيدي الرئيس السابق في اتجاه ميدان التحرير،

وبوصولها بدأت هتافات متبادلة بين الجانبين تطورت إلى تلاسن وسباب بينهما، ثم تراشق بالحجارة من الجانبين وأعمال كر وفر بينهما، وأثناء الكر والفر انضمت مجموعات أخرى من المؤيدين للنظام السابق كان بعضهم يركبون 13 حصانًا وجملًا واحدًا، وتطورت الأحداث بين مؤيدي مبارك والمتظاهرين داخل وخارج الميدان باتجاه كوبري رمسيس ليلًا ووصلت لحد استخدام مواد حارقة استخدم فيها وقود مركبات القوات المسلحة التي كانت تقوم بجمع القمامة من الميدان، واستمرت المواجهات حتى صباح يوم 3 فبراير 2011 ، ثم رجعتُ إلى الميدان يوم 3 فبراير الساعة العاشرة صباحًا وأصدرتُ تعليمات بإعادة توزيع القوات لتأمين مداخل ومخارج الميدان وعددها تسعة لمنع الاشتباكات، وكان من نتيجة اشتباكات ليلة 3 فبراير إشعال النيران في العديد من مركبات القوات المسلحة المكلفة بجمع القمامة ورفع المخلفات بالميدان، وشاهدتُ عند وصولي في العاشرة صباح 3 فبراير مجموعات أعلى كوبري أكتوبر في ميدان عبدالمنعم رياض ،مجموعة من المصريين لم أعرف إذا كانوا مؤيدين أو معارضين، وكلفت القوات المسلحة بفضهم، ولم تكن هناك اشتباكات في هذا الوقت، وأمرتُ بصعود دبابات أعلى كوبري أكتوبر في ميدان عبدالمنعم رياض، ثم توجهت إلى داخل الميدان وحاولتُ إعادة مَنْ خرج من المتظاهرين الذين توجهوا إلى عبدالمنعم رياض ولكنهم رفضوا واعتبروا أن هذه

الأرض مكسبهم بعد أعمال كر وفر، وقال إنه طلب من القيادي الإخواني محمد البلتاجي إنزال الأفراد الموجودين أعلى العمارات السكنية المواجهة للمتحف المصري بشارع ميريت ـ العمارتين 13 و15، فأنكر في البداية أنهم يتبعونه، ولما أصررت على نزول هؤلاء الأفراد وهددت باستخدام القوة ضدهم قال لي: «طيب هنزلهم».

كانت كافة المؤشرات تؤكد على وجود تواطؤ بين جماعة الإخوان وعناصر حمساوية في ارتكاب العديد من الجرائم ضد المتظاهرين داخل ميدان التحرير، ولذلك بعد شهور طويلة من التحقيقات والمحاكمات أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكمها ببراءة كافة المتهمين الذين تم تقديمهم للمحاكمة مما أُسند إليهم في العاشر من أكتوبر 2012.

كان يُفترض أن تتقدم النيابة العامة بالطعن على الحكم في موعد غايته ستون يومًا من صدور الحكم في زمن حكم مرسي والإخوان، لكن النيابة العامة التي كان يتولى أمرها في هذا الوقت النائب العام (المعيَّن) طلعت عبدالله لم تتقدم بالطعن في الموعد المحدد عن عمد، مما فوَّت الفرصة حتى لا يُفتح باب القضية مرة أخرى، ويُقدِّم المتهمون دلائل جديدة تثبت تورط الإخوان في ارتكاب الجريمة، فلذلك تم التغاضي عن الطعن لينتهي ملف القضية دون تقديم الجاني الحقيقي وهي جماعة الإخوان بشهادة الشهود وبراءة المتهمين الآخرين.

الخيار البديل

في أعقاب أحداث موقعة الجمل في الثاني من فبراير 2011 ، كان مبـارك قـد طلب من نائبه عمر سـليمان إجراء حـوارات مع الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة حول مطالبها المشروعة، خاصة بعد أن أكـد مبارك في خطاب الأول من فبراير، أنه لن يترشـح هو أو نجله للانتخابـات الرئاسـية المقبلـة، وأبدى اسـتعداده لتنفيذ الإصلاحات التي طالب بها المتظاهرون.

وفي مسـاء الأربعـاء 2 فبراير تلقيت وغيري اتصـالات من مكتب اللواء عمر سـليمان للمشـاركة في لقاء سـيعقده نائـب الرئيس بمبنى مجلس الوزراء بشارع قصر العيني صباح الخميس 3 فبراير.

كانـت الدعـوة موجهة إلـى عدد من الأحـزاب والقيـادات النقابية والرموز السياسـية والشـخصيات العامة، وكان اللقاء ضمن سلسـلة

اللقـاءات التـي قـرر اللـواء عمر سـليمان عقدهـا لمناقشـة المطالب المطروحة وسبل الخروج من الأزمة.

كان السـؤال في هذا الوقت: هل سيُدعى محمد البرادعي إلى هذا اللقاء؟ وكان عمر سليمان واضحًا ومحددًا.

لقد أدلى سليمان بحديث إلى المذيعة الأمريكية اللامعة «كريستيان أمانبـور» المذيعة بقناة (C.B.S) الأمريكية، حيث قال ردًّا على سـؤال حول ما إذا كان الحوار الوطني يشـمل البرادعي: «لا.. البرادعي ليس من المعارضة، ولكن له مجموعته الخاصة المتصلة بجماعة الإخوان المسـلمين، ولكـن الإخوان طلبوا مني الحوار المباشـر بدون السـيد البرادعي».

كانت الكلمات واضحة ومحددة، والحقيقة أنني سألت السيد عمر سليمان نفس السؤال في اللقاء الذي جرى بيني وبينه يوم السادس من فبراير 2011 وفي أعقاب جلسـة الحوار التي عقدها عمر سليمان مع قادة ورموز المعارضة المصرية.

يومها قال لي: «أنا لديَّ شـك كبير فـي نوايا البرادعي، فهذا الرجل لديه أجندة معروفة لنا منذ عودته إلى أرض مصر في عام2010 ، نحن نعرف ذلك جيدًا».

قلت له: ولماذا لم تتخذوا ضده أي إجراءات منذ هذا الوقت؟

• قال: كان من الصعب اتخاذ أي إجراءات ضده، فنحن نعرف أنه كان مدعومًا من أمريكا والغرب، وقد أبدينا اعتراضنا لمن يساندونه وقلنا لهم إن أمن مصر خط أحمر.. ومع ذلك استمر في نهجه وتحريضه ضد النظام، لقد كنا نعرف أهدافه من وراء هذا المخطط، وهو لم يكن يهدف إلى الإصلاح بقدر ما كان يهدف إلى الوصول لكرسي الرئاسة ولو على حطام بلد منهار.

كان عمر سليمان غاضبًا من مواقف البرادعي والبيانات التي كان يُصدرها في مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير والتي كانت تأتي في أغلب الأحيان بعد اجتماعه مع سفراء دول الاتحاد الأوربي وأمريكا في القاهرة.

وحكى لي عمر سليمان أن الرئيس مبارك تلقى تهديدًا من الإدارة الأمريكية في عام 2010 من أية محاولة للمساس بالبرادعي، وربما كان ذلك هو أحد أسباب الصمت عليه وعدم محاسبته على محاولات التحريض التي كان يقوم بها والدعم الذي كان يقدمه لبعض أنصاره والمقربين إليه.

كانت مصر في مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير تموج باحتجاجات عديدة في مواجهة الفساد والاستبداد الذي كان سائدًا في البلاد في هذا الوقت، وكان البرادعي يسعى إلى توظيف هذه الاحتجاجات بهدف إسقاط النظام والثورة عليه.

لقد حدث تعاون وثيق بينه وبين جماعة الإخوان في هذا الوقت، حتى إنهم جمعوا له توكيلات للترشح لرئاسة الجمهورية بلغت نحو

800 ألف توكيل في هذا الوقت، إلا أن الإخوان انقلبوا عليه فيما بعد، لحسابات تتعلق بمشروعهم في الحكم وإبعاد أي منافسين آخرين.

من هنا كان الموقف بعدم دعوته إلى الحوار الذي بدأت أولى جلساته في يوم الخميس الثالث من فبراير.

لقد اتصلت بالدكتور يحيى الجمل والسيد الغضبان لمعرفة موقفهما من الدعوة الموجهة إلينا، وكان الرأي هو عدم المشاركة؛ احتجاجًا على موقعة الجمل، أجريت اتصالا بمكتب اللواء عمر سليمان وأبلغته بموقفي وموقف الدكتور الجمل، وفي صباح يوم السبت عاودوا الاتصال بنا مرة أخرى، سألت عن أسماء المدعوين، وعندما عرفت أن جماعة الإخوان وحزب الوفد وعددًا من شباب الثورة والعديد من القيادات والرموز سوف يشاركون اتفقت مع د.الجمل والسيد الغضبان على المشاركة لإبلاغ وجهة نظرنا.

■■■

كان موعدنا الحادية عشرة من صباح الأحد 6 فبراير، كان د.السيد البدوي ونجيب ساويرس ود.يحيى الجمل ود. رفعت السعيد في مقدمة الحضور، انتظرنا لأكثر من نصف ساعة، ضاق الحاضرون ذرعًا، وعندما سألنا عن السبب، قيل لنا إن النائب عمر سليمان لايزال مجتمعًا منذ أكثر من نصف ساعة مع وفد الإخوان المسلمين في الدور الأول من مبنى مجلس الوزراء.

.. بعد قليل صعد اللواء عمر سليمان وبصحبته د.محمد مرسي ود.سعد الكتاتني عضوا مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، كان اللقاء يمثل متغيرًا جديدًا على الساحة، إنها المرة الأولى التي يستقبل فيها مسئول كبير بالنظام اثنين من قادة الجماعة علانية ويدعوهما للمشاركة في الحوار بصفتهما الإخوانية.

.. بدأت جلسة الحوار بطلب من النائب عمر سليمان للحاضرين بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح شهداء الثورة، اهتزت مشاعر المشاركين، وبدا الأمر وكأننا أمام صفحة جديدة في التعامل مع المتغيرات الجديدة، لقد شارك في هذا اللقاء أربعة من شباب الثورة، وكان للمشاركة دلالتها في هذا الوقت.

.. تحدث عدد من الحاضرين، وجاء الدور على ممثلي الإخوان، طلب د.محمد مرسي الكلمة، كانت مفرداته محددة، لقد ركز على ثلاثة مطالب اعتبرها مهمة وضرورية:

- إلغاء حالة الطوارئ في البلاد.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي.

.. لم يتطرق د.محمد مرسي - الذي تحدث باسم الجماعة وعبَّر عن رأيها - من قريب أو بعيد إلى المطلب الخاص برحيل الرئيس

مبـارك وتنحيه عن السـلطة، بينما انطلقت أصـوات أخرى كانت أكثر شدة وتحديًا للنظام..

.. بعد سـيل المناقشـات التي جـرت، أعلن نائب رئيـس الجمهورية توصيـات اللقـاء التي اتفـق عليها المجتمعـون بمن فيهـم ممثلو جماعة الإخـوان، وكان أبـرز هـذه التوصيات: التمسـك بالشـرعية الدسـتورية فـي مواجهـة التحديات والمخاطـر التي تواجه مصـر، رفض التدخلات الأجنبيـة في الشـأن المصري، الإقرار بـأن حركة 25 ينايـر حركة وطنية شريفة، تنفيذ التعهدات التي تم الاتفاق عليها بين أطراف الحوار الوطني، وأهمها: عدم ترشـح الرئيس مبارك لفترة رئاسـية مقبلة، تحقيق الانتقال السـلمي للسلطة وفقًا لأحكام الدستور، إجراء تعديلات دستورية تشمل المادتيـن 77، 76 ومـا يلـزم من تعديـلات متعلقـة بهما، تنفيـذ قرارات محكمة النقض الخاصة بالطعون الانتخابية لمجلسي الشعب والشورى.

وهكـذا لـم يتضمن البيان حتـى هذا الوقـت 6 (فبراير) 2011 أي توصيـة برحيـل مبارك أو حتى مجـرد نقل اختصاصاته إلـى نائبه عمر سليمان، ولم يعترض الإخوان على البيان في هذا الوقت.

بعـد انتهـاء الاجتماع التقى نائـب رئيس الجمهوريـة مجموعة من شـباب الثورة في لقاء خاص بالدور الأول مـن مبنى مجلس الوزراء، وكان أبرز ما طرحوه أن يتم اسـتخدام نص المادة «193» من دسـتور 1971 لنقـل صلاحيـات الرئيـس إلى نائبـه، إلا أن عمر سـليمان رد

عليهم بالقول «إن ذلك من شأنه أن يؤجل إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة، كما أنه لن يسمح بإزالة المعوقات التي تحول دون ترشح المستقلين والتي تتضمنها المادة «76» من الدستور، وكذلك يحول دون تعديل المادة «77» الخاصة بمدة الرئاسة.

كان الدكتور يحيى الجمل مؤيدًا لوجهة نظر اللواء عمر سليمان، وكان يرى أنه من الناحيتين الدستورية والقانونية لا يجوز إجراء هذه التعديلات دون بقاء الرئيس في منصبه لحين الانتهاء منها.

كانت الآراء متباينة بين عدد من السياسيين والقانونيين، حول مدى دستورية إجراء التعديلات في ظل نقل الرئيس كامل سلطاته إلى نائبه عمر سليمان، غير أن الاتجاه الذي كان سائدًا لدى الكثيرين حتى هذا الوقت هو أن يبقى الرئيس، شريطة أن تقتصر مهمته فقط على إجراء التعديلات الدستورية واتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد في البلاد..

كان هذا الموقف يصطدم بالشعارات المرفوعة في ميدان التحرير، غير أن الإخوان المسلمين كانوا يمارسون لعبة مزدوجة مع النظام في هذا الوقت، ففي الوقت الذي دفعوا فيه بعدد كبير من كوادرهم إلى الميدان رافعين الشعارات التي تطالب بإسقاط النظام، كانت الجماعة تبعث بمندوبيها إلى ساحة الحوار مع نائب الرئيس وترفض تبني خيار رحيل مبارك علانية..

.. كان اللواء عمر سليمان قد طلب مني في أعقاب هذا الاجتماع الذي ضم عددًا كبيرًا من رموز المعارضة الانتظار بعض الوقت لمقابلتي على انفراد، انتظرت حتى انتهى نائب الرئيس من عقد لقائه المنفرد مع أربعة من شباب الثورة بمكتبه بالدور الأول بمجلس الوزراء.

بعدها التقيت به، سألته عن لقائه المنفرد بوفد الجماعة الذي ضم مرسي والكتاتني قبيل بدء الاجتماع الموسع، فقال لي: إنه سمع منهما رأي الإخوان فيما يجري، وإنه كان مرتاحًا لهذا الموقف، وإن كل ما يتمناه هو أن تلتزم الجماعة بما أبلغته به.. وقال لي: أتمنى أن يصدقوا، ولو أني أشك!!

ـ سألت اللواء عمر سليمان: وماذا كان موقف الجماعة؟ فقال لي: إنها ذات المواقف التي أعلنها د.محمد مرسي في الاجتماع الموسع، كان هدفهم الأساسي هو الإفراج عن بقية المسجونين خاصة المهندس خيرت الشاطر ورجل الأعمال حسن مالك وعددًا آخر من قيادات الإخوان، وأيضًا أبلغاه بضرورة إنهاء حالة الطوارئ وسرعة إنجاز التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية في البلاد.

ـ قلت: وماذا عن موقفهما من المطالب المعلنة برحيل الرئيس مبارك عن السلطة؟

ـ قال: بالعكس، لم يطرحا هذا الأمر، بل اكتفيا بتعهد الرئيس بعدم الترشح مرة أخرى لرئاسة الجمهورية، وأكدا أنهم يثقون في وعد الرئيس

وأنهم يطالبون بسرعة إنجاز المطالب المعلنة بالإصلاح، وساعتها ستهدأ الأمور في الشارع، وأنهم كفيلون بلعب دور مهم في هذا الإطار.

لقد أكد لي نائب رئيس الجمهورية في هذا الوقت أن د.سعد الكتاتني طلب منه الموافقة على تشكيل حزب سياسي لجماعة الإخوان حتى يمكنها الانخراط في العملية السياسية، والخروج من حالة الحظر والسرية إلى مرحلة جديدة في العمل السياسي.

يومها قال لهما السيد عمر سليمان: «إن عهدًا جديدًا سوف يبدأ في مصر، وإن الحق في تشكيل الأحزاب السياسية سيكون متاحًا للجميع، وإن التعديلات سوف تطال قانون الأحزاب بحيث يتاح لكل القوى السياسية أن تشكل أحزابها وأن تنخرط في العملية السياسية».

كانت النقطة الأخرى التي أثارها مندوبا الجماعة هي تلك المتعلقة بالمخاوف من مطاردة النظام لعناصر الإخوان التي شاركت في مظاهرات 25 يناير، وقد تعهد لهما نائب الرئيس بأن النظام لن يصفي أي حسابات مع أحد، وأنه سيفتح صفحة جديدة مع الجميع.

في هذا الوقت، كان د.محمد مرسي ود.سعدالكتاتني قد عرضا عليه الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بعد رحيل مبارك، حيث أكدا له استعداد الجماعة للوقوف معه وتأييده إذا ما قرر الترشح لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدة مبارك.

يومها أبلغهما عمر سليمان أنه أدلى بحديث تليفزيوني لقناة (إيه. بى.سي) الأمريكية تعهد فيه بعدم الترشح لمنصب الرئيس.

وتكرر مطلب الجماعة هذا مرة أخرى في شهر يوليو 2011، عبر د.حسن البرنس القيادي بالجماعة بالإسكندرية، إلا أن السيد عمر سليمان جدد اعتذاره مرة أخرى رافضًا الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

وعندما سألت السيد عمر سليمان في هذا الوقت: ولماذا رفضت ذلك؟ قال لي: لقد قررت أن أنهي دوري عند هذا الحد، وارتضيت بدور المراقب للأحداث، فقط كان كل ما يهمني هو ألا تسقط البلاد في يد جماعة الإخوان أو الفوضى.

يومها قال لي عمر سليمان: «إن جماعة الإخوان هي التيار الوحيد الأكثر تنظيمًا، والذي يمتلك إمكانات هائلة مادية وبشرية تمكنه من الفوز في الانتخابات، وإنهم لو وصلوا إلى الحكم فلن يتركوه أبدًا».

كان عمر سليمان حانقًا في هذا اللقاء على الموقف الأمريكي وقال لي: «إن الأمريكان باعوا مبارك، وإن المخطط لا يستهدف مصر فحسب، بل المنطقة بأسرها، وإنه قلق للغاية على الأوضاع في البلاد، وإن مبعث قلقه هو أنه يعلم أن الإخوان هم أداة الأمريكان في تنفيذ المخطط».

مضيت من اللقاء إلى خارج مبنى مجلس الوزراء، كانت الأجواء في البلاد تزداد توترًا، وكان عمر سليمان يسابق الزمن، ويحاول إنقاذ

البلاد من مخاطر ما هو قادم، كان يدرك أن البلاد أصبحت مستباحة للعديد من أجهزة الاستخبارات العالمية والإقليمية، وكان يعرف تمامًا تفاصيل الخطة الأمريكية لإسقاط الدولة المصرية وصولاً إلى تولي الإخوان مهام السلطة في البلاد.

عندما فاز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية في عام 2008 تفاءل مبارك بعض الشيء، إلا أنه أدرك بعد فترة وجيزة من الوقت أن «أوباما» ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون قررا المضي في ذات المخطط، خاصة بعد أن فشل أوباما في إقناع مبارك بحل القضية الفلسطينية عن طريق الموافقة على المخطط الإسرائيلي بمنح قطاع غزة مساحة من الأراضي داخل حدود سيناء لإقامة دولة غزة الكبرى عليها، وبحيث تضم كافة الفلسطينيين على أراضيها حتى يتاح لإسرائيل إعلان دولتها اليهودية على كافة الأراضي الفلسطينية الأخرى.

كانت المؤشرات واضحة، وكانت التصريحات الأمريكية تؤكد أن نظام مبارك لم يعد مؤهلاً للاستمرار في حكم البلاد، ولذلك سعت واشنطن باتفاق مع جماعة الإخوان إلى استغلال التظاهرات التي انطلقت في الخامس والعشرين من يناير، للقفز على الثورة ومحاولة احتوائها ودفعها إلى الأهداف التي تسعى واشنطن إلى تحقيقها.

في هذا الوقت أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بتصريحات رحبت فيها بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الحوار الوطني وشددت على أهمية هذه المشاركة.

■■■

أثار خبر مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الحوار مع نائب رئيس الجمهورية في هذا الوقت، حالة من الجدل الشديد في جميع الأوساط، وتحديدًا داخل أوساط الائتلافات الثورية التي أدانت الحوار من أساسه وأعلنت براءتها ممَّنْ شاركوا فيه باسم شباب الثورة.

في هذا الوقت أجرت قناة المحور في 6 فبراير حديثًا مع د.سعد الكتاتني وسأله الزميل سيد علي: ماذا عن مشاركة شباب الإخوان في المظاهرات؟.. قال الكتاتني: نحن لا نتعامل مع شباب الإخوان بمنطق السمع والطاعة، نحن نتحاور معهم، لابد أن نحترم رأي الشباب في الميدان، شباب الإخوان يمثلون نسبة 10 ٪، إنهم شريحة، نحن نحاورهم، ولكن في الغالب الأعم يحترمون قرارات قياداتهم.

وقال: «لقد طالبنا اليوم بضرورة محاكمة مَنْ أفسدوا الحياة السياسية ونهبوا ثروات البلد محاكمة عادلة تريح الرأي العام، وعندها أقول إن التغيير بدأ، كل يوم بنشوف قرار جديد، هذا يريح الناس».

وعندما سألته الإعلامية هناء السمري: إذن الأمور مطمئنة ولديك رغبة في التوافق، يهمني أعرف حتوصلوا للحالة التوافقية إمتى؟! رد

د.الكتاتني بالقول: «قالوا أحكام النقض ستنتهي في خلال 3 أسابيع؛ لجنة التعديلات الدستورية ستكون خلال الأسبوع الأول من شهر مارس، أي خلال شهر ونصف الشهر من اليوم، نحن كنا نطلب وهناك أشياء لابد منها.. النقابات المهنية معطلة مثلًا لماذا؟، لقد كنت مع قيادة أمنية كبيرة وقلت له: هل تتخيل أن الطالب الإخواني يمنعونه من أن يكون معيدًا بالجامعة، لقد تم استدعاء قيادات الإخوان يوم 24 يناير وأنا منهم، وقالوا لنا: لا نريدكم أن تشاركوا في المظاهرات، وفي اليوم الثالث تم القبض عليَّ.. يجب أن نبدأ عهدًا جديدًا ونتجاوز عن ذلك».

وقال د.الكتاتني: «مَنْ حرقوا البلد لابد أن ينالوا عقابهم؛ لأنهم أقلية، لقد كان هدفهم تقويض مشروع إصلاحي قادم».

أما د.عصام العريان (القيادي بجماعة الإخوان) فقد قال في اتصال هاتفي مع وسائل إعلام في هذا الوقت: «إن الجماعة طرحت بعد جمعة الغضب رؤى متعددة للخروج من هذه الأزمة، إلا أن هناك مراوغة والتفافًا على المطالب، وهناك أجنحة تعمل على إفساد جهود عمر سليمان».

ونفى العريان مطالبة الجماعة بوضع مهلة زمنية لرحيل مبارك، وقال: «البلاد لا تحتمل، وهناك احترام كامل لمشاعر المؤسسة العسكرية وولائها للرئيس»، وأضاف: «إن المخرج الوحيد للأزمة

الحالية هو أن يُصدر الرئيس مبارك قرارين بإنهاء حالة الطوارئ وحل مجلس الشعب، إذا كان لا يريد للبلاد أن تقع في الفوضى»!!

إذن حتى هذا الوقت لم يكن الخطاب السياسي لجماعة الإخوان يدفع باتجاه رحيل الرئيس أو إسقاط النظام كاملًا، كانت الرؤية الإخوانية تتفق مع طرح بعض الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، غير أن الموقف السري للجماعة كان يدفع باتجاه إسقاط النظام على الفور.

كانت واشنطن من جانبها تمارس شتى الضغوط على الرئيس مبارك للتنحي عن السلطة، وكانت المكالمة الشهيرة بين أوباما والرئيس مبارك في الأيام الأولى للثورة عاملاً من أخطر عوامل الضغط التي مورست على الرئيس الأسبق للقبول بتسليم السلطة.

وإلى جانب ذلك أدركت جماعة الإخوان أن الجيش حسم أمره منذ إصداره بيان الأول من فبراير الذي أقر فيه بالمطالب المشروعة للمتظاهرين وأعلن رفضه استخدام العنف في مواجهة المتظاهرين.

كان عمر سليمان يدرك أن الإخوان هم المستفيدون الوحيدون من سقوط نظام مبارك ورحيل الرئيس، وقد حذر من ذلك في حديث مبكر مع قناة «إيه.بي.سي» الأمريكية، وهو الموقف ذاته الذي تبناه الرئيس الأسبق مبارك في حديثه مع القناة ذاتها وفي خطابه الذي ألقاه مساء الأول من فبراير وحذر فيه مما أسماه «بالقوى السياسية التي

سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار واستهداف أمن الوطن واستقراره بأعمال الإثارة والتحريض».

كانت بعض القوى الشبابية الشريفة تحمِّل الرئيس مبارك المسئولية عما آلت إليه الأوضاع، وكانت الأكثر إصرارًا على رفع شعار الرحيل منذ البداية، إلا أنها لم تضع في حسبانها حتى هذا الوقت احتمالية سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة كافة.. من الرئاسة إلى البرلمان عبر صندوق الانتخاب، وممارسة الضغوط والترهيب ضد القوى الأخرى، سواء المجلس العسكري أو الأحزاب والقوى الثورية.

مع تصاعد الأحداث في مصر خلال الأيام الأولى من الثورة، انقسمت الإدارة الأمريكية حول الموقف من نظام الرئيس مبارك، كان أوباما مصممًا على الإطاحة بالرئيس المصري، وكان هناك آخرون - من بينهم هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في هذا الوقت - يرون ضرورة إيجاد حل انتقالي للأزمة.

وفي اجتماع لخلية أزمة كانت تتابع الأوضاع في هذا الوقت، قال أحد مساعدي الرئيس الأمريكي: «حتى الآن الصورة ليست واضحة، والخوف كل الخوف هو من المجهول الذي يمكن أن تمضي إليه البلاد حال سقوط الرئيس مبارك فجأة ودون رؤية واضحة للمستقبل».

كان أوباما يرى العكس، ووفقًا لما ذكرته وزيرة الخارجية الأمريكية في هذا الوقت «هيلاري كلينتون» في مذكراتها «خيارات صعبة» التي

أصدرتها أخيرًا، فقد كانت وجهة نظره تقول: «إذا لم نطلب من مبارك أن يذهب، فهل سيكون في إمكانه البقاء في السلطة؟ إن الرجل فقد سيطرته على البلد، وإن ما يحاول أن يفعله لكي يبقى في السلطة لن يجدي نفعًا، وبالتالي نحن في حاجة إلى أن نصل إلى ذاك الواقع بسرعة».

كانت القاهرة تتابع تفاصيل الموقف الأمريكي، وكان عمر سليمان قد أبلغ كافة التفاصيل للرئيس مبارك وأكد له أن واشنطن ضالعة فيما يجري، وأن أوباما مصمم على إسقاطه مهما كان الثمن!!

وحكى لي النائب عمر سليمان أن مبارك لم يكن يعير الموقف الأمريكي اهتمامًا، وكانت لديه ثقة غريبة في أنه سيتجاوز هذه الأزمة سريعًا، وأنه عازم على ترك السلطة ولكن ليس بيد الأمريكان، ومن ثم فهو لن يخضع لضغوطهم.

كان أوباما قد عبَّر في أكثر من لقاء مع مجموعة العمل الأمريكية التي كانت تتابع الأحداث في مصر عن استيائه من الأسلوب الذي عامله به الرئيس مبارك واللهجة التي تحدث بها، خاصة عندما قال له في الثاني من فبراير: «2011 أنت صغير ولا تفهم الأوضاع في مصر أو في المنطقة، أنت ليست لديك الخبرة الكافية لذلك».

حتى هذا الوقت كانت هيلاري كلينتون لديها وجهة نظر مخالفة لتوجهات الرئيس أوباما، لقد قالت أكثر من مرة «إنه لن يسعدنا أن نستبدل ديكتاتورًا بديكتاتور آخر، فالصورة غير واضحة، ومصر بلد

كبير، وأي انتخابات قادمة حتمًا ستفضي إلى انتخاب رئيس «إخواني» قد يكون أكثر ديكتاتورية من حسني مبارك».

وكان من رأي وزيرة الخارجية الأمريكية في هذا الوقت أن التعامل مع الرئيس المصري، يجب أن يتم في إطار متدرج، بما يفضي إلى عملية نقل للسلطة بشكل طبيعي وبعيدًا عن القفز في المجهول.

وكان من رأي كلينتون في هذا الوقت «أنه يجب نقل سلطات الرئيس إلى نائبه عمر سليمان، الذي وصفته بأنه رجل قوي ولديه قبول في الشارع المصري ويتميز بالحكمة والواقعية».

كان خيار عمر سليمان بالنسبة لوزيرة الخارجية الأمريكية مبنيًّا على معرفة وثيقة بالرجل الذي كان يلعب دورًا في السنوات الماضية أكبر بكثير من دور مدير المخابرات، وكانت لديها قناعة بأنه سيمثل الحل «المؤقت» الذي يمكن أن ترضى به الأطراف المختلفة حول الرئيس.

كان د.عبدالمنعم أبو الفتوح ـ القيادي الإخواني الشهير ـ في هذا الوقت قد أدلى بتصريح لقناة الجزيرة في الثلاثين من يناير طالب فيه مبارك بالرحيل واختيار شخصية وطنية بديلة لإدارة أمور البلاد مثل عمر سليمان أو أحمد شفيق.

ويبدو أن الإخوان لم يكونوا بعيدين حتى هذا الوقت عن هذا الترشيح، فقد كان جُلُّ همِّهم هو تخوفهم من أن يستمر مبارك في إدارة الحكم ويتعامل معهم بسياسة انتقامية حال استقرار الأوضاع، ومن هنا

كان عرضهم على النائب عمر سليمان في 6 فبراير 2011 بأن يتولى إدارة البلاد وأن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية في وقت لاحق.

بدأت هيلاري كلينتون في هذا الوقت خطة تهدف إلى قطع الطريق على توجهات الرئيس أوباما، مؤكدة أن خيار عمر سليمان يلقى قبولاً لدى العديد من صناع القرار الأمريكي، إلا أن الرئيس الأمريكي سارع إلى مطالبة الرئيس مبارك بالرحيل فورًا عن السلطة في مصر، قالها وبشكل «علني»!!

بعد هذه الدعوة العلنية من قبل الرئيس الأمريكي أدرك الرئيس مبارك أن واشنطن قد حسمت خيارها، وأن هناك تحديًا وإصرارًا على إسقاط النظام الحاكم في مصر، ووفقًا لرواية عمر سليمان لي «فإن الرئيس مبارك استدعاه إلى لقاء منفرد في هذا الوقت لتدارس أبعاد الموقف الأمريكي في ضوء تصريح الرئيس أوباما الذي مثَّل تحديًا لمصر ودعمًا للمتظاهرين وتحريضًا لدول الغرب على إسقاط النظام».

وكان من رأي عمر سليمان أن حالة الانقسام التي تعيشها الإدارة الأمريكية هي على الوجه التالي:

- الرئيس أوباما ومعه بعض مساعديه ورجال كبار بالاستخبارات الأمريكية هم مع سيناريو «الرحيل الفوري»، وأن ذلك القرار مبني على أسباب سياسية عديدة، من بينها: موقف مبارك من رفض العديد من المطالب الأمريكية السابقة، ووجود خطة أمريكية لدى الرئيس

بإحلال جماعة «الإخوان» محل النظام، تمهيدًا للبدء في تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الجديد، الذي كان «أوباما» يرى أنها الخطوة الأهم التي يجب أن تكون عنوانًا لفترة حكمه.

ـ وكان الطرف الآخر في الإدارة الأمريكية يرى ضرورة أن تمر مصر بمرحلة انتقالية يمارس فيها النائب عمر سليمان سلطات الرئيس واختصاصاته، ويجري تشكيل حكومة انتقالية لحين نقل السلطة كاملة خلال انتخابات رئاسية تُجرى بعد تعديل الدستور، وكان من أنصار هذا الرأي: «جو بايدن» نائب الرئيس، و«هيلاري كلينتون» وزيرة الخارجية، و«توم دونيلون» مستشار الأمن القومي، و«روبرت جيتس» وزير الدفاع.

وأكد عمر سليمان في لقائه مع الرئيس مبارك في هذا الوقت أن الرئيس الأمريكي مصمم على وجهة نظره، وأن مصر لابد أن تهيئ نفسها لمواجهة التطورات الخطيرة التي قد تنجم عن هذا الموقف.

كان مبارك قد التقى بـ«وليم بيرنز» السفير الأمريكي الأسبق في مصر ونائب وزير الخارجية في هذا الوقت والذي جاء في زيارة إلى القاهرة للتباحث حول الوضع الراهن، وكانت الرسالة التي يحملها «بيرنز» من وزيرة الخارجية الأمريكية تقول: «إن الرئيس مبارك يجب أن يقدم تنازلات مقبولة للشارع المصري تتعلق بإصلاحات جذرية في شئون الحكم والأوضاع في البلاد».

وبالرغم من أن مبارك أبدى استعدادًا كبيرًا وحمَّل مساعد وزير الخارجية الأمريكي رسالة تؤكد استعداده لتحقيق إصلاحات واسعة، وأنه بدأ بالفعل في إجراء هذه الإصلاحات، فإن أوباما لم يستمع إلى نصيحة هيلاري كلينتون وصمَّم على رحيل مبارك، وقال «إن أية إصلاحات لن توقف مظاهرات المحتجين في مصر».

كان «ويليام بيرنز» مقتنعًا بوجهة نظر وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، بل إنه عندما التقاها وأبلغها بمضمون مباحثاته في القاهرة، كانت لديه قناعة كبيرة بأن «أوباما» ربما يغير من وجهة نظره بعد قراءة التقرير الذي أعده عن حقيقة الأوضاع في مصر بعد زيارته للقاهرة ولقاءاته مع كبار المسئولين المصريين.

.. غير أن الصورة كانت على العكس من ذلك تمامًا!!

فعندما شارك «ويليام بيرنز» في مؤتمر «الأمن والسلام في أوربا» في أعقاب زيارته للقاهرة وتحدث عن أن مبارك يمكن أن يلعب دورًا إيجابيًّا في مستقبل مصر، أجرى الرئيس أوباما اتصالاً على الفور بوزيرة الخارجية كلينتون وطالبها بأن تراجع تصريحات «بيرنز» التي لا تعبر عن التوجهات الحقيقية للإدارة الأمريكية، وأعرب عن عدم رضائه عن هذه التصريحات، وساعتها أطلق «أوباما» وسائل إعلامه لتتحدث عن أن صفقات مريبة بين رجال مبارك وويليام بيرنز، كانت وراء تصريحاته التي صدمت الرئيس الأمريكي في هذا الوقت.

كانت رؤية كلينتون في سعيها إلى انتقال السلطة بشكل تدريجي في مصر تهدف إلى: استمرار مخطط عزل إيران، ومكافحة الإرهاب في المنطقة وإفشال مخططات تنظيم القاعدة والحفاظ على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ولذلك كانت قلقة من المجهول.

وعندما سُئلت كلينتون ومنذ اليوم الأول لاندلاع مظاهرات 25 يناير عن رأيها قالت: «إننا نؤيد الحريات الأساسية في التعبير عن الرأي للجميع، ونطالب كافة الأطراف بأن تتحلى بضبط النفس وتمتنع عن اللجوء للعنف، لكن تقديرنا أن الحكومة المصرية مستقرة وتبحث عن طرق للاستجابة للمطالب المشروعة ومصالح الشعب المصري».

كانت تلك هي وجهة نظر كلينتون منذ البداية، إلا أنها عادت وقالت فيما بعد «إنه ثبت لنا أن الأوضاع لم تكن مستقرة بما فيه الكفاية».

وفي مذكراتها التي نشرتها فيما بعد كشفت كلينتون عن وقائع الخلاف الذي جرى بين أوباما وقيادات أمريكية نافذة خلال الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي يوم 28 يناير 2011.

كانت كلينتون تتوقع وصول الإخوان للسلطة حال سقوط نظام مبارك ولذلك نصحت بالحذر، غير أن أوباما كان على النقيض من هذا الموقف تمامًا.

تقـول كلينتون فـي مذكراتها: «كانت جماعـة الإخوان قد وضعت نفسـها فـي المـكان الصحيح لسـد الفجوة التـي قد تنتج عن سـقوط النظـام، كان مبـارك قـد حـاول دفع الإخـوان تحـت الأرض، لكنهم ظلـوا يملكون أتباعًا في طول مصـر وعرضها، إضافة إلى بناء تنظيمي محكم، وقالت الجماعة إنها نبذت العنف، وبذلت بعض الجهد حتى تظهر في صورة أكثر اعتدالاً، لكن كان من المسـتحيل التنبؤ بالطريقة التي يمكن أن تتصرف بها الجماعة إذا وصلت للحكم».

وقالـت كلينتـون: «لقـد قلـت للرئيس أوبامـا إنه لو سـقط مبارك، فأعتقـد أن كل شـيء يمكـن أن يسـير علـى ما يـرام خـلال 25 عامًا، لكنني أعتقد أن الفترة من اليوم حتى نهاية هذه الأعوام ستكون شديدة الاضطراب بالنسبة للشعب المصري وللمنطقة ولنا».

كانـت كلينتـون قـد عبَّرت عـن وجهة نظرهـا تلك في هـذه الفترة من خـلال البرنامج التليفزيوني الأمريكي الأشـهر «واجه الصحافة»، وعندمـا سُـئلت عـن رأيها قالـت: «إننا نأمل فـي رؤية انتقال سـلمي ومنظـم لنظـام ديمقراطـي»، وتعمـدت وصـف الانتقـال بـ«المنظم» وليس «الفوري» للسـلطة، وذلك على الرغم من أن كبار رجال البيت الأبيض طلبوا منها التلميح بضرورة رحيل نظام مبارك.

وفـي هـذه الفتـرة كثَّفت هيـلاري كلينتـون مـن اتصالاتهـا بوزير الخارجيـة المصـري أحمد أبو الغيـط الذي كان وثيـق الصلة بالنائب

عمر سليمان، حيث أجرت اتصالاً معه في الرابع من فبراير 2011 بهدف دفع النظام إلى الإقدام على المزيد من الإصلاحات، إلا أن أحمد أبو الغيط ـ وفقًا لروايتها ـ قال لها: «إن الولايات المتحدة تسعى إلى إزاحة الرئيس مبارك من الطريق بلا هوادة دون النظر للعواقب»، وقال لها: «انظروا إلى ما يقوله الإيرانيون الآن».

كانت كلينتون تعرف أحمد أبو الغيط جيدًا، وكانت تنصت إلى كلماته بدقة، لقد قالت: إن مخاوف أبو الغيط من استيلاء الإسلاميين على السلطة كانت واضحة للغاية عندما قال لها «عندي حفيدتان، واحدة عمرها ست سنوات والأخرى في الثانية من عمرها، أريد لكل واحدة منهما أن تكبر لتصبح مثل جدتها، ولتصبح مثلك، لا أن ترتدي النقاب، تلك هي معركة حياتي».

كانت واشنطن في حالة ارتباك شديد، لم تكن هناك رؤية واضحة، مما يؤكد أن سير الأحداث قد فاجأ الإدارة الأمريكية في هذا الوقت.. لقد أدلى السكرتير الصحفي للبيت الأبيض يوم 26 يناير 2011 بتصريح يحدد فيه موقف البيت الأبيض من تظاهرات 25 يناير بالقول: «إن بلاده تساند مبارك لكون بلاده حليفًا قويًا».

وقد ظل هذا الموقف يتراوح في الضغط على طرفي الأزمة حتى اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في 30 يناير 2011 والذي تحدث فيه كبار المسئولين الأمريكيين مطالبين بصياغة استراتيجية

توفر دعمًا أمريكيًّا للإصلاح الديمقراطي، مع التأكيد على الحاجة إلى الاستقرار في البلاد بما يؤدي إلى انتخاب قيادة جديدة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

وقد ترجمت هذه الاستراتيجية خطواتها فيما عبَّرت عنه هيلاري كلينتون في مؤتمر «ميونخ» للأمن والسلام في هذا الوقت، حيث تحدثت عن انتقال آمن ومنظم للسلطة من مبارك لنائبه عمر سليمان، وبعدها تتفاوض حكومة انتقالية يرأسها سليمان مع رموز المعارضة لإصلاح الدستور وبدء التغييرات الديمقراطية.

غير أن موقعة الجمل في 2 فبراير واستغلالها على هذا النحو من الحلف الرافض لتوجهات كلينتون حسم الأمر، حيث عبَّر أوباما عن هذا الموقف بالحديث عن الانتقال الفوري للسلطة والقول «إن الانتقال المنظم يجب أن يكون ذا هدف، وسلميًّا، ويبدأ الآن».

كانت واشنطن على اتصال مستمر بالنائب عمر سليمان وكانت مطالب وتساؤلات الإدارة الأمريكية لا تتوقف، وكان سليمان يؤكد في كل اتصالاته معهم أن مصر ستتعرض لمخاطر شديدة حال حدوث انتقال فوري للسلطة دون إعداد لذلك، غير أن أوباما كان يردد دومًا: «إنه كلما تمسك مبارك بالسلطة كان من الصعب رحيله في اللحظة المناسبة».

حاولت الإدارة الأمريكية تحريض عمر سليمان واتخاذ خطوات من شأنها عزل مبارك في هذا الوقت، إلا أن سليمان كان يرفض المطالب الأمريكية ويحذر من خطورة السلوك الأمريكي المتصاعد والذي سيؤدي في نهاية الأمر إلى وصول الإخوان للسلطة.

كان عمر سليمان يدرك أبعاد المؤامرة والخديعة الأمريكية، وكان يعرف تمامًا حقائق الاتفاق الذي جرى بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان، ولذلك قدَّم عمر سليمان في هذا الوقت تقريرًا كاملاً إلى الرئيس مبارك يشرح فيه أبعاد مخطط الجماعة ورؤية واشنطن للأوضاع في مصر في مرحلة ما بعد مبارك.

كان تقرير عمر سليمان يشير إلى اتفاق الدوحة (عام) 2002 الذي وُقِّع بين جماعة الإخوان والإدارة الأمريكية، والذي تضمن التزام جماعة الإخوان باحترام اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية حال وصول الجماعة إلى السلطة في مصر.

وقد وقَّع هذا الاتفاق حينها عن الإخوان كل من «يوسف القرضاوي وطارق رمضان» ووقعه عن الإدارة الأمريكية «مارتن إنديك ومارك مولين».

ظل الصراع داخل الإدارة الأمريكية محتدمًا، مما دفع بنائب الرئيس الأمريكي «بايدن» إلى الاتصال بالنائب عمر سليمان يوم الثالث من فبراير 2011 ليطلب منه الاستعداد لتولي مهام السلطة

الانتقالية، ذلك أنه لم يعد أمام الرئيس مبارك سوى الرضوخ للأمر الواقع والبدء في إجراءات انتقال السلطة.

وفي هذا اليوم تحديدًا أصدر قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا بيانًا مشتركًا عبَّروا فيه عن قلقهم البالغ من جراء التطورات الخطيرة التي تشهدها مصر، ومن بينها استخدام العنف ضد المتظاهرين أو التشجيع عليه.

كانت واشنطن تبذل جهودًا حثيثة بهدف دفع العديد من بلدان المنطقة وخارجها إلى اتخاذ مواقف قوية ضد النظام الحاكم في مصر، كان أوباما مصرًا على إسقاط الرئيس مبارك ودفع البلاد نحو الفوضى مهما كان الثمن في المقابل.

وفي السابع من فبراير أدلى الرئيس باراك أوباما بحديث إلى قناة «فوكس نيوز» أكد فيه «أن مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات ضد نظام الرئيس المصري حسني مبارك»، وقال: «إن وقت التغيير قد حان، وإن الشعب المصري يريد انتخابات حرة نزيهة وحكومة تلبي مطالبه».

كان هذا التصريح حادًا وقويًا، ويبدو أن الرئيس المصري قد فهم الرسالة جيدًا، ولذلك بدأ يعيد التفكير مجددًا في نقل اختصاصاته للنائب عمر سليمان، إلا أن نجله جمال ظل يعرقل هذا الإجراء كما فعل ذلك من قبل.

في هذا الوقت انتشرت شائعة تقول إن جمال ووالدته وبعض أفراد أسـرة الرئيـس قد غادروا إلى لنـدن، إلا أن وزيـر الخارجية البريطاني نفـى ذلك فيما بعد، كما أن هناك شـائعات انطلقـت لتقول إن الرئيس مبـارك نفسـه قرر السـفر للعلاج فـي ألمانيا حتـى يتولـى النائب عمر سـليمان مهام السـلطة في البلاد، وإن الرئيس قـد لا يعود مرة أخرى، ويومها نفت الحكومة الألمانية وجود أي طلب رسمي أو غير رسمي يشير إلى حضور الرئيس مبارك للعلاج في ألمانيا.

فـي اليوم التالي لحديـث الرئيس أوباما لـ«فوكـس نيوز» كان عمر سليمان يدعو رؤساء التحرير إلى اجتماع خاص بالقصر الجمهوري، حضرنا في الحادية عشرة صباحًا، بدأ الحوار ساخنًا، حذر السيد عمر سليمان من أن الأوضاع قد تُفضي إلى انقلاب عسكري حال استمرار الحال على ما هو عليه.

يومها سألت النائب عمر سليمان في حضور رؤساء التحرير وقلت له: «لماذا لا يغادر الرئيس مبارك إلى ألمانيا ويترك المصريين يقررون شـئونهم بأنفسـهم؟ فردَّ عليَّ بالقول: «أنت رجل صعيدي، وأنا رجل صعيـدي، وتعـرف أنه مـن العيـب أن أطلب مـن الرئيس مبـارك هذا المطلب من الناحية الأخلاقية».

لقـد حكـى لي عمـر سـليمان بعدهـا كيف رفض الرئيـس مبارك نصيحـة قدمهـا له بعد أحـداث موقعـة الجمل وتدهـور الأوضاع في

البـلاد بأن يسـمح لزوجته وزوجتَـيْ نجليه جمال وعـلاء والحفيدين ومعهـم نجله عـلاء بأن يغادروا إلى خارج البـلاد خوفًا من التطورات الخطيرة التي تشهدها البلاد، يومها قال له مبارك: «لن أغادر أنا أو أي مـن أفراد أسـرتي مصر أبدًا، ليس لدينا شـيء نهرب منه، ولسـنا نحن الذين نهرب من المواجهة مهما كان الثمن في المقابل».

ظلت واشنطن تمارس ضغوطها حتى النهاية، حاولت فتح خطوط خلفيـة مـع النائب عمر سـليمان لدفعه إلى حسـم الأمـر، خاصة أنها كانت تعلم أن المشير حسين طنطاوي يرفض أي دور بديل، أو تصدُّر المشـهد بأي صورة كانـت، إلا أنها فوجئت بأن عمر سـليمان يرفض كل الإغـراءات ويصر علـى أن صاحب القرار الوحيد في هذا الشـأن هو الرئيس حسني مبارك وليس أحدًا غيره!!

لقـد حكى عمر سـليمان بنفسـه في حديـث تليفزيوني عـن طبيعة الحـوارات التـي أجرتهـا معـه وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة هيلاري كلينتـون لإقناعه بالقبول بانتقال السـلطة في البلاد فقال: «كانت هناك مكالمة هاتفية مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، ولكنها لـم تطلب أن يتنحى الرئيس مبارك الآن، ولكني أخبرتها أن هناك عملية تُجـرى وفـي نهايتها سـيغادر الرئيس، وأن جـزءًا صغيرًا من الشـعب المصـري يرغب في رحيل الرئيس مبارك على الفور، وهذا عدد قليل ومحـدود، وهو أمـر يتناقض مع ثقافتنا، ونحن نحترم رئيسـنا ونحترم أباءنا ونحترم الشخص الذي يعمل لصالح بلده كما فعل مبارك».

كان عمر سليمان يبدي مخاوفه من انتشار الفوضى في البلاد وسيطرة الإخوان على الحكم حال سقوط نظام مبارك ورحيله عن الحكم فجأة، ولذلك تحدث في هذا الأمر بصراحة في حديثه مع «كريستيان أمانبور» المذيعة الشهيرة بقناة (c.b.s) عندما قال لها: «لا نريد اضطرابات في بلدنا، عندما يقول الرئيس إنه سيغادر الآن، فمن سيتولى السلطة؟ عندما يقول الرئيس إنه سيغادر فمعناه أنه سيغادر، ولكن أعتقد أنه في ظل هذه الأجواء سيقوم آخرون ممن لهم أجنداتهم الخاصة بشكل من عدم الاستقرار في البلاد».

وفي هذا الحديث كان عمر سليمان واضحًا عندما قال إنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة حيث قال حرفيًّا ردًّا على سؤال: هل ستترشح للرئاسة حال تغير الظروف؟: «أنا أصبحت كبيرًا في السن، وفعلت الكثير لهذا البلد، وليس عندي أي طموح لتولي الرئاسة، فعندما طلبني الرئيس لتولي منصب النائب وافقت لمساعدة الرئيس في هذا الوقت الحرج».

ظلت واشنطن على موقفها حتى اللحظة الأخيرة، وكانت تدفع باستمرار التظاهرات للضغط على النظام حتى يقبل بأجندتها ويرحل عن الحكم.

لم تكن الإدارة الأمريكية ترغب في تولي «الجيش» مهام السلطة في البلاد، لكن مبارك في المقابل كانت لديه قناعة بأن تولي المجلس

الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد هو وحده الذي سيحمي الدولة من الانهيار الذي أعدت له واشنطن واستخدمت كافة الوسائل وعناصر الإثارة من أجل تحقيقه!!

لم تكن قطر بعيدة عن هذا المخطط، وكان مبارك يبدي دهشته من الموقف القطري المعادي لبلاده.

في عام2009 ، كانت الأزمة بين مصر وقطر على حالها، وفي هذا الوقت كان هناك لقاء مرتقب بين رشيد محمد رشيد وزير التجارة المصري وبين أمير قطر، لقد طلب الرئيس مبارك من رشيد أن يتعرف على الأسباب وراء استمرار الأزمة بين مصر وقطر، وأن يسمع حقيقة الموقف من الأمير شخصيًّا، وقال له: أبلغ أمير قطر أنني مستعد أن أزوره بنفسي أو يأتي إلينا في القاهرة في أي وقت.

وعندما فاتح رشيد محمد رشيد أمير قطر ـ في هذا الوقت ـ الشيخ خليفة بن حمد آل ثان، قال أمير قطر: إنه يرحب بزيارة الرئيس مبارك إلى بلده الثاني في أي وقت يشاء.

وبعد أن عاد رشيد محمد رشيد أبلغ الرئيس مبارك بما سمعه من أمير قطر، فقام الرئيس مبارك بالاتصال هاتفيًّا بالأمير الذي أبلغه أنه يرحب بزيارته إلى قطر.. فقال له مبارك: إمتى تكون فاضي؟ فقال الأمير: بعد يومين في انتظارك.

كان عمر سليمان غير مرتاحٍ لهذه الزيارة، كان يعلم أن قطر طرف في المؤامرة الدولية ضد مصر إلا أنه عندما فاتحه الرئيس في الزيارة.. قال فلنذهب لنستمع منه أسباب هذا العداء غير المبرر ضد مصر.

وعندما اتصلت مراسم رئاسة الجمهورية بالمراسم القطرية لمعرفة ترتيبات وجدول الزيارة، قال مدير المراسم القطرية إن سمو الأمير لم يبلغنا بالزيارة من الأساس وفي اليوم التالي اتصل مدير المراسم الأميرية في قطر بالمراسم المصرية وأبلغهم اعتذار أمير قطر عن استقبال الرئيس مبارك، وطلب تأجيل الزيارة إلى وقت لاحق.

أدرك مبارك أن قطر طرف في المخطط، وأن الحملة التي تقوم بها قناة الجزيرة ضد مصر، ليست بريئة أو ردًا على ما كان يشاع من أن مصر رفضت انقلاب الأمير الحالي على والده أو أنها تدعمه أو أنها تحاول تدبير انقلاب لعودته، كل هذه كانت حججًا غير منطقية، كان الأمر أبعد من ذلك بكثير..

لقد كان عمر سليمان أميل إلى هذا التحليل، الذي كان يقول بإن إطلاق الجزيرة في نهاية التسعينيات كان مرتبطًا بمخطط التجزئة والتفتيت في المنطقة، وتجاوز كافة الخطوط الحمراء، والسعي إلى التمهيد لإسقاط الأنظمة العربية الواحد تلو الآخر من خلال نشر المعلومات، واستخدام أساليب الإثارة في إبراز التناقضات التي يعج بها العالم العربي..

وعندما ذهب الرئيس مبارك في وقت سابق إلى قطر وزار قناة الجزيرة وقال لهم «معقول كل هذا الصراع يخرج من علبة الكبريت هذه»، كان يشير إلى أن قطر تريد إشعال النار في المنطقة، وأن حديثه عن علبة الكبريت لم يكن مرتبطًا بالمساحة المحدودة التي أقيم عليها مبنى قناة «الجزيرة» وإنما بالدور الذي تلعبه في إشعال الثقاب لتحرق المنطقة بأثرها..

كان عمر سليمان يعرف أن العلاقة بين الجزيرة والمخطط الأمريكي ومشروع الشرق الأوسط الجديد، هي علاقة الجزء من الكل ولذا عندما قامت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية بزيارة إلى قطر في 14 إبريل 2008 للمشاركة في منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، فإنها كانت تؤكد هذه المعاني، بأن العلاقة بين الطرفين أكبر بكثير من كونها علاقة تطبيع عادي بين الطرفين.

لقد قامت «ليفني» خلال هذه الزيارة بجولة على استوديوهات قناة الجزيرة والتقت بقيادات القناة وعلى رأسهم وضاح خنفر المدير العام للقناة يومها ذكرت صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية في عددها الصادر في 15 إبريل أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية اتفقت مع المسئولين عن قناة الجزيرة على فتح حوار بين القناة وإسرائيل، وأنهما ستشرعان في الأسابيع المقبلة في حوار على مستوى عالٍ بهدف تحسين التعاون بين إسرائيل والقناة.

كانـت «الجزيـرة» قـد أبهـرت العـرب والأجانـب بمهنيتهـا العالية ومعالجاتهـا الإخباريـة المتقدمة، لقـد قدمت نموذجًـا جديدًا للإعلام المرئي العربي، وكان الكثيرون يسمونها بـ: سي. إن. إن العرب، غير أن الأيام كشفت أن إنشـاء «الجزيرة» كان مرتبطًا بمخطط الشرق الأوسط الجديد في المنطقة، ولم تكن أمريكا أو إسـرائيل ببعيدة عن إنشـاء هذه القنـاة التـي لعبت ولا تزال تلعـب الدور الأخطر في سـيناريو الفوضى والتحريض على إسقاط الأنظمة ودول المنطقة الواحدة تلو الأخرى..

لقـد شـاركت عناصـر تنتمي إلى قنـاة الجزيـرة في أثناء ثـورة 25 يناير بـدور يحيط بـه كثير من الشـبهات، حيـث تولى بعضهـم مهمة تقديـم الأموال لبعـض عناصر البلطجـة والإثارة وبعـض المنظمات والحـركات التـي كان لها دورها المشـبوه في محاولة إسـقاط الدولة والتحريض ضد الشرطة المصرية.

وكانت القناة تنقل الأحداث من ميدان التحرير وغيره من المناطق وكأنهـا تحدد مسـار العمليات، حتـى أصبحت هي المصـدر الوحيد للمشـاهد المصري، الـذي ظن في هذا الوقت أن قناة الجزيرة تسـاند الثورة المصرية بهدف تحقيق أهدافها والانتصار للإرادة الشعبية.

لـم يكـن هـذا الـدور مقصـورًا على مصـر فقـط، بـل إن الجزيرة حصلـت كمـا يرى المواطـن العربي علـى توكيل «إثـارة الفوضى في العالم العربي».

لقد كانت أداة هامة في المؤامرة على تونس وليبيا وسوريا والعراق واليمن ودول الخليج، وهلم جرًّا، وكان أمير قطر، السابق أو اللاحق، هو فقط مجرد أداة في المخطط الذي استهدف الأمة العربية في إطار أجندة أمريكية إسرائيلية مرتبطة بمشروع «الفوضى الخلاقة» وإعادة رسم خارطة المنطقة!

الإنذار الأخير

فـي يـوم الأربعاء 9 فبرايـر 2011 ، دخل عمر سـليمان إلى مكتب الرئيس مبارك وقال له: الدنيا مولعة يا فندم.

قال الرئيس: حنشـوف حل، الأمور حتبقى كويسـة إن شاء الله ـ لا تقلق يا عمر.

أدرك عمـر سـليمان أن الرئيـس لايزال علـى ثقة أن مـا يجري في الشوارع والميادين، لن يكون له تأثير على نظام الحكم في البلاد، عاد إلى مكتبه، وبعد قليل جاء إليه جمال مبارك.

وقال له: أنا كلمت وزير الداخلية وكله تمام.. لا تقلق..

رد عليـه عمر سـليمان بعبارة واحدة وقال له: افتـح التليفزيون كي ترى حجم المظاهرات.

قال جمال مبارك: معلش كلهم حينصرفوا، ويرجعوا بيوتهم.

شعر عمر سليمان أن جمال مبارك لا يزال مصرًا على أن كل شيء سـيعود إلـى طبيعته، وأنـه لا يتوجب تقديـم تنازلات حقيقية تسـاعد

على إنهاء هذه المظاهرات وبعد قليل وصل المشير حسين طنطاوي، فدخـل ومعه عمر سـليمان إلـى الرئيس مبـارك، وكان ذلـك في نحو الثالثة عصرًا من نفس اليوم، وجلسا مع الرئيس واستطاعا إقناعه بنقل صلاحياتـه إلى نائبـه عمر سـليمان لتهدئة مشـاعر المتظاهرين، وافق الرئيس، وقال إنه سيلقي كلمة قصيرة تتضمن قرار التفويض..

خـرج عمر سـليمان من مكتـب الرئيـس، وطلب مـن المختصين تجهيـز الاسـتوديو لأن الرئيس سـيلقي كلمـة بعد قليـل، وبينما اتجه الاثنان إلى مكتب عمر سـليمان بالقصر الرئاسـي، كان اللواء حسـين كمـال يخرج مـن أحد المكاتـب، فقال له المشـير.. يا حسـين عندما يخرج الرئيس لإلقاء بيانه أبلغنا على الفور..

دخل عمر سـليمان ومعه المشـير طنطاوي إلى مكتب نائب رئيس الجمهوريـة، وتنـاولا غـداء خفيفًا، وظـلا ينتظران خـروج مبارك من مكتبـه لإلقـاء البيـان المنتظر، ظـل مبارك فـي مكتبه مـع نجله جمال وآخريـن حتـى السـاعة 5.15 مسـاء، ثم فجأة تـم فتح البـاب وغادر مبارك مكتبه إلى منزله دون أن يلقي البيان.

سـاعتها أدرك عمر سـليمان أن الرئيس لن يستجيب لأي مطالب، كان المشير طنطاوي غاضبًا، وقال لعمر سليمان في هذا الوقت، يبدو أن مصلحـة جمال فوق مصلحـة البلد، وهذا أمر لا يصح، واحنا لازم نحمي البلد، بأي شكل.

في اليوم التالي كان المشير طنطاوي يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون أن يبلغ الرئيس أو يدعوه أو يتشاور معه، وكان الهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

■■■

في العاشر من فبراير 2011 ، توصل اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة إلى معلومات تشير إلى احتمال وقوع صدام كبير بين المتظاهرين الذين تقودهم عناصر الإخوان وبين الحرس الجمهوري، أجرى اتصالًا صباح ذات اليوم باللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية.. حذر فيه من خطورة الوضع بالقول: الوضع خطير يافندم ولابد من اتخاذ إجراءات لوقف الدعاوى التي تنطلق لحصار القصر الجمهوري غدًا.

• عمر سليمان: أنا معاك إن الوضع خطير، ولكن للأسف يتم التعامل مع الأمور بطريقة تؤدي إلى استمرار الأزمة وليس حلها.

• اللواء مراد موافي: لابد من نقل اختصاصات رئيس الجمهورية إلى سيادتكم، ربما يهدئ ذلك من مشاعر الجماهير الغاضبة.

• عمر سليمان: أنت تعرف أن هناك حساسية خاصة عندي، وأنا لا أستطيع أن أطلب من الرئيس ذلك حتى لا يُفهم الأمر خطأ.

• اللواء مراد موافي: المسألة الآن أكبر من كل شيء، هناك خطر حقيقي على الدولة كلها، ولو حدث الصدام غدًا، سندخل في فوضى لا نهاية لها ولابد من حل.

• عمر سليمان: كلم المشير طنطاوي وشوف رأيه!!

أغلق اللواء مراد موافي الهاتف مع اللواء عمر سليمان وقام على الفور بالاتصال بالمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع في هذا الوقت، وقال له: كنت أتحدث منذ قليل مع النائب عمر سليمان، وقد حذرت من خطورة ما يمكن أن يجري غدًا حول قصر الاتحادية ولابد أن يكون هناك حل، قبل أن تحدث كارثة.

• المشير طنطاوي: أنا طبعًا أشاركك ذلك، ولكن للأسف لا أحد يريد أن يسمع الكلام، أنا خايف البلد تضيع.

• اللواء مراد موافي: ياريت نلاقي حل سريع، وأنا بطلب منك ياريت تبلغ الريس، وتطلب منه نقل اختصاصه للنائب عمر سليمان وتحذره من الخطر المتوقع.

• المشير طنطاوي: لا أنا لن أكلمه، كلمه انت، يمكن يسمع كلامك، إحنا في القوات المسلحة لن نتدخل ضد أحد، لازم يعرفوا إن الجيش لن يطلق رصاصة واحدة، ولازم الريس يلاقي حل، الحل في إيده هو فقط، وليس في يدي أو في يد النائب عمر.. حاول تكلمه انت وفهِّمه خطورة الوضع.

• اتصـل اللواء مـراد موافي بالرئيس مبارك بعـد أن أنهى مكالمته مع المشـير طنطاوي، وقال له: سـيادة الرئيس، الأحوال بتزداد سوءًا، وأظنك سـمعت بدعاوى الزحف للقصر الجمهـوري غدًا، إحنا لدينا تقارير بتقول إن الإخوان بيحرضوا على محاصرة القصر، وده حيكون أمر خطير.

• الرئيس مبارك: وتفتكر إيه حيكون موقف القوات المسلحة؟!

• اللـواء مـراد موافي: القوات المسـلحة لن تتدخـل يافندم، وأنا خايف على البلد من الفوضى أو الصدام مع الحرس الجمهوري.

• الرئيس مبارك: وانت شايف إيه؟!

• اللـواء مـراد موافـي: لابد من نقل الاختصاصـات للنائب عمر سليمان يمكن ده ينهي الأزمة.

• الرئيس مبارك: الليلة إن شـاء الله، حيكون فيه بيان للشعب، وأنا فعلاً قررت نقل الاختصاصات للنائب عمر سليمان.

انتهـى الحوار عند هذا الحد، كان المشـير طنطـاوي قد وجَّه دعوة إلـى المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة للانعقاد وتـدارس الأمر، ولـم يدعُ الرئيس مبارك لحضـور هذا اللقاء رغم كونـه القائد الأعلى للقوات المسـلحة، كان الجيش قد حسـم خياره، وكان هذا الاجتماع بمثابة الإنذار الأخير لرئيس الجمهورية.

وهكذا في صباح الخميس العاشر من فبراير 2011 ، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان اجتماعًا غير عاديٍّ، لحظة الصدام الكبير تطل برأسها، لم يكن الاجتماع الأول، لكن تصوير الاجتماع وإذاعته على شاشة التليفزيون دون حضور القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمر لا يخلو من دلالة، ورسالة تحمل معاني كثيرة، إنه الإنذار الأخير.

كانت النقطة الوحيدة على جدول الأعمال: «ماذا نفعل؟»، الرئيس لم يفِ بوعده، ولم يظهر على شاشة التليفزيون في السابعة من مساء أمس الأربعاء كما وعد، كان يفترض أن يعلن عن نقل اختصاصاته لنائبه عمر سليمان، يستجيب لمطالب الشارع، وينهي بذلك حالة الفوضى التي بدأت تزحف إلى جميع أنحاء البلاد.

«الوطن في أزمة والبلاد تمضي نحو الهاوية»، كانت كلمات أطلقها المشير في بداية هذا الاجتماع التاريخي والمهم، دار نقاش مطول استمر عدة ساعات، استمع المشير إلى تقييم القادة للحالة الراهنة، ورؤيتهم لدور القوات المسلحة في الساعات المقبلة، المشير يجيد فن الاستماع ، لكنه في كثير من الأحيان كان يبدأ النقاش ويعرف نهايته، أعضاء المجلس كانوا يدينون له بالولاء والاحترام، إنه الرجل الغامض العميق، هو يعرف تمامًا ماذا يريد، ليس مهمًّا أن يفصح عما يريد، لكنه حتمًا ينتصر لإرادته!!

كان المشير حذرًا صبورًا.. إنه لا يريد القفز على الواقع، هكذا تاريخه على مدى السنوات التي تولى فيها منصب وزير الدفاع منذ عام 91، كان شديد الحنق والغضب على سياسات جمال مبارك، كان يعرف أن كلماته تصل إلى أذني الرئيس، لكنه لم يكن مستعدًّا للصدام أو الانقلاب، لو أرادها فقد جاءته الفرصة أكثر من مرة.

في التاسع والعشرين من يناير كان الفريق سامي عنان «رئيس الأركان»، قد عاد لتوه من زيارة إلى الولايات المتحدة، كان دائم التواصل مع المشير من هناك، أدرك أن الأوضاع سوف تمضي إلى مزيد من التردي، بعد انهيار الشرطة ونزول الجيش إلى الشارع، توقع الفريق عنان أن البلاد سوف تمضي إلى الفوضى، إنه يعرف عناد الرئيس، ويدرك دور السيدة الأولى ونجلها جمال، لقد اقترح على المشير في هذا اليوم - التاسع والعشرين من يناير - القيام بانقلاب عسكري، ينقذ الدولة المصرية من الانهيار، ثم يعقب ذلك إجراء التغييرات المناسبة والإعداد لانتخابات رئاسية جديدة، كان الفريق سامي عنان يريد اختصار الزمن، لكن المشير رفض الاقتراح في هذا الوقت، وقال: علينا أن ننتظر، حتمًا الشعب سيجبره على التنحي.

كان الجيش قد توقف عن إصدار بياناته، كان البيان الأخير هو الصادر في 2 فبراير 2011، قبيل الاجتماع المهم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في العاشر من الشهر ذاته.. لقد أراد الجيش في هذا الوقت أن يقول للشباب إن رسالتكم قد وصلت، وإن مطالبكم قد

عُرفت، وإن الجيش والشعب قادران على أن يغيرا الموقف الحالي بالعزيمة والإصرار.

لم يكن الجيش راغبًا في إنهاء المشهد دون مكاسب حقيقية للشعب، لو أراد الجيش أن يدخل في صدام مع الشارع لفعلها، لكنه كان يدرك أن الأمور قد تنتهي بما آلت إليه الأوضاع في سوريا فيما بعد، سقف المطالب أصبح عاليًا، حده الأدنى حتى هذا الوقت نقل السلطة إلى النائب عمر سليمان.

كان الإخوان المسلمون يبعثون برسائل متعددة إلى صناع القرار، شبابهم في الميدان وقادتهم يعلنون استعدادهم للحوار، ثم يشاركون فيه، يرفضون حتى اللحظة الأخيرة رفع شعار رحيل الرئيس، كانت مطالبهم الأساسية: إنهاء حالة الطوارئ، الإفراج عن المعتقلين، إجراء إصلاحات سياسية وانتخابات جديدة للبرلمان.

مضت الساعات ثقيلة، الناس في حالة ترقب، والثوار يرفضون مغادرة الميدان، جماعة الإخوان تقف في منتصف الطريق، قد تتقدم للأمام خطوة أو تعود إلى الخلف خطوات، إنها تنتظر التطورات المقبلة، تسعى إلى إسقاط النظام لتحل محله، لكنها تحذر المواجهة والصدام.

■■■

أصبح أعضاء المجلس العسكري على يقين بأن استمرار الأوضاع علـى ما هي عليـه، قد يقود البلاد إلـى فوضى عارمة، اسـتمر اجتماع المجلـس ظهـر الخميـس 10 فبرايـر لعدة سـاعات، كانـت الأجواء محتقنـة، أحد أعضـاء المجلس الأعلـى طرح اقتراحًـا بالتحفظ على الرئيس في مكان آمن وتشـكيل مجلس رئاسي لإدارة شئون البلاد من عسـكريين ومدنيين، رفض المشـير طنطاوي الفكرة، وقال: «علينا أن ننتظـر التطورات المقبلة»، أكد رئيس الأركان سـامي عنان أن الجيش هـو صاحب القـرار على الأرض وسـيحافظ بكل ما يملـك على أمن البلاد ويسعى لإنقاذها من أي مخاطر.

كانت الدعوات قد انطلقت بالزحف إلى القصر الجمهوري صباح الجمعة لمحاصرتـه وإجبار الرئيس على الرحيل من منصبه، الحصار امتـد إلى مبنـى التليفزيون ومبانـي مجلس الوزراء ومجلس الشـعب ومجلس الشـورى، فقد الرئيس السـيطرة على المؤسسـات الرئيسـية للدولة، لكن هناك مَنْ يتخوف من أن يندفع مبارك في ظل حالة اليأس إلى إصدار قرار بعزل القيادات العسـكرية الرئيسة للجيش، لقد أصبح الطريق مفتوحًا لتطورات فجائية لا أحد يعرف مداها وأبعادها!!

بعد مناقشـات مطولة، واقتراحات متعددة، قرر المشير إذاعة البيان الأول للمجلـس الأعلى للقوات المسـلحة في اجتماعه يوم الخميس 10 فبراير، وفي السـاعة الخامسة وخمس وعشـرين دقيقة كان اللواء

إسـماعيل عتمان، مدير الشئون المعنوية، يطل من شاشـة التليفزيون المصري لإذاعة البيان التاريخي.

كان التليفزيـون المصري قد مهَّد لإصـدار البيان المهم، بالإعلان عنه أكثر من مرة، حبس المصريون أنفاسهم، كثيرون قالوا: لقد أمسك الجيش بالسلطة وانقلب على الرئيس، وفي الموعد المحدد كان البيان الأول غامضًا، لكنه أكد أن شيئًا ما يُعَدُّ من خلف ستار.

لقد أكد البيان: «إنه انطلاقًا من مسئولية القوات المسلحة، والتزامًا بحمايـة الشـعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصًا على سـلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم، وتأكيدًا وتأييدًا لمطالب الشعب المشـروعة، انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطـورات الموقـف حتى تاريخه وقرر الاسـتمرار في الانعقاد بشـكل متواصـل لبحث مـا يمكن اتخاذه من إجـراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموح شعب مصر العظيم».

هتـف المتظاهرون في الميادين للجيـش المصري، أدركوا مجددًا أنهم ليسوا وحدهم، وأن الساعة قد اقتربت، كان للبيان صدى كبير في تحفيزهم على الزحف إلى قصر الرئاسـة، كانـت التعليمات الصادرة مـن المشـير ورئيس الأركان «افتحـوا أمامهم الطريـق» لا تعرقلوهم، كان الحرس الجمهوري قد أعد أسـلاكًا شـائكة لمنع المتظاهرين من

الوصول إلى القصر، وكانت تعليمات المشير «يجب إزالة الحواجز، حتى يسمع الرئيس صوت الشعب، لا صوت المحيطين به»!!

■■■

كان مبارك قد أصبح مقتنعًا بضرورة حسم الأمر سريعًا، لقد أعدَّ عدته وكلَّف السفير سليمان عواد، المتحدث باسم الرئاسة، بإعداد بيان ينقل فيه الرئيس اختصاصاته لنائبه عمر سليمان.

عقد الرئيس اجتماعًا بحضور نجله جمال ووزير الإعلام أنس الفقي وزكريا عزمي والسفير سليمان عواد لمناقشة فحوى الخطاب ومضمونه، تم حذف بعض العبارات وتقديم أخرى، كان الخطاب طويلاً ومملًّا، راح الرئيس يؤكد مجددًا التزامه بما تعهد به سابقًا بكل الصدق والجدية كما قال، اعترف بأن نظامه ارتكب أخطاء عديدة، وقال إنه عازم على تصحيحها، قال إنه لن يرشح نفسه مرة أخرى للانتخابات الرئاسية، وإنه مستمر في ممارسة مسئوليته حتى يتم تسليم السلطة لرئيس منتخب في سبتمبر المقبل، قال إنه بصدد إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة ومتابعتها، وإنه أصدر تعليماته بالانتهاء من التحقيقات في سقوط الشهداء والجرحى وإحالتها للنائب العام، ثم راح الرئيس يتحدث عن نفسه وعن دوره في الدفاع عن الوطن منذ كان شابًّا صغيرًا.

وبعد المقدمة الطويلة قال مبارك: «إنني إذ أعي تمامًا خطورة المفترق الصعب، واقتناعًا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولاً فوق أي اعتبار؛ فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور».

في هذا المساء كنت أنا والصديق مجدي الجلاد وآخرون في لقاء مع الإعلامي عمرو الليثي استمر لـ 6 ساعات على الهواء في قناة «دريم» لتحليل التطورات والأوضاع التي تشهدها البلاد في ضوء البيان الصادر من المجلس العسكري، وعندما أذيع بيان الرئيس مبارك بدأت ردود الفعل تتوالى، وكان من رأيي أنا و«الجلاد» التحذير من خطورة الزحف إلى قصر الرئاسة؛ خوفًا من تردي الأوضاع وانفلاتها وقيام الحرس الجمهوري بالاعتداء على المتظاهرين، وكان وائل غنيم وآخرون قد أدلوا بتصريحات قريبة من هذا الطرح، إلا أنه وبعد رفض الميدان قرار مبارك بتفويض عمر سليمان والإصرار على الرحيل، أدلى وائل غنيم بتصريحات قال فيها إن تصريحاته السابقة جرى تحريفها.

في هذا الوقت المتأخر من المساء، جرى الاتفاق بين نائب الرئيس والمشير طنطاوي على ضرورة أن يغادر الرئيس مبارك إلى شرم الشيخ حتى يمارس نائب الرئيس صلاحياته الجديدة بحرية، ودون تدخل من الرئيس، وحتى لا يبدو الأمر أمام الشارع وكأنه سيناريو متفق عليه.

وعندما اتصل عمر سليمان برئيس الجمهورية وأبلغه بضرورة المغادرة إلى شرم الشيخ في اليوم التالي، خاصة أن المتظاهرين عازمون على الزحف إلى القصر الرئاسي، اعترض مبارك في البداية ثم عاد، وقال إنه سينظر في الأمر بعد صلاة الجمعة مباشرة.

في الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف ليل الخميس العاشر من فبراير، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وظل الاجتماع مستمرًّا حتى الثالثة والنصف فجرًا، كان العنوان الرئيسي للاجتماع «ماذا بعد قرار الرئيس بنقل اختصاصاته إلى النائب عمر سليمان؟».

كان الاتجاه الغالب في هذه المناقشات هو تحديد الموقف النهائي للقوات المسلحة في ضوء تطورات الأحداث التي ستشهدها منطقة القصر الرئاسي ظهر الجمعة 11 فبراير، إلا أنه تم الاتفاق على أن يُصدر المجلس الأعلى بيانًا يتعهد فيه بضمان تنفيذ المطالب الشعبية المعلنة.

وفي العاشرة من صباح الجمعة عقد المجلس العسكري اجتماعًا ثالثًا لمتابعة ردود الفعل وتطورات الأزمة، وأصدر في الحادية عشرة وخمسين دقيقة بيانه الثاني الذي أكد فيه أنه «في ضوء تفويض نائب رئيس الجمهورية باختصاصات الرئيس، وفي إطار مسئولية القوات المسلحة عن حفظ استقرار الوطن وسلامته فقد قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.

- إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.
- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولاً للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

تؤكد القوات المسلحة عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية؛ حفاظًا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم».

في هذا الوقت رحب مجموعة من شباب الثورة ببيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأصدروا بيانًا وقَّع عليه كل من وائل غنيم، مصطفى النجار، عمرو سلامة، محمد دياب، عبدالمنعم إمام، وعبدالرحمن يوسف، أكدوا فيه ترحيبهم ببيان القوات المسلحة رقم «2» الذي أكد ضمان إجراء الإصلاحات السياسية والتشريعية، كما أصدروا بيانًا تضمن 11 مطلبًا شعبيًّا، أبرزها:

- ضمان جدية التنحي الشرفي للرئيس مبارك، وعدم عودته لسدة الحكم تحت أي ظرف من الظروف.
- إنهاء حالة الطوارئ بأسرع وقت، وإعادة الانتخابات في كل الدوائر التي صدر بحقها أحكام قضائية ببطلان الانتخابات فيها.
- تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.
- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود، وقصر حق الترشح على فترتين.
- إطلاق حرية تكوين الأحزاب فورًا وأن تكون بمجرد الإخطار.
- إطلاق حرية الإعلام، وحق تكوين الصحف والقنوات الفضائية.
- إطلاق سراح المعتقلين، وملاحقة ومحاكمة المسئولين عن الجرائم في حق شباب مصر، وملاحقة وإيقاف رموز الفساد ومصادرة أموالهم التي سرقوها من قوت الشعب، وإعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس شفافة تمنع التغول والتعذيب وترهيب المواطنين.
- تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية حتى شهر سبتمبر، وتهيئ البلاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة، ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات

والضمانات تعديل المواد76، 77، 87 وكل المواد الأخرى التي تضمن الانتقال السلمي للسلطة، وأيضًا الرقابة على الانتخابات، وأن تُجرى عن طريق الرقم القومي، وتمكين القضاء من الإشراف الكامل عليها.

وقال البيان: «نؤكد ثقتنا في جيشنا، وقد أسعدنا بيان القوات المسلحة الأخير الذي تعهد بإتمام التحول الديمقراطي، ونحن نقبل بكل ما فيه ونؤكد النقاط الإحدى عشرة السابقة».

وقد نشرت صحيفة «أخبار اليوم» وغيرها من وسائل الإعلام البيان الذي أكد قبول هؤلاء الشباب بقرار الرئيس بنقل الاختصاصات لنائبه عمر سليمان، وقبولهم إعلان التنحي الشرفي للرئيس مبارك شريطة عدم عودته لسدة الحكم مرة أخرى لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر المقبل. غير أن الإخوان حرضوا المتظاهرين على التوجه نحو القصر الرئاسي لإسقاط النظام بشكل كامل.

كان كل شيء ينذر بالمواجهة، قبيل صلاة الجمعة بقليل كان اللواء عمر سليمان يمارس مهامه من داخل القصر الرئاسي، وعندما بدأت طلائع المتظاهرين تزحف نحو القصر، نصحه معاونوه بأن يترك القصر على الفور؛ خوفًا من حدوث تطورات غير محسوبة قد تؤدي إلى اقتحام القصر الرئاسي.

خرج اللواء عمر سليمان بسيارته واتجه إلى مقر الحرس الجمهوري، حيث أدى الصلاة هناك، وكان معه الفريق أحمد شفيق وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية واللواء نجيب عبدالسلام، قائد الحرس الجمهوري، ود.زكريا عزمي، وبعد قليل حضر إليهم علاء مبارك فنصحه اللواء عمر سليمان بأن يصطحب والدته وشقيقه جمال وبقية الأسرة ويلحقوا بالرئيس مبارك الذي كان قد غادر منذ قليل بطائرة هليكوبتر من القصر الرئاسي إلى مطار ألماظة ومنه إلى شرم الشيخ وبصحبته صهره منير ثابت.

اقتنع علاء مبارك بنصيحة اللواء عمر سليمان، وبالفعل اصطحب زوجته ونجله عمر وغادروا في طائرة خاصة إلى شرم الشيخ، بينما أصرت سوزان ونجلها جمال على البقاء في منزل الأسرة الواقع في مواجهة القصر الرئاسي بالاتحادية.

في الواحدة والنصف ظهرًا اتصل اللواء عمر سليمان بالمشير طنطاوي، وأبلغه أنه قادم إليه هو والفريق شفيق لدراسة آخر التطورات والأوضاع التي تشهدها البلاد.

في هذا الوقت كان الرئيس مبارك قد وصل إلى شرم الشيخ وبصحبته مجموعة محدودة من رجال الحرس والسكرتارية وطبيبه الخاص وطباخه الخاص.

اتجه الرئيس على الفور إلى مقر إقامته، فرض الحرس الجمهوري إجراءات أمنية مشددة حول المكان، يبدو أن مبارك كان مطمئنًا إلى

أن الأمور ستدخل مرحلة الاستقرار بعد أن نقل كامل اختصاصاته إلى اللواء عمر سليمان.

كانت الأجواء في القاهرة والسويس والإسكندرية والعديد من المحافظات الأخرى تنبئ بموقف مختلف، حشود جماهيرية كبيرة تطالب الرئيس بالرحيل وترفض تفويض اللواء عمر سليمان، وتتدفق في الشوارع بلا حدود.

في مبنى وزارة الدفاع، كان اللقاء، لقد اجتمع: اللواء عمر سليمان نائب الرئيس والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء والمشير طنطاوي وزير الدفاع، لبحث كيفية مواجهة الموقف الراهن وتداعياته المتوقعة.

تحدث اللواء عمر سليمان عن توقعاته للتطورات المقبلة، قال إن الرئيس سافر إلى شرم الشيخ، ولكن هناك إصرارًا من بعض القوى، خاصة جماعة الإخوان، على إسقاط النظام نهائيًّا، وحذر من خطورة الفوضى العارمة التي يمكن أن تشهدها البلاد حال اقتحام القصر الجمهوري.

وأكد المشير طنطاوي أنه أصدر تعليماته إلى الحرس الجمهوري بعدم التصدي للمتظاهرين أو استخدام العنف ضدهم، إلا أنه شارك اللواء عمر سليمان في أن الأوضاع لاتزال على خطورتها، وأن الساعات المقبلة قد تشهد المزيد من التصعيد.

وقال اللواء عمر سليمان: «هناك قوى لا تريد انتقالاً سلميًّا للسلطة في إطار النظام، وهؤلاء صوتهم عالٍ، والجماهير محتقنة وليس لديها

ثقـة في أحد، لقـد كانت مطالبهم فـي البداية محدودة، ولكن بسـبب تباطؤ الرئيس في اتخـاذ القرارات ورضوخه لمواقف بعض المقربين منه، ارتفع سـقف المطالـب حتى وصل إلى نقـل الاختصاصات إلى نائـب الرئيس، ولكـن التأخر في القرار جعل الناس لا تثق في شـيء، ولذلك يطالبون برحيله عن الحكم نهائيًّا».

قـال الفريق أحمد شـفيق: «وفيها إيه؟ ما يرحل.. المهـم البلد، أنا أقترح إنك تكلمه وتقنعه، وانا على ثقة أن الرئيس عندما يعرف حقيقة الوضع سوف يستجيب على الفور».

• نظر اللواء عمر سليمان إلى المشير وقال له: «إيه رأيك يا سيادة المشير؟».. رد عليه: «أنا مع هذا الاقتراح والفريق سامي وكل أعضاء المجلس العسـكري، نحن نريد حسـم الأمر وإنهاءه، وهذا لن يتم إلا برحيل الرئيس، ولكن أنا أعرف أنه عنيد وقد لا يقبل!!».

• هنـا تسـاءل اللـواء عمـر سـليمان: «وماذا سـنقول لـه؟ وكيف سنبلغه؟».

• قال الفريق شـفيق: «أقترح أن تقوم أنت يا سيادة النائب بإبلاغه، أنت الأقرب إليه، وهو يثق فيك ثقة كبيرة، وعندما تشـرح له ما يجري حتمًا سيأخذ بنصيحتك».

• قال اللواء عمر سليمان: «أنا سأتحدث معه وأطرح عليه الصورة كاملة، ولكن علينا أن نجد مخرجًا دستوريًا للبديل الذي سيتولى السلطة في البلاد».

في هذا الوقت تم أخذ رأي أحد المتخصصين في القانون والدستور فكانت الإجابة: الخيار الوحيد والمقبول في هذا الوقت هو أن يتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام السلطة في البلاد بقرار من الرئيس واستنادًا إلى الشرعية الثورية، ولأن ذلك هو مطلب الرئيس مبارك.

كان المشير طنطاوي يبدو مترددًا، وبعد مناقشات قصيرة وافق على أن يتسلم المجلس العسكري السلطة من الرئيس، خاصة أن عمر سليمان قال له: ليس أمامنا من خيار.. اتفق الحاضرون بعد أن يصلوا إلى اتفاق مع الرئيس أن يجلسوا لطرح رؤيتهم للفترة المقبلة.

أمسك اللواء عمر سليمان بالهاتف الأرضي، اتصل بقصر الرئاسة، طلب منه توصيله على الفور بالرئيس مبارك في شرم الشيخ، كان على الجانب الآخر اللواء حسين محمد من سكرتارية الرئيس، والذي سافر معه إلى شرم الشيخ، وكانت المكالمة التاريخية.

■■■

.. كتم الحاضرون أنفاسهم، تركزت العيون على اللواء عمر سليمان وهو يمسك الهاتف في انتظار مكالمة رئيس الجمهورية الذي غادر لتوه إلى شرم الشيخ.. كان المشير طنطاوي يشعر بعبء

الأزمة ومخاطرها، كانت الجماهير مستمرة في زحفها باتجاه القصر الجمهوري، والحرس الجمهوري في حيرة من أمره، ومخاوف اقتحام القصر الجمهوري تتصاعد، إلا أن تعليمات قائد الحرس اللواء نجيب عبدالسلام كانت واضحة، لا صدام مع المتظاهرين.

بعد قليل بدأ النائب عمر سليمان حديثه مع الرئيس مبارك، شرح له الأوضاع وخطورتها، قال له: «إن الموقف الأمني يزداد صعوبة، ولا بد من البحث عن حل خوفًا من تردي الأوضاع وحدوث انفلات وفوضى عارمة».

كان مبارك يظن أن قرار نقل اختصاصاته لنائبه، يمكن أن يهدئ الأجواء، ويدفع المتظاهرين إلى العودة لمساكنهم، بدا الرئيس مندهشًا، بادر على الفور بالقول: «وما الذي يمكن أن أقدمه؟ لقد تركت القاهرة وجئت إلى شرم الشيخ، لم تعد لي أي سلطة، السلطة انتقلت إليك».

- عمر سليمان: «ولكن الأوضاع تزداد تدهورًا يا ريس.. لازم نشوف حل».
- الرئيس: «فيه إيه تانى؟!».
- عمر سليمان: «لأ الوضع صعب جدًّا!!»
- الرئيس: «أنا قدمت كل ما عندي وفوَّضتك في كل المسئوليات، إتصرف انت، البركة فيك».

• عمر سليمان: «الناس رافضة التفويض يا ريس».

• الرئيس: «ليه.. عاوزين إيه؟ أنا تركت كل حاجة وجيت على شرم الشيخ، إيه المطلوب مني أكتر من كده؟»

• عمر سليمان: «الناس موش مقتنعة، وبتقول إن دي تمثيلية!!».

• الرئيس: «تمثيليه إزاي يا عمر؟ بالذمة ده كلام؟ أنا موش عاوز حاجة، أنا خلاص حرتاح من المسئولية والحكم ومشاكله.. إتصرف انت!!».

• عمر سليمان: «أتصرف إزاى يا ريس؟ المتظاهرين بيرفضوا أي قرار، وغير مقتنعين بأي كلام.. افتح التليفزيون يا ريس».

• الرئيس: «فيه إيه في التليفزيون؟».

• عمر سليمان: «الجماهير تزحف إلى القصر الجمهوري وتحاصره».

• الرئيس: «طب والباقيين رأيهم إيه؟!».

• عمر سليمان: «هذا ليس رأيي وحدي، هذا رأي جماعي، أنا موجود وإلى جواري الفريق أحمد شفيق والمشير طنطاوي، كلنا متفقين على هذا القرار».

• الرئيس: «طيب، إذا كان مفيش غير كده، ابعت لي التليفزيون، واكتب الصيغة علشان أقولها في خطاب قصير للناس».

• عمر سليمان: «مفيش وقت يا ريس.. إزاى أبعت التليفزيون لشرم الشيخ ونظل منتظرين» الأوضاع في البلاد تتفاقم، وأنا خايف أحسن البلد تدخل في بحور من الدم، أرجوك يا ريس عاوزين نخلص».

• الرئيس: «إنت عارف يا عمر أنا ولا عاوز موت ولا عاوز دم، أنا سبت كل حاجة وجيت شرم الشيخ موش عاوز حاجة، بس قولى انت وضعك حيكون إيه بعد التنحي؟!».

• عمر سليمان: «أنا لا يهمني حيكون وضعي إيه، المهم ننقذ البلد وبأقصى سرعة».

• الرئيس: «طيب شوفوا الصيغة المطلوبة وقول لي، وخلي بالك لازم تدرسوها من الناحية الدستورية كويس، حتى لا تقعوا في حيص بيص».

• عمر سليمان: «إحنا حندرس الموقف من الناحية الدستورية وحكلمك».

• الرئيس: «وانا في الانتظار».

أبلغ اللواء عمر سليمان الحاضرين بتفاصيل ردود الرئيس التي كانوا يتابعونها بالقرب منه، قال لهم: «الرئيس لم يعترض على شيء، الراجل خايف على البلد وكان متجاوب رغم قسوتي عليه..!!».

.. كلف المشير طنطاوي اللواء ممدوح شاهين بالاتصال بأحد كبار المتخصصين في القانون والدستور والتشاور معه في الصيغة الدستورية المناسبة.

.. كانت المادة 76 من دستور 71 تضع تعقيدات عديدة أمام ترشح المستقلين لمنصب رئيس الجمهورية؛ فالمرشح يحتاج إلى تأييد 250 عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى، كما أنها تضع قيودًا على مرشحي الأحزاب واشترطت ضرورة أن يكون لكل حزب سياسي نائب في البرلمان كي يكون له الحق في ترشيح أحد أعضاء هيئته العليا، وكان ذلك يعني حرمان غالبية الأحزاب من الترشح وفقًا لهذه المادة.

أما المادة 189، فقد كانت تمثل عائقًا أمام إجراء التعديلات الدستورية بشكل سريع؛ لأنها نصت على أن «لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل»، ونصت المادة على أنه «إذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش الطلب بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، ثم يُعرض الأمر على الشعب للاستفتاء».

وكانت المادة 82 من الدستور هي الأخطر في سيناريو الأحداث التي كانت تشهدها البلاد، فقد نصت هذه المادة على أنه «إذا قام

مانع مؤقت يحول دون مباشـرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنـه نائـب رئيس الجمهوريـة أو رئيس الوزراء عند عـدم وجود نائب لرئيـس الجمهورية أو تعذر نيابة عنه، ولا يحوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدسـتور أو حل مجلس الشـعب أو مجلس الشورى أو إقالة الحكومة».

لقد تدارس المختصون في هذا الوقت هذه المواد الدستورية وكان مـن رأيهم أن الرئيس وحـده هو صاحب الحق في إجـراء التعديلات الدستورية، ولذلك وقَّع مبارك على إحالة هذه التعديلات إلى مجلس الشعب قبيل أن ينقل اختصاصاته إلى نائبه عمر سليمان، ولهذا السبب أيضًـا تـردد مبارك في حل مجلس الشـعب كواحد مـن مطالب الثورة على أسـاس أن المجلس ستوكل له مهمة تعديل الدستور حتى يجري تعديـل المواد التي تعوق إجراء انتخابات رئاسـية حرة ونزيهة تخضع لإشراف قضائي وتُزال من أمامها معوقات الترشيح.

كان مبارك يقول للمقربين منه في هذا الوقت إنه إذا تنحى عن السلطة فلـن تكون هنـاك إمكانية لإجراء التعديـلات الدسـتورية إلا عبر رئيس الجمهوريـة أو مجلـس الشـعب وفقًا لمـا ينص عليه الدسـتور، ولذلك طلب إمهاله فترة من الوقت لحين إجراء هذه التعديلات، ثم يجري حل مجلس الشـعب بعد أن يوافق عليها، وبعدها يُفتح الباب أمام انتخابات الرئاسة في شهر يوليو المقبل - أي بعد خمسة أشهر من تاريخه.

.. لقد أكد لي اللواء عمر سليمان أن مبارك لم يكن ضد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، إلا أنه كان يقول: «دعونا ننتهي من إجراء التعديلات الدستورية أولاً، ثم تجري الانتخابات الرئاسية تحت إشراف القضاء ومنظمات المجتمع المدني».

.. لم يكن أحد مستعدًّا أن يقرأ مثل هذه التفاصيل، كان هناك رأي عام برفع شعار واحد ووحيد «ارحل» دون أن يفكر الناس حتى هذا الوقت في: مَنْ هو البديل؟!».

كان كل من يغامر برأي مخالف في هذا الوقت يُتهم بـ«الخيانة والمتاجرة بدماء الشهداء»، وكانت عناصر الإخوان تحرض من خلف ستار؛ لأنها تعرف أنها ستكون البديل الوحيد للنظام في غياب وضعف القوى السياسية الأخرى، وكانت خطتها أن الجيش لن يستمر طويلاً في الفترة الانتقالية ومن ثم يجب الاستعداد بعد إسقاط النظام لتولي مهام السلطة في البلاد عبر الانتخاب المباشر.

.. كان اللواء عمر سليمان يدرك هذه الحقيقة، وكان يتوقع منذ البداية وصول الإخوان المسلمين لحكم البلاد وإقصاء كل مَنْ يخالفهم الرأي وصولاً إلى السيطرة والأخونة الكاملة لكافة مؤسسات الدولة.

■■■

كان الـرأي الدسـتوري الـذي أُبلـغ إلـى الثلاثـة الكبـار يقـول: لا خيـار سـوى تنـازل الرئيـس عن السـلطة للمجلـس الأعلـى للقوات المسـلحة اسـتنادًا إلى مبدأ الشـرعية الثورية، فهذا وحده الذي يمكن أن يمثل مخرجًا للأزمة، والمجلس الأعلى سوف يتولى بصفته الهيئة التأسيسـية مهام السـلطة التشـريعية والتنفيذية في البـلاد لحين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسـية في وقت لاحق، وكان مبارك مع هذا الاتجاه منذ البداية.

كانـت الصيغة التي جرى الاتفاق عيها تقول: «أيها المواطنون، في هـذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرر الرئيس محمد حسـني مبارك تنحيه عن منصب رئيـس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».

بعدهـا علـى الفور أعـاد عمر سـليمان الاتصـال مجـددًا بالرئيس مبـارك، وقال له: «لقد أعددنا الصيغة وهـي تتضمن تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة كما طلبت».

قـال مبـارك لعمـر سـليمان: «وهـذا هو المطلـوب، ولكـن أرجو اسـتبدال كلمـة (تنحيه عـن منصب رئيـس الجمهورية) كمـا ورد في البيان إلى (تخليه عن منصب رئيس الجمهورية)».

طلب مبارك من عمر سليمان ألا يذيع هذا البيان إلا بعد مغادرة سوزان مبارك ونجله جمال المقر الرئاسي إلى شرم الشيخ؛ حتى لا يتعرضا للإيذاء.

.. وافق عمر سليمان على ذلك وطلب من الرئيس أن يجري اتصالاته بهما لإقناعهما بالمغادرة فورًا.

قبيل أن ينهي عمر سليمان المكالمة سأل الرئيس، عما إذا كانت له أية طلبات أخرى؟!

• فقال مبارك: «لا أريد شيئًا، فقط خلوا بالكم من البلد».

• قال عمر سليمان: «ألا تفكر في السفر أنت والعائلة إلى الخارج؟».

• قال مبارك: «واسافر بره ليه؟ أنا حقعد في شرم الشيخ ولن أغادر مصر إلا للضرورة، ولكن لأعود مرة أخرى، وليس في جدولي الآن مغادرة البلاد».

• قال عمر سليمان: «نعطيك فترة أسبوع للتفكير».

• قال مبارك: «ولا أسبوع ولا غيره، أنا باقٍ في مصر».

• قال عمر سليمان: «طيب ما رأيك في أن تكون لك حصانة قضائية؟ لا أحد يعرف إلى أين يمكن أن تمضي الأمور».

• قال مبارك: «حصانة قضائية، ليه، هوه انا عملت حاجة؟ أنا ستين سنة وأنا بخدم مصر، أنا موش عاوز أي حصانة، لو كان هناك حاجة

غلط عملتها، أنا مستعد للمحاسبة.. أنا لو قبلت بالحصانة، معنى ذلك إن هناك شيء عاوز أتستر عليه».

عدل عمر سليمان صيغة البيان كما طلب مبارك، استدعى الفريق سامي عنان اللواء إسماعيل عتمان مدير الشئون المعنوية بالقوات المسلحة لتجهيز كاميرات التصوير، لقد جرى الاتفاق على أن يقوم اللواء سليمان بإلقاء البيان بنفسه، حتى يتأكد الناس أن ما جرى لم يكن انقلابًا عسكريًّا، وإنما قرار توافقي، بدليل أن نائب الرئيس هو الذي يلقي البيان، كما تم الاتفاق على أن يجري تسجيل البيان داخل مبنى وزارة الدفاع، وأن يقوم اللواء إسماعيل عتمان بتوصيل شريط الفيديو إلى مبنى التليفزيون ومتابعة إذاعته في السادسة مساء.

لقد جرى التسجيل في الساعة الرابعة من بعد عصر الحادي عشر من فبراير، ثم تسلَّم اللواء إسماعيل عتمان شريط الفيديو ومضى ومعه سائقه إلى مبنى التليفزيون على كورنيش النيل لإذاعته في الوقت المحدد.

قبيل أن يغادر هو وسائقه، قال له الفريق سامي عنان: «أنت الآن في مهمة خطيرة، يتحدد في ضوئها مستقبل البلاد، ابذل كل جهدك وحافظ على السرية الكاملة، وأتمنى أن تكون جاهزًا قبل السادسة مساء، ولا تذع شريط الفيديو إلا بعد أن أتصل بك».

■■■

.. كان كل شيء قد اكتمل، قبل التسجيل بقليل جرى الاتفاق بين الأربعة الكبار على تشكيل مجلس رئاسي يدير شئون الحكم كهيئة تنفيذية إلى جانب المجلس العسكري، وتم الاتفاق على أن يشكّل المجلس الرئاسي من خمسة أشخاص هم:

1 ـ المشير حسين طنطاوي رئيسًا للمجلس.

2ـ اللواء عمر سليمان نائبًا لرئيس المجلس.

3ـ الفريق أحمد شفيق عضوًا بالمجلس.

علاوة على اثنين آخرين يتم اختيارهما.

■■■

في هذا الوقت أجرى اللواء عمر سليمان اتصالات متعددة بجمال مبارك، طلب منه خلالها اصطحاب والدته والمغادرة إلى شرم الشيخ للحاق بوالده، لم يبلغه حتى هذا الوقت بقرار الرئيس مبارك بالتخلي عن السلطة، كما أن مبارك تعمد عدم إبلاغ نجله أو زوجته وإنما طلب منهما ضرورة الحضور سريعًا إلى شرم الشيخ.

لقد ظل عمر سليمان يلحُّ على جمال مبارك مرات عديدة، إلا أن نجل الرئيس كان يبلغه في كل مرة أن والدته ترفض المغادرة وتقول: «لن أترك بيتي».

وفي نحو الخامسة إلا الربع أبلغ جمال مبارك اللواء عمر سليمان بأنه سيغادر هو ووالدته بعد قليل إلى شرم الشيخ.

كانت الحشود الجماهيرية قد تزايدت في الشارع الذي يفصل بين قصر الاتحادية ومقر الرئيس، شعر جمال مبارك بالخطر، إلا أن والدته ظلت على رأيها، وفي الخامسة مساء اضطر جمال أن يدفع بوالدته بكل قوة إلى سلم الطائرة الهليكوبتر التي غادرت المقر الرئاسي في الخامسة وعشر دقائق متجهة إلى شرم الشيخ.

■■■

وصل اللواء إسماعيل عتمان إلى ميدان عبدالمنعم رياض القريب من مبنى التليفزيون، كانت الحشود غفيرة أمام مبنى ماسبيرو، وضع الشريط داخل «الزنط»، شاهده المتظاهرون، حملوه على الأكتاف، دخل إلى مبنى التليفزيون، التقى عبداللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار، أبلغه أن هناك شريط فيديو مطلوب إذاعته، لم يفصح له عن مضمون الشريط، ظل إلى جواره في انتظار مكالمة الفريق سامي عنان.

قبيل السادسة مساء بقليل، دقَّ جرس الموبايل، وكان على الجانب الآخر الفريق سامي عنان، قال له بلهجة قوية: «في السادسة مساء بالضبط عليك أن تذيع شريط الفيديو، أليس كل شيء تمامًا».

.. ردَّ اللواء إسماعيل عتمان: «بلى، كل شيء تمام يا افندم».

وفـي السادسـة مسـاء كان اللـواء عمـر سـليمان، يطل من شاشـة التليفزيـون المصـري، ليقـرأ بيانْ تخلـي الرئيس عن السـلطة، انفجر النـاس بالهتـاف «الجيـش والشـعب إيد واحـدة»، اختلطـت الدموع بالفرحة، عمَّت الاحتفالات أنحاء الوطن، نسي الناس كل شيء، ولـم يفكر أحد ماذا تخبئ الأقدار.

■■■

بعد إذاعة الإعلان، كان طبيعيًّا أن يسأل النائب عمر سليمان المشير طنطاوي عن موعد اللقاء الذي سيجري خلاله تنفيذ ما جرى الاتفاق عليـه.. كان مـن رأي المشـير أن يتم اللقاء في الثانية عشـرة من صباح اليـوم التالي السـبت 12 فبراير، مضـى النائب عمر سـليمان والفريق أحمد شفيق كل إلى وجهته، تم الاتفاق على استمرار أحمد شفيق في منصبه كرئيس للوزراء.

فـي مسـاء هذا اليـوم التقى المشـير طنطـاوي بالمستشـار ممدوح مرعـي وزيـر العـدل والمستشـار فـاروق سـلطان رئيـس المحكمـة الدسـتورية العليا، كان من رأي المشـير اختيار فاروق سـلطان رئيسًـا مؤقتًـا للجمهوريـة علـى أن تظـل السـلطة التنفيذيـة في يـد المجلس الأعلى للقوات المسـلحة لحين إتمام الإجراءات الدسـتورية، إلا أن المستشار فاروق سلطان أبدى اعتذاره، فتم التكتم على الأمر.

كانـت هنـاك آراء قد طُرحت في مسـاء هذا اليوم تقول إن تشـكيل المجلس الرئاسـي من شـأنه أن يثير أزمة عارمـة، خاصة أن الأوضاع السياسية والأمنية لم تستقر بعد.

ويبدو أن المشير اقتنع بوجهة النظر تلك، مما اضطره إلى تأجيل موعد اللقاء من الثانية عشرة صباحًا إلى السابعة مساء لدراسة الأمر بشكل أعمق.

وعندمـا جـرى الاتصـال بالنائـب عمـر سـليمان لإبلاغـه بتأجيل الموعـد، أدرك أن هنـاك تراجعًـا عما تـم الاتفاق عليه، إلا أنـه لم يبدِ رفضًا أو اعتراضًا.

فـي اليـوم التالي وصل النائب عمر سـليمان إلـى وزارة الدفاع في السـابعة مسـاء، وبعد قليل وصـل الفريق أحمد شـفيق رئيس الوزراء وفي الموعد المحدد، كان المشـير طنطاوي في الانتظار، حيث جرى حـوار بينه وبين النائب عمر سـليمان والفريق أحمد شـفيق وضح من خلاله أن المشير قد عدل عن فكرة المجلس الرئاسي.

وعندمـا طلب عمر سـليمان الإذن بالذهاب إلـى مكتبه في القصر الجمهوري كنائب لرئيس الجمهورية، قال له المشير: «قصر جمهوري إيه؟ إنت مكتبك معي هنا».

أدرك عمـر سـليمان أن الأمـر قد حُسـم، وأنـه لم يعد نائبًـا لرئيس الجمهوريـة، وعندمـا وصل إلـى منزله فوجـئ بتعطل تليفـون الخط الساخن، فأدرك أنه تم سحبه.

ومنـذ هذا الوقت التزم عمر سـليمان منزله، وبعد فتـرة بدأ يترد
مكتبه القديم في مبنى المخابرات العامة ثلاث مرات أسبوعيًّا على ا

■■■

عندمـا تخلـى مبـارك عـن الحكـم بفعـل الضغـوط التي مار
المتظاهـرون وقيـادة الجيـش، وصـل إلـى القاهـرة الشـيخ يو
القرضاوي، ليحتفل مـع جماعته بانتصار خطتهم، لقد قرر إلقاء
الجمعة التي أطلق عليها «جمعة النصر» في 18 فبراير بميدان التـ

لقـد قال لي عمر سـليمان: «كنت أتابع الموقف مـن بيتي، و
قناة الجزيرة تنقل الأحداث على الهواء مباشـرة، وسـاعتها أدرك
مصر سقطت في قبضة الإخوان، وأن يوسف القرضاوي يريد أن
نفسه كـ(مرشد للثورة) شأنه شأن الخميني».

قال عمر سليمان قمت بالاتصال ببعض المسئولين العسكريـ
هذا الوقت وحذرتهم من خطـورة المخطط، وقلت لهم: إن الإ-
يقدمون أنفسهم للشعب المصري وللعالم على أنهم «البديل» فع
أن تستعدوا للأيام القادمة.

كان عمر سـليمان علـى اطلاع بالاتصـالات الأمريكية مع ج
الإخوان، وعندمـا كانت تصل إليه التقارير عن الأجانب والأمري
الذيـن كانـوا موجوديـن فـي التحرير كان يـدرك أن الأيـادي الأ-
ليست بعيدة عن تلك الأحداث.

كان عمر سـليمان قد ترك الأمور تمضي، التزم الصمت، كان يتابع ويلتقي المشير طنطاوي بين الحين والآخر، لإسداء النصيحة في بعض الأمور، وكان المشـير يثـق في حرص نائب رئيس الجمهورية السـابق على ضرورة الخروج بكل السبل من المأزق الذي تعيشه البلاد.

بعد الثورة، سـافر اللواء عمر سـليمان لأداء فريضـة الحج ويومها تـرددت معلومات في بعض وسـائل الإعلام بأن اللواء عمر سـليمان تم اختياره ليعمل مستشارًا لولي العهد السعودي، فحزن عمر سليمان كثيـرًا، وقال إن علاقته بالإخوة السـعوديين أكبر من أي شـيء، وقال: «كيف يمكن لي بعد أن عملت نحو 20 عامًا مديرًا للمخابرات العامة في مصر أن أعمل في أي بلد آخر سـواء كان بلدًا شـقيقًا أو أي شـيء غير ذلك؟».

في هذا الوقت نفت المملكة العربية السعودية هذا الخبر المغلوط جملة وتفصيلاً، عندما صرح السـفير أحمد القطان سـفير المملكة في القاهـرة بعدم صحة هـذه الأنباء، وقال: «إن مقام اللواء عمر سـليمان أكبر من أن يشغل أي منصب في المملكة».

لقد سـافر عمر سـليمان في هذا الوقت بدعوة مـن الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس جهاز المخابرات السـعودية حينئذ، وكانت تلك هي المرة الخامسة التي يؤدي فيها فريضة الحج.

كان عمر سليمان يحرص على علاقته مع قادة المملكة، وكان أيضًا على تواصل مستمر مع قادة الإمارات وأبناء الشيخ زايد، خاصة الشيخ خليفة والشيخ محمد والشيخ هزاع بن زايد رئيس المخابرات وكان دائمًا يقول: «إنهم يمثلون قدوة في الكرم والأخلاق وحب الناس، وأنهم خير خلف لخير سلف».

في أول زيارة له إلى مصر في أعقاب ثورة 25 يناير التقى وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بالمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان المشير قد أعلن أن الجيش لا يرغب في الاستمرار في السلطة، وأنه ينتظر تسليمها إلى برلمان ورئيس منتخب.

وخلال اللقاء طرح وزير الخارجية السعودي اقتراحًا على المشير عندما قال له: «أعرف أنكم لا ترغبون في الترشح لرئاسة الجمهورية، وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء المجلس العسكري، لماذا لا تساعدون اللواء عمر سليمان للترشح، وفيه مميزات عديدة، فهو ابن المؤسسة العسكرية، وهو لديه قبول واسع في الشارع، والناس طالبت بترشحه في عام 2010 ووزعوا صوره في الشوارع؟».

ـ قال المشير: «هذا موضوع سابق لأوانه واللواء عمر سليمان موضع احترام من الجميع، ونحن لن نتدخل من قريب أو بعيد، وإذا كان هو يرغب في الترشح فلا أحد يستطيع أن يمنعه».

بعد زيارة الأمير سعود الفيصل للقاهرة، علم اللواء عمر سليمان بما جرى خلال مباحثاته مع المشير، فطلب مقابلة المشير في هذا الوقت ليوضح له الصورة وحتي لا يظن أن ما جرى كان باتفاق مع وزير الخارجية السعودي.

وبالفعل ذهب عمر سليمان إلى المشير طنطاوي في مكتبه بوزارة الدفاع وجلس معه وحيدًا وقال له: «أنا سمعت وعرفت أن الأمير سعود الفيصل كان هنا معك، وأن اسمي كان مطروحًا في الحوار بينكما، إن ما أريد أن أقوله لك يا سيادة المشير، إن دوري قد انتهى، وأنا لا أريد شيئًا من الدنيا، وإنه إذا كان الأمير سعود طرح اقتراحًا بترشحي لانتخابات الرئاسة فأنا لا علم لدي بذلك، ولا أريد شيئًا».

- قال المشير: «يا عمر انت تعرف قدرك وقيمتك عندنا والناس بتحبك، وأنا أثق في حرص إخواننا السعوديين على مصر وأمنها واستقرارها، وعمومًا إحنا كلنا دورنا انتهى، وبنحاول نوصل البلد لبر الأمان».

■■■

في هذا الوقت تحدث جمال مبارك مع عمر سليمان، وطلب منه التوسط لدى المشير طنطاوي حتى يعود هو ووالدته إلى القاهرة بدلًا من البقاء في شرم الشيخ، فقام عمر سليمان بالاتصال على الفور بالمشير طنطاوي وأبلغه بمطلب جمال مبارك، وبعد فترة وجد عمر

سـليمان اللواء عبدالفتاح السيسـي مدير المخابرات الحربية يتصل بـ
ويبلغه برفض هذا الطلب؛ لأن الأوضاع لا تزال خطرة في البلاد، كمـ
أن عودة أي من أفراد أسـرة مبارك في هذا الوقت سـوف تكون فرصة
ومبررًا لإثارة القلاقل في البلاد.

يومها تحدث عمر سـليمان مع المشـير طنطاوي مرة أخرى إلا أنه قـال له: «مـا قاله لك اللواء السيسـي صحيح وأرجـوك أن تبلغهم بأن يؤجلوا أي عودة لهم إلى القاهرة في هذا الوقت».

وكان عمر سـليمان نبيلًا في مواقفه فبعد الثورة مارسـت الحكومة الليبية الجديدة التي جاءت في أعقاب إسقاط حكم القذافي ضغوطها لتسـليم أحمـد قذاف الدم إلـى ليبيا بعد أن لجأ إلـى مصر، وقد اتصل أحد أعضاء المجلس العسـكري باللواء عمر سـليمان يسـأله عن رأيه فـي كيفيـة التعامل مـع هذا الملـف خاصـة أن الحكومـة الليبية تهدد باتخاذ إجراءات ضد مصر إذا لم تسلمها قذاف الدم.

لقد كان رد عمر سليمان قويًّا وحاسمًا، وقال: «أنا أحذر من خطورة الإقدام على تسليم أحمد قذاف الدم إلى الحكومة الليبية».

وحكى عمر سـليمان يومها عن دور أحمد قذاف الدم في مسـاندة مصـر ودوره فـي حرب أكتوبـر 1973 حيث كان واحـدًا من الضباط الذين قاتلوا في هذه الحرب.

وقـال: إن أحمد قذاف الدم لـم يخالف القوانين المصرية، ولذلك يجب رفض هذا الطلب لأنها ستكون سابقة خطيرة.

وقـد تـم الأخذ بهـذا الرأي مـن قبـل المجلس العسـكري في هذا الوقت، بل إن المشـير طنطاوي طلب تقديم كافة التسهيلات الممكنة للاجئين الليبيين إلى مصر.

ظل عمر سـليمان يتابع الموقف عن كثب، كان يذهب إلى المشير طنطاوي في مكتبه بين الحين والآخر، لكنه كان يتوقع استـمرار حالة الفوضى في البلاد، والتي حتمًا سـتؤدي إلى وصول الإخوان للسلطة بسـبب غياب الآخرين ودعم الأمريكيين للجماعة وممارسـة التهديد ضد البلاد وقيادتها في هذا الوقت.

الموت المفاجئ

لم يكن عمر سليمان يعاني المرض، كان حريصًا على متابعة حالته الصحية أولاً بأول، في يونية 2011 شعر بألم في القلب، فقام طبيبه الخاص د.حازم عبدالمحسن بعمل عملية «قسطرة»، لكنه وجد أن شرايين وعضلة القلب في أحسن الأحوال. لكنه في نوفمبر 2011، بدأ يفقد الكثير من وزنه، وبدأ يشعر بفقدان الشهية وبعدم رغبته في الطعام، في هذا الوقت طلب منه طبيبه الخاص إجراء بعض التحاليل والأشعات بمستشفى وادي النيل، لكنه وبدءًا من شهر يناير - ظهر أن هناك تجمعًا مائيًّا حول الرئة.

ويومها فسَّر طبيبه الخاص هذا الأمر بأنه شيء معتاد، خاصة أن عمر سليمان قد عاني وعكة برد قبلها، وبعدها بدأ يشكو من صعوبة التنفس، فقيل يومها إن ذلك بسبب وجود ماء على الرئة.. لكن عمر سليمان أصيب بـ«الشرقة» بعد ذلك والتي لم يعرف سببًا لها في هذا الوقت، فنصحه طبيبه بأن يسافر إلى ألمانيا في هذا الوقت، خاصة أن صوته بدأ يتغير، وأخذ «يشرق» كثيرًا.

كانت الحالة المعنوية والنفسية لعمر سليمان في أدنى درجاتها بعد استبعاده من انتخابات رئاسة الجمهورية، كان يدرك أن الخطر القادم على مصر أكبر من أن يتصوره عقل، كان قلقًا على الوطن ومستقبله بعد أن قرر الإخوان خوض انتخابات الرئاسة.

أدرك أن المخطط سيكون كارثيًّا، وكان أكثر ما يؤلمه أنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا في المواجهة، وبدأ المرض يحاصره، وكان وزنه يتراجع كثيرًا.

كان عمر سليمان يتمتع ببصيرة نافذة وتنبؤ بما سيحدث في مصر بحكم خبرته التراكمية، كان المشهد والسيناريو أمامه حاضرًا، ومن هنا بدأ يشعر أن مصر دخلت النفق المظلم وتتجه إلى المجهول، وكان هذا هو السبب في انهيار صحته ومناعته.

كان أحد أصدقائه «اللواء عبدالحميد» يسأله دومًا: لماذا لا تأكل ولا تتناول الأطعمة؟ فكان يقول له: «ماليش نفس»، ويقول اللواء عبدالحميد: «كان يجد صعوبة شديدة في بلع الطعام، وكنت أفعل المستحيل من أجل أن يتناول أكواب عصير البرتقال التي كانت تعوِّضه عن عدم الأكل».

كان عمر سليمان يتردد في هذا الوقت بشكل مستمر على مستشفى وادي النيل، وكان هناك خبير أجنبي التقاه في المستشفى ونصحه بالسفر إلى ألمانيا بسبب وجود تجمع ماء على الرئة يمكن أن تكون له آثاره الخطيرة.

وبالفعل سافر عمر سليمان بصحبة د.علاء العزازي إلى ألمانيا في 24مايو2012 ، كان الهدف الرئيسي من وراء الرحلة العلاجية هذه المرة هو معرفة أسباب «الشرقة» التي باتت تؤثر على جهازه التنفسي.

وعندما وصلا إلى هناك اقترح عليه د.علاء العزازي أن يُجري فحوصات القلب للتأكد من سلامة قلبه.

كان الموعد هو الخميس، وبعد إجراء الفحوصات اتضح أن هناك ضعفًا في عضلة القلب وزيادة في المياه على الرئة، قام د.علاء العزازي بالاتصال على الفور بالدكتور حازم عبدالمحسن الطبيب الخاص في القاهرة وأبلغه بنتيجة الفحوصات، لكن الدكتور حازم وبعد فحص نتيجة الكشف قال: إن الطبيب الألماني أخطأ في نسبة كفاءة عضلة القلب، وقال: «إن كفاءة العضلة كانت 60٪، فكيف يقول إنها 40 ٪؟».

كان هناك موعد آخر صباح يوم الجمعة لعمل مسح على الجسم، واكتشاف ما إذا كانت هناك أورام أم لا.

في الصباح الباكر قام د.علاء العزازي بالمرور على غرفة اللواء عمر سليمان لاصطحابه إلى المستشفى، فبمجرد أن التقاه قال له: «إنت فين يا علاء .. ده أنا إمبارح ما نمتش؛ لأني لا أستطيع أن آخد النفس».

ـ قال له د.علاء العزازي: سوف نذهب إلى الأطباء المتخصصين.

هبطا معًا من الفندق، تقدم د.علاء العزازي واستبق اللواء عمر سليمان بخطوات معدودة حتى يستطيع أن يأتي إليه بالتاكسي الذي سيقلُّهما إلى المستشفى.

وعندما عاد د.علاء وجد اللواء عمر سليمان يجلس وحيدًا على أحد الأرصفة ينتظر التاكسي.

ركب معه، واتجها إلى المستشفى، وقال عمر سليمان: «قل للسواق يشد حيله يا علاء، أنا موش قادر آخد نفسى، أنا تعبان خالص».

أمسك د.علاء بيد اللواء سليمان، وجد نبضه ضعيفًا ولونه بدأ يتغير، وما إن وصلا إلى المستشفى حتى ازرقَّ لون الوجه و كاد القلب يتوقف.

ظلَّا في المستشفى لمدة أسبوع تقريبًا، ولم يزر أي مسئول من السفارة المصرية في ألمانيا النائب عمر سليمان رغم معرفتهم بوجوده للعلاج في هذا المستشفى، فقط سفير دولة الإمارات العربية المتحدة زاره في المستشفى ثلاث مرات بتعليمات من الشيخ خليفة بن زايد والشيخ محمد بن زايد اللذين كانا يتابعان حالته أولاً بأول، كما أن الشيخ محمد ابن راشد رئيس الوزراء الإماراتى أرسل مبعوثًا خاصًّا إلى المستشفى لتقديم تحياته إلى اللواء عمر سليمان والاطمئنان على حالته الصحية.

وعندما بدأ أطباء المستشفى الألماني عمليات فحص اللواء عمر سليمان، فوجئوا بزيادة كمية المياه على الرئة، كما أن ضربات القلب لم تكن منتظمة، والضغط هبط كثيرًا، أما عضلة القلب فقد كانت في ضعف شديد.

قال الدكتور علاء العزازي في مكالمة هاتفية مع د. حازم عبدالمحسن الطبيب الخاص: «يبدو أن النائب أصيب بفشل في القلب».

كان عمر سليمان يجري الفحوص في رعاية الطوارئ، ثم صعد إلى رعاية القلب، حيث تم تقديم علاج له ليقلل من كمية المياه على الرئة، وفي يومين اثنين فقط نقص وزنه 8 كيلوجرامات.

في هذا الوقت اتصل المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري بالنائب عمر سليمان ليطمئن على حالته الصحية، واتصل به أيضًا الفريق سامي عنان، والفريق أحمد شفيق الذي كان يستعد لانتخابات الإعادة مع محمد مرسي.

لقد كاد قلب عمر سليمان في هذه الفترة يتوقف مرتين، فأعطاه الأطباء صدمات للقلب، لكنه ثبت للأطباء أن عمر سليمان مريض بفشل في القلب، وتم تشخيص مرض آخر يسمى «وهن العضلات» الخاصة بالبلع، والذي تسبب في عدم قدرته على بلع الطعام.

كان جهاز المخابرات العامة بقيادة اللواء مراد موافي يتابع حالة اللواء عمر سليمان أولًا بأول، وقد تحمل الجهاز كامل التكلفة المادية لإقامته بالمستشفى، وكان اللواء موافي دائم الاتصال به.

قبيل عودة عمر سليمان إلى القاهرة بيومين كان د.حازم عبدالمحسن قد وصل إلى ألمانيا لمتابعة الحالة جنبًا إلى جنب مع

د.عـلاء العزازي، وعندما التقى الأطباء هناك ليطمئن على الحالة قيل له: يجب أن يعود إلينا المريض خلال ثلاثة أشهر على الأكثر.

عاد عمر سـليمان وبرفقتـه كل من د.حازم عبدالمحسـن ود.علاء العـزازي إلى القاهرة يوم 3 يونية 2012 ، وكان عمر سـليمان قد قرر البقـاء في القاهرة لمدة سـتة أيام وبعدها يسـافر إلى (أبـو ظبي) ومعه حفيده.

وصـل عمر سـليمان إلى مطـار القاهـرة، وكان في انتظـاره اللواء حسـين كمال مدير مكتبه، وقـد أراد إبلاغه برسـالة خاصة من الفريق شفيق، حول التوقعات الانتخابية في الجولة الثانية التي ستبدأ في16 و 17يونية.

وقد أبلغ عمر سـليمان اللواء حسـين كمال أنـه سـوف يسـافر إلى «أبـو ظبي» ويريـد الابتعاد عن أجـواء الانتخابات في مصـر، فقال له اللواء حسين كمال: هل تريدني أن أحضر معك؟!

فقال له اللواء عمر سـليمان: أنا سـآخذ حفيـدي معي، خليك انت هنا لمتابعة الأوضاع والانتخابات وتبلغني بالتطورات أولاً بأول.

غادر عمر سليمان القاهرة ومعه حفيده زياد (ابن عبدالحميد أحمد حمـدي وابنتـه رانيا) إلى «أبو ظبي» في 9 يونيـة 2012، ثم لحقت به بعد ذلك زوجته وابنتاه داليا ورانيا وفرج أباظة زوج داليا يوم 21 يونية والأحفاد.

لقد قالت لي ابنته داليا: عندما سألني والدي عن الوضع في مصر وأخبار الانتخابات قلت له: لقد سمعت من شخصيات مهمة وقريبة من اللجنة العليا للانتخابات أن أحمد شفيق فاز في انتخابات الرئاسة، ففوجئت بأنه يقول لي: «إن محمد مرسي هو اللي حيكسب والنتيجة ستتغير».

قالت داليا: إنها أبدت دهشتها، وكان إلى جوارها والدتها وزوجها فرج وشقيقتها رانيا.

أما رانيا فقد قالت لي خلال جلسة حوار في منزل زوج شقيقتها داليا المهندس فرج أباظة وبحضور زوجها المهندس عبدالحميد أحمد حمدى: «إن والدي كان يقرأ الواقع بطريقة صحيحة جدًّا، وكان يعرف أن الخطر قادم على مصر».

وقالت رانيا: «عندما سمعت بالنتيجة النهائية للانتخابات ووصول مرشح الإخوان محمد مرسي للحكم، بكينا جميعًا وخفنا على مصر وعلى شعبها، وكان والدي حزينًا للغاية، ودخل مستشفى الشيخ زايد العسكري في اليوم التالي 25 يونية بعد أن حدث تدهور شديد في صحته بعد هذا الخبر».

ظل عمر سليمان في المستشفى من 25 يونية حتى الثاني من يوليو الذي كان يوافق عيد ميلاده، وقد تم إخضاعه لفحص دقيق، وتم أخذ عينات من دمه وإرسالها إلى ألمانيا للفحص والتحليل.

غادر عمر سليمان المستشفى، حيث ذهب للإقامة هو وأسرته في فندق «الفيرمونت» بـ«أبو ظبي»، جاء يوم عيد ميلاده في الثاني من يوليو حزينًا كئيبًا، وكان عمر سليمان يقول لأولاده دائمًا: «الذين انتخبوا الإخوان هم الذين سيُسقطونهم».

كانت لديه ثقة كبيرة في الشعب المصري وقواته المسلحة، كان يقول لهم: «لن يستطيع أحد أن يكسر إرادة هذا الشعب، وما دام جيش مصر قويًّا وموحدًا فلن تضيع مصر أبدًا».

سافر صديقه اللواء «عبدالحميد» إلى «أبو ظبي»، التقاه في فندق الفيرمونت، ولكن عندما رآه لم يعرفه؛ حيث كان قد فقد الكثير من وزنه، وعندما تمَّ إدخال اللواء عبدالحميد إلى الجناح الذي كان يقيم به عمر سليمان في الفندق، لم يستطع أن يقف على قدميه للسلام عليه، احتضنه اللواء عبدالحميد طويلًا، وكان مذهولًا من ضعف جسده بهذه الطريقة.

قبل أن يسافر عمر سليمان إلى «أبو ظبي» اضطر إلى أن يبدل طاقمًا من البدل من أحد محلات التجمع الخامس ثلاث مرات، في المرة الأولى كانت بدلته مقاس (58) وبعد يومين أصبح مقاسه (56) فأعاد البدل مرة أخرى، وعندما حاول ارتداءها بعد يومين آخرين كان مقاسه قد وصل إلى (54) فأعادها للمرة الثالثة، أما الآن في «أبو ظبى» فَقَدْ فَقَدَ الكثير من وزنه بطريقة غريبة ومقلقة.

نظر عمر سليمان إلى اللواء عبدالحميد، وقال له: «أنا أعرف أن شفيق فائز بنسبة 50.7 ٪، فماذا حدث؟ ولماذا أُسقط؟ ولمصلحة مَنْ»؟!

حاول اللواء عبدالحميد تهدئة خاطر اللواء عمر سليمان الذي كان حزينًا وغاضبًا، وقال سليمان: «لقد كان أحمد شفيق عندي أمس وكان في غاية الألم والقلق على مصر».

وراح عمر سليمان يحكي العديد من الوقائع التي شهدتها المرحلة الانتقالية، وهنا قال له اللواء عبدالحميد: أتمنى أن تهدِّئ من نفسك، المهم هو صحتك، فردَّ عليه بانفعال وقال: «المهم مصر يا عبدالحميد، ومصر دخلت في خطر وربنا يستر، وعمومًا كويس إني أنا شفتك دلوقتي، مين عارف»!!

قال: أنا مسافر بكرة ألمانيا، ومستشفى أبو ظبي قالوا لي: قبل ما تروح المطار، يا ريت تفوت علينا، علشان نقول لك تسافر أم لا.

ودَّع اللواء عبدالحميد صديقه الحميم عمر سليمان، وتمنى له الشفاء العاجل، وفي اليوم التالي ذهب عمر سليمان إلى المستشفى وقيل له: لا مانع من السفر إلى ألمانيا، وعندما تصل نتيجة التحليل سنبلغك بها.

وقبيل السفر إلى ألمانيا يوم 3 يوليو كانت كل من داليا ورانيا تريدان السفر مع والدهما، لكنهما اتفقتا على إجراء قرعة بينهما، حيث تسافر

إحداهما مع الوالد وتبقى الأخرى لرعاية الأبناء، وقد سافرت داليا مع والدها إلى ألمانيا.

كانت الحالة الصحية لعمر سليمان تتدهور بسرعة، ولم يستطع أن يتناول طعامه على الطائرة الإماراتية المتجهة إلى ألمانيا، وعندما وصلا إلى هناك لم يكن أحد في استقبالهما في المطار، ثم جاء إليهما بعد ذلك د.حازم عبدالمحسن طبيبه الخاص الذي أمضى ليلته معهما في الفندق، وفي اليوم التالي اصطحبه وذهب معه إلى المستشفى لإجراء بعض الفحوصات.

كان الطبيب الألماني يدرك خطورة الحالة الصحية للواء عمر سليمان، قال له: «إنه سوف يجري له عملية في القلب، ولكن بعد استقرار حالته الصحية»، وحدد له منتصف شهر سبتمبر لإجراء العملية، وكان التشخيص هذه المرة أيضًا «ضعفًا في عضلة القلب».

كان التدهور سريعًا في صحته، ولذلك وقبيل أن يغادر «أبو ظبي»، سأل صديقه اللواء عبدالحميد أطباء مستشفى زايد العسكري بـ«أبو ظبي» عن أسباب التدهور السريع، فقيل له: ربما يكون اللواء عمر سليمان قد تعرَّض لعلاج مكثف في زيارته إلى ألمانيا التي سبقت وصوله إلى «أبو ظبي»، وإنه ربما يكون قد تعرَّض لإشعاعات قوية أثرت على أجهزة المناعة.

تشكك اللواء عبدالحميد في الأمر، قال لنفسه: منذ ذهاب اللواء عمر سليمان إلى ألمانيا في زيارته التي تلت مقولته عن أنه سيرفع العمامة من على رأس مصر، وحالته الصحية تتدهور سريعًا يومًا بعد يومٍ.

بعد أن أنهى عمر سليمان فحوصاته الجديدة في ميونيخ بألمانيا قرر السفر إلى لندن، وفي مطار ميونيخ اضطر عمر سليمان وكريمته داليا إلى أن يمكثا في المطار 4 ساعات في انتظار السفر إلى لندن.

وعندما شعرت داليا بأن والدها قد أصيب بحالة إرهاق شديدة، طلبت منه العودة إلى الفندق، لكنه رفض وصمَّم على الانتظار لحين إقلاع الطائرة المتجهة إلى لندن.

وعندما وصلت الطائرة إلى لندن كانت ابنته عبير في انتظاره، كانت عبير تعيش مع زوجها أيمن القفاص في لندن منذ عدة سنوات، ولذلك كان عمر سليمان يحاول أن يقضي معها ومع أولادها أكبر قدر من الوقت.

وفي لندن رفض عمر سليمان أن يقيم مع كريمته في منزلها، ونزل في فندق «كلارج» في لندن، وكان في هذه الفترة مصممًا على أن يتجول في الشوارع ويذهب إلى الأسواق مع ابنتيه وعندما أصيب بإرهاق شديد، أدخلته عبير مستشفى لندن، حيث أجرى تحليلًا، فجاءت نتيجته غير مطمئنة، بعدما ثبت فيه تدهور الحالة الصحية لقلبه.

وعندما حاول الأطباء احتجازه في مستشفى لندن رفض ذلك بكل إصرار وصمم على الخروج منه وفي هذا الوقت سعت كريمته داليا

إلـى إقناعه بضرورة السـفر إلى الولايات المتحـدة الأمريكية لدخول مستشـفى كليفلاند بها، لكن طبيبه الخاص د.علاء العزازي حذَّر داليا من هذه الرحلة الطويلة وتأثيرها السلبي على صحته، وقال لها إنه من الممكـن أن يتعرض فـي هذه الأجواء إلـى أزمة قلبية داخـل الطائرة. وعندمـا قالـت داليا لوالدهـا إن دكتور علاء يرفض سـفره إلى أمريكا خوفًا على حياته، أجرى عمر سـليمان اتصالًا بالدكتور علاء العزازي وقـال لـه: «مالـك خايف ليـه يا دكتـور؟ أنا عمـري ما أذيـت حد في حياتـي، وأنا حطلع الطيـارة مهما كان الأمر، وثق أنني سـأموت على سريري كما مات أخي جمال، أو حموت شهيدًا، خليها على الله، وأنا مسافر أمريكا خلاص يوم 15 يوليو».

كانـت رانيا قد وصلت ورافقـت والدها مع داليا إلى أمريكا وهناك كان أيمن القفاص زوج ابنته عبير وراجي سليمان ابن شقيقه ينتظران.

عندمـا وصلوا إلى مستشـفى كليفلاند، نزلت الأسـرة فـي الفندق الملحـق بالمستشـفى، كان الوصـول ظهـر الأحـد 15 يوليـو، وفـي اليـوم الأول قضـى عمـر سـليمان ليلته في الفنـدق اسـتعدادًا لإجراء الفحوصات في اليوم التالي، ولـم يكن معه طبيبه الخاص.

وكانت غرفة داليا ورانيا ملحقة بغرفة والدهما، وعندما كان يشـعر بالتعـب في هذه الليلـة، كانتا تتوليـان القيام بمهمـة التنفس الصناعي بالأكسجين له لأكثر من مرة.

وفي اليوم التالي الإثنين 16 يوليو 2012 دخل عمر سليمان إلى مستشفى كليفلاند، وبدأ رحلة الفحوص والتحليلات، وكان في استقباله اثنان من الأطباء الأمريكيين، أحدهما سوري الأصل.

جلس معه الطبيب السوري وقال له: «أريد أن أتعرف عليك وعلى تاريخك مع المرض».

- قال عمر سليمان: أنا عمر محمود سليمان، مدير المخابرات المصرية ونائب رئيس الجمهورية السابق.
- قال الطبيب السوري: أنت مريض مهم جدًّا.. احكِ لي عن نفسك.
- قال عمر سليمان: «أنا رياضي طول عمري، كنت ألعب أسكواش وأعوم». وبدأ يحكي له عمر سليمان عن حالته الشخصية وتاريخه مع المرض.

وبعد ذلك جاء إليه الدكتور «راندال ستارينج» طبيب القلب الشهير في هذا المستشفى وبدأ في فحص حالته.

كان يعمل في الشئون الإدارية لهذا المستشفى مواطن مصري يُدعى «بشاي»، وكان والده قسيس كنيسة في كليفلاند يدعى «بيشوي»، وعندما عرف أن المريض هو عمر سليمان ظل يلازمه طيلة الوقت.

قبل أن يصل عمر سليمان إلى أمريكا بيوم واحد جاءت مكالمة من مستشفى زايد العسكري بأبو ظبي إلى كريمته رانيا، وقال لها الطبيب المختص: لقد وصلتنا نتيجة تحليل المرض من ألمانيا.

- سألت رانيا: وماذا كانت النتيجة؟

ـ قال الطبيب: إنه مرض «إميلويدوزيس» الذي يقلل المناعة في الجسم ويهاجمه، ولا يظهر تأثيره القاتل على الإنسان إلا بعد سنوات من الإصابة به، قد تصل إلى عشر سنوات تقريبًا.

كان الخبر صادمًا، حاولت تكتم الأمر، لكنها أبلغت الطبيب المعالج.

وفي مستشفى كليفلاند كانت الأسرة تذهب يوميًّا إلى عمر سليمان، وتجلس معه من 6 ـ 9 مساء كل يوم.

وفي يوم الأربعاء 18 يوليو ذهب المسئول الإداري «بشاي» للمستشفى إلى غرفة عمر سليمان للحديث معه، حكى له عمر سليمان ذكرياته عن حرب 1967، وقال له: «لقد جاءتني التعليمات بالانسحاب من موقعي، لم يكن هناك أي غطاء جوي، فتحدثت مع قائد القوات الجوية، وفوجئت بأنني أحدثه، وقال: مَنْ معي؟ قلت له: الرائد عمر سليمان. فقال: عاوز إيه يا بني؟ فقلت له: عاوز غطاء جوي لأحمي سريتي من الضباط والجنود».

وقال: «لقد قمتُ بتنفيذ خطة انسحاب السَّرِية من داخل سيناء، وكنتُ أقوم بتوصيل السرية على مجموعات إلى بر الأمان، ثم أعود مرة أخرى لأكمل مهمتي».

كان عمر سليمان يمضي غالبية وقته يتذكر ويحكي أجمل أيام حياته مع بشاي.

في هذا الوقت وبعد وصول نتيجة التحليل من ألمانيا، طرح د.علاء العزازي إمكانيةَ إجراء عملية زرع قلب، فقالوا له: «إن المرض منتشر في الجسم»، فلجئوا إلى واحد من أكبر أطباء العالم فقال لهم نفس الرأي أيضًا.

وفي يوم الثلاثاء قام «كونسولتو» مكون من عدد من الأطباء بفحص اللواء عمر سليمان مرة أخرى، وقالوا إنه سوف يعيش بهذه الحالة، ولكن شريطة أن يكون المجهود الذي يبذله محدودًا، رضي عمر سليمان بالأمر الواقع وتقبله بشجاعة نادرة.

في يوم الأربعاء 18 يوليو، ذهبت داليا ورانيا عمر سليمان إلى غرفة والدهما، وكان معهما أيمن القفاص وراجي سليمان، لقد ظلوا معه في هذا اليوم حتى الثانية عشرة مساء على غير العادة، حيث كانت الزيارة اليومية من 6 ـ 9 مساء.

وفي هذا المساء اتصل عمر سليمان بعبد الحميد أحمد حمدي زوج كريمته رانيا وأوصاه بمائدة الرحمن السنوية التي يقيمها للفقراء، وقال له: «أرجو أن تزيد من العدد هذا العام».

وفي نفس اليوم أبلغ الدكتور المعالج عمر سليمان بحقيقة مرضه، وفوجئ الدكتور بشجاعة الرجل الذي لم يهتز، بل تلقى الخبر بهدوء شديد، فقال الدكتور: «هذا رجل عظيم، ولديه إيمان حقيقي».

كان عمر سليمان على ثقة كاملة أن المرض لن يقهره، وأنه سيقاومه بروح معنوية عالية، وبرباطة جأش بلا حدود، لقد اتصل في هذا اليوم بمدير مكتبه اللواء حسين كمال، وطلب منه الاستعداد لفتح المصيف، حيث قرر العودة قريبًا جدًّا إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية للاستجمام.

ظل عمر سليمان يتسامر مع أسرته حتى الثانية عشرة مساء، وطلب منهم الذهاب إلى الفندق بعد أن تأخروا كثيرًا في هذا اليوم.

كان أيمن القفاص قد ترك رقم هاتفه في المستشفى لاستدعائه في حال حدوث أي طارئ، وفي نحو الثانية صباحًا اتصلت به إدارة المستشفى للحضور فورًا.

ارتدى ملابسه على عجل وبعد أن عرف أن عمر سليمان يحتضر، توجه على الفور إلى غرفتي داليا ورانيا وأبلغهما بأن والدهما في خطر.

ذهبوا جميعًا إلى المستشفى، وفوجئوا بالأطباء يجرون صدمات كهربائية لعضلة قلب اللواء عمر سليمان، بهدف تشغيلها.

استمرت الصدمات لنحو ثلث الساعة، بزيادة عشر دقائق على المعدل العادي، إلا أن عمر سليمان كان قد أسلم الروح إلى خالقها.

بكى الحاضرون على الراحل العظيم، بينما راح أيمن القفاص يجري اتصالاته بالجهات المسئولة في مصر.

اتصل جورج تينت رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية الأسبق وكان أول المعزين في وفاته؛ فقد كانت تربطه بالراحل علاقة طويلة - خاصة خلال الفترة التي تولى فيها رئاسة جهاز الـ«سي.آي.إيه».

اتصل اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة بالمشير طنطاوي لإرسال طائرة عسكرية لنقل الجثمان، إلا أنه ارتأى أن الوقت لن يسعف؛ لطول المسافة.

اقترح المهندس عبدالحميد حمدي أن يقوم بالتواصل مع أفراد العائلة لتأجير طائرة على حسابهم مهما كلفهم ذلك، إلا أن الشيخ محمد بن راشد رئيس وزراء الإمارات اتصل بهم وقال: «إن جثمان الراحل عمر سليمان لن يتحرك إلا في طائرة رئاسية وبعَلَم رئاسي».

قامت قيادة الإمارات والشيخ محمد بن راشد والشيخ محمد بن زايد بالتنسيق مع المخابرات العامة المصرية، وتم بالفعل إرسال طائرة إماراتية حملت الجثمان الطاهر إلى القاهرة.

كان التقرير يقول إن السيد عمر سليمان يحمل جواز سفر رقم 21011 صادرًا في 4 يونية2009، كما أن بطاقة دخوله إلى الولايات المتحدة حملت رقم 8373245 بتاريخ 15 يوليو2012 ، ودخل إلى المستشفى في 16 يوليو برقم70834723 ، وكان الطبيب

المسئول عن علاجه هو «راندال سي ستارينج» وقد تضمَّن التقرير المقدم من المستشفى «أن السيد عمر محمود سليمان الذي توفي عن عمر يناهز 76 عامًا وصل إلى المستشفى يوم الإثنين 16 يوليو، حيث تم اكتشاف إصابته بمرض «إميلويدوزيس».

كان أفراد الأسرة على متن الطائرة التي غادرت الولايات المتحدة يوم الجمعة تحمل الجثمان إلى القاهرة، ظلوا يقرءون القرآن ترحُّمًا عليه طيلة الرحلة بعد أن تم تغسيله في مسجد كليفلاند.

كان عمر سليمان يحب صوت الشيخ عبدالباسط عبدالصمد في قراءة القرآن، وكان دائمًا يصطحب شرائطه معه، ولذلك قام أفراد أسرته بتشغيل شرائط القرآن بصوت الشيخ عبدالباسط عبدالصمد خلال رحلة العودة بالجثمان إلى القاهرة، ومنهم ابنتاه داليا ورانيا وأيمن القفاص وراجي سليمان.

وفي مطار القاهرة كان ضباط ورجال المخابرات العامة المصرية في انتظار الجثمان، لفوا النعش بعلم مصر وحملوه على الأكتاف إلى سيارة نقل الموتى.

انتظر العشرات من المواطنين الجثمان في مطار القاهرة، واحتشد آخرون أمام مستشفى وادي النيل لاستقباله.

وبعد وصول الجثمان ودخوله ثلاجة مستشفى وادي النيل تم إلقاء نظرة الوداع عليه بعد أن كشف وجهه بحضور بناته الثلاث والمهندس

عبدالحميد حمدي زوج كريمته الثانية (رانيا) والمهندس فرج أباظة زوج كريمته الثالثة (داليا) والسفير أيمن القفاص زوج كريمته الأولى (عبير) وأيضًا بحضور د.حسين صبري مدير مستشفى وادي النيل وآخرين.

وفي عصر يوم الأحد 22 يوليو، احتشد الآلاف لوداع الراحل العظيم من مسجد آل رشدان بمدينة نصر.

كان محمد مرسي قد وعد بحضور الجنازة بعد نصائح من قادة الجيش، وأرسل رجال الحرس الجمهوري إلى مكان تشييع الجثمان، إلا أن الحرس الجمهوري انسحب بعد قليل.

كان المشير طنطاوي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحكومة ومدير المخابرات العامة يتصدرون مشهد الجنازة، وإلى جوارهم عدد كبير من كبار المسئولين.

حملني المشيعون على الأكتاف، ورحت أهتف «يسقط يسقط حكم المرشد»، «الإخوان والأمريكان قتلوا عمر سليمان»، كانت الجماهير تردد الهتاف بكل قوة.. وكان الناس يطلبون من المشير طنطاوي أن ينقذ البلاد من قبضة جماعة الإخوان.

كان السؤال المطروح هنا، هل حقًّا قتل الأمريكان والإخوان عمر سليمان؟!

لقد كان هذا السؤال مثار بحث شديد، التقيت مدير مستشفى وادي النيل، وأطباء آخرين، قابلت الطبيب الخاص للراحل عمر سليمان، والتقيت بنتيه رانيا وداليا وزوجيهما عبدالحميد أحمد حمدي وفرج أباظة، وسافرت إلى دولة الإمارات، والتقيت مقربين منه كانوا يتابعون حالته في مستشفى الشيخ زايد العسكري، قابلت مدير مكتبه اللواء حسين كمال، وبعضًا من أصدقائه المقربين ومن بينهم «اللواء عبدالحميد» وغيرهم، أبحث عن إجابة للسؤال المطروح!!

إن أحدًا لن يستطيع الجزم حتى الآن بما إذا كان السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق ومدير المخابرات العامة قد مات موتًا طبيعيًّا أم أنه تعرض لعملية قتل متعمد خلال إجرائه فحوصًا طبية في مستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة!

لقد ترددت روايات عديدة، بعضها يرجح الموت الطبيعي ، وبعضها يردد معلومات عن مؤامرة حيكت للسيد عمر سليمان بهدف التخلص منه بعد أن قال «أنا الصندوق الأسود» في شهر مارس 2012.

وكانت أكثر الروايات سذاجة، تلك التي بثها موقع «الجزيرة أون لاين» الذي ادعى أن اللواء عمر سليمان قد قتل داخل مبنى الأمن القومي السوري الذي جرى تفجيره، وقتل كل من فيه من القيادات الرئيسية للجيش والأجهزة الأمنية بالبلاد.. وقد ردد هذه الرواية عن موقع الجزيرة بعض الشخصيات الإعلامية والدينية، بل وصل الأمر إلى صدور بيان من الجيش السوري الحر يتبنى هذه الرواية.

والحقيقة أن الرواية تحمل من «السذاجة» قدر ما تحمل من الأكاذيب والادعاءات، فالرجل الذي يقولون إنه قتل في دمشق، ليس معقولاً أن يذهب به ميتًا ومحترقًا إلى الولايات المتحدة ويتم إدخاله في مستشفى كليفلاند، وتقبل الإدارة الأمريكية بهذه المسرحية الهزلية وهي التي تكنُّ عداء شديدًا للنظام السوري، فكيف تتواطأ معه، وتدخل الجثمان إلى أراضيها بكل هذه السهولة والسذاجة، لا لشيء إلا لتنفي أن عمر سليمان كان في دمشق، مع أنه من مصلحتها لو كان الرجل هناك لكشف النقاب عن تفاصيل ما جرى نكاية في النظام السوري أولًا.. ولكشف أبعاد الواقعة ثانيًا؟! إن هناك عددًا من الأسئلة التي تطرح نفسها في مواجهة هذه الرواية الكاذبة منها:

متى دخل عمر سليمان إلى سوريا، وهو الذي سافر من القاهرة إلى أبو ظبي، ومنها إلى ألمانيا ثم لندن، ثم إلى الولايات المتحدة يوم الإثنين 16 يوليو 2012 ، حيث دخل إلى مستشفى كليفلاند لإجراء بعض الفحوص الطبية، مع أن حادث دمشق وقع يوم الأربعاء 18 يوليو 2012 ؟!

ثم كيف وافقت الولايات المتحدة على نقل الجثمان إليها، إنقاذًا لماء وجه النظام السوري، وهي التي تبحث عن جميع أدلة الإدانة لتوجيهها إلى هذا النظام؟! وما مصلحة الولايات المتحدة في التستر على ذلك؟ وكيف قامت بتزوير الجوازات ومواعيد الدخول؟ كيف اتفقت مع مستشفى كليفلاند لتنفيذ هذه العملية؟! لقد أصدر مستشفى كليفلاند بيانًا تحدث فيه عن حالة السيد عمر سليمان والمرض الذي

أصيب به، ووقَّع على هذا البيان أساتذة وأطباء يعملون بالمستشفى، فهل كل هذا مجرد كذب وهراء؟!

كما أن السفارة المصرية في الولايات المتحدة تابعت عملية نقل الجثمان واطلعت على التقارير الطبية حول أسباب الوفاة وأرفقوا شهادة بذلك، فهل كل هذا أيضًا تواطؤ من السفارة المصرية مع الأمريكيين والسوريين؟!

لقد نقل الجثمان إلى القاهرة وأدخل مستشفى وادي النيل وتم الإطلاع على الجثمان للتأكد منه، فهل تواطأ مستشفى وادي النيل التابع للمخابرات المصرية أيضًا؟ وهل تواطأت أسرته أيضًا؟ ولمصلحة من؟!

هذا عن الرواية الأولى التي يتضح من خلال المنطق والمعلومات والتحليل أنها رواية مصطنعة وكاذبة تهدف إلى شغل الناس في شائعة هي بالتأكيد محض افتراء، دبرها عقل مريض.

دعونا نستبعد أيضًا الرواية التي تزعم اختفاء عمر سليمان في مكان أمين، بعد أن هدد الإخوان باغتياله.

فقد مضى الإخوان إلى غير رجعة، ولم يظهر عمر سليمان، كما أن أسرته تابعت حالته حتى الوفاة والدفن، وما يتردد في هذا الصدد هو من باب الزيف والبهتان، بالضبط كما حدث مع صدام حسين وغيره في أوقات سابقة.

إذن تبقى الحقيقة الوحيدة أن عمر سليمان قد انتقل إلى جوار ربه، ولكن الجدل الذي لا يزال دائرًا حتى الآن: هل مات من جراء المرض العضال، أم أنه تم اغتياله بأيدٍ آثمة؟!

لقد أجمع العديد من الأطباء أن حدة المرض قد تزايدت عند اللواء عمر سليمان بسبب حالة الحزن التي عاشها وهو يرى وطنه يخرب، والفوضى تسود، ومؤسسات الدولة أصبحت عرضة للانهيار، الواحدة تلو الأخرى.

كان عمر سليمان يعرف أبعاد المخطط وأهدافه؛ ولذلك كان القلق يساوره، والمخاوف تحاصره، والإحساس بضياع كل شيء يسيطر على المشهد أمامه.

وازداد حزن عمر سليمان قبيل الانتخابات الرئاسية بقليل، خاصة بعد استبعاده، وشعوره بأن قرار استبعاده لم يكن طبيعيًّا، وساعتها رفض أن يتحدث، وكتم آلامه، إلا أن مشاعر الحزن والحسرة ظلت تطارده، وهو ما انعكس على حالته الصحية منذ شهر إبريل 2012 ، الأمر الذي دعاه إلى السفر إلى ألمانيا في 24 مايو 2012 ، وهناك فوجئ طبيبه الخاص د.علاء العزازي الذي كان يرافقه بحدوث ضعف شديد في عضلة القلب.

ولاحظ د.العزازي أنه خلال شهري إبريل ومايو فقط كاد قلبه يتوقف نحو عشر مرات، تبدأ الأعراض بضيق في التنفس، ثم هبوط في الضغط، ثم تراجع في ضربات القلب، ثم رفرفة، ثم توقف مؤقت

للقلب، ثم استخدام الصدمات الكهربائية حتى يعود القلب إلى وضعه الطبيعي مرة أخرى.

كان السؤال المطروح في المقابل: هل هذا المرض الذي أصيب به عمر سليمان يؤدي إلى الوفاة سريعًا؟!

وكانت الإجابة من عدد كبير من الأطباء الذين التقيتهم: «لا».

- هل يمكن اكتشاف هذا المرض والذي يسمى «إميلويدوزيس» فجأة؟!

- هنا انقسم الرأي.. هناك من يرى أن هذا المرض يكتشف في مراحل متأخرة، وأنه يظهر لدى بعض الطاعنين في السن، وهناك من يرى أن اللواء عمر سليمان كان يقوم بإجراء التحليلات شهريًّا، وأنه كان يمارس رياضته «الأسكواش» حتى وقت قريب، وأنه أجرى عملية «قسطرة» للقلب ولم يحدث أن اشتكى من هذا المرض.

- كان السؤال الآخر، في اليوم الأخير للوفاة، كان اللواء عمر سليمان قد بدأ في التحسن، واستمر مع أسرته حتى الثانية عشرة مساء، وبعد ساعتين تم إبلاغ السفير أيمن القفاص زوج كريمته «عبير» بأنه يحتضر، فكيف حدث ذلك؟!

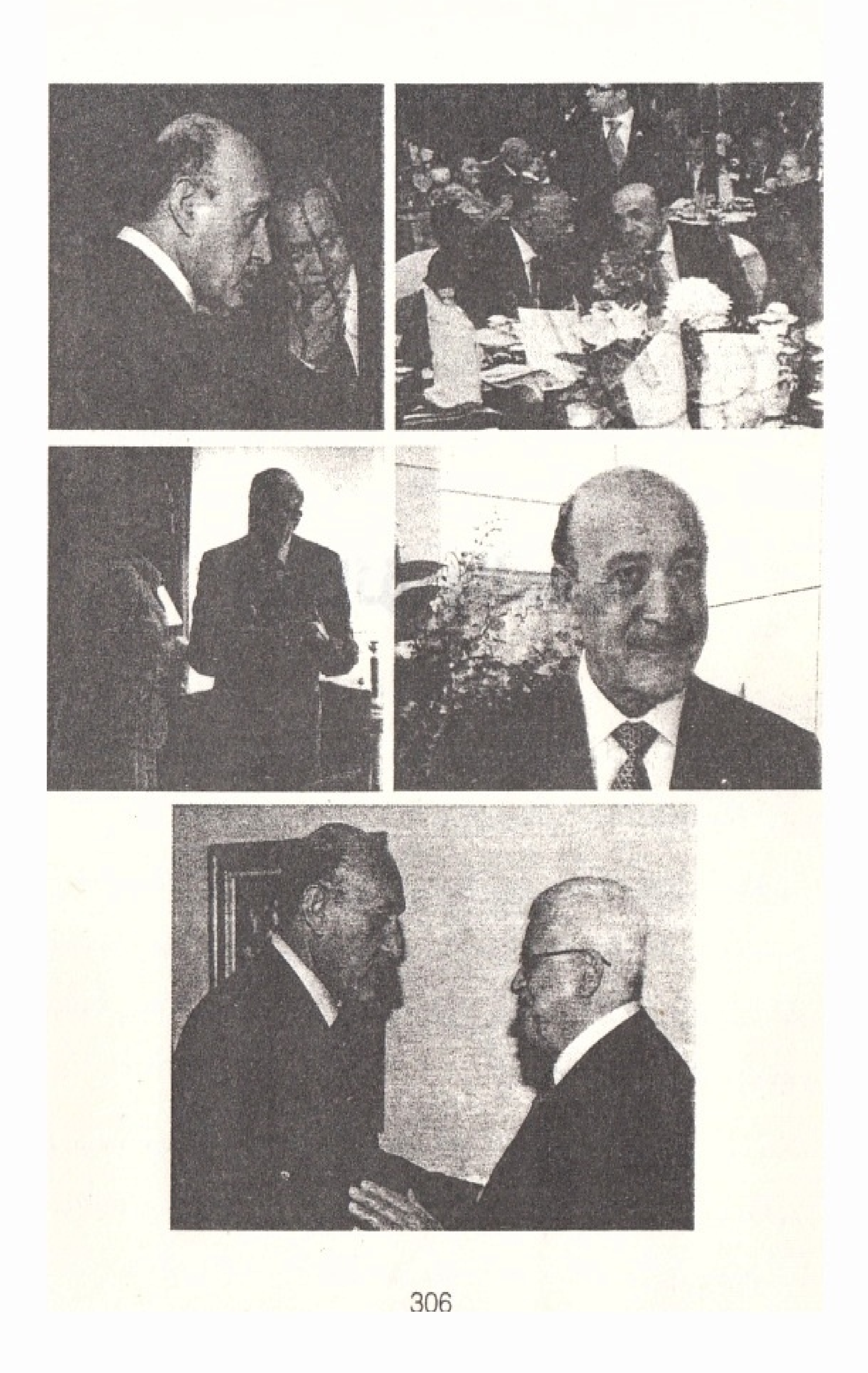
- وكانت الإجابة هنا، أنه ربما يكون قد مات موتًا طبيعيًّا بسبب أزمة قلبية مفاجئة، ولكنْ هناك شك آخر يقول ربما أعطاه أحد الأشخاص دواء خاطئًا لعلاج القلب، فهبط الضغط وحدث ارتباك

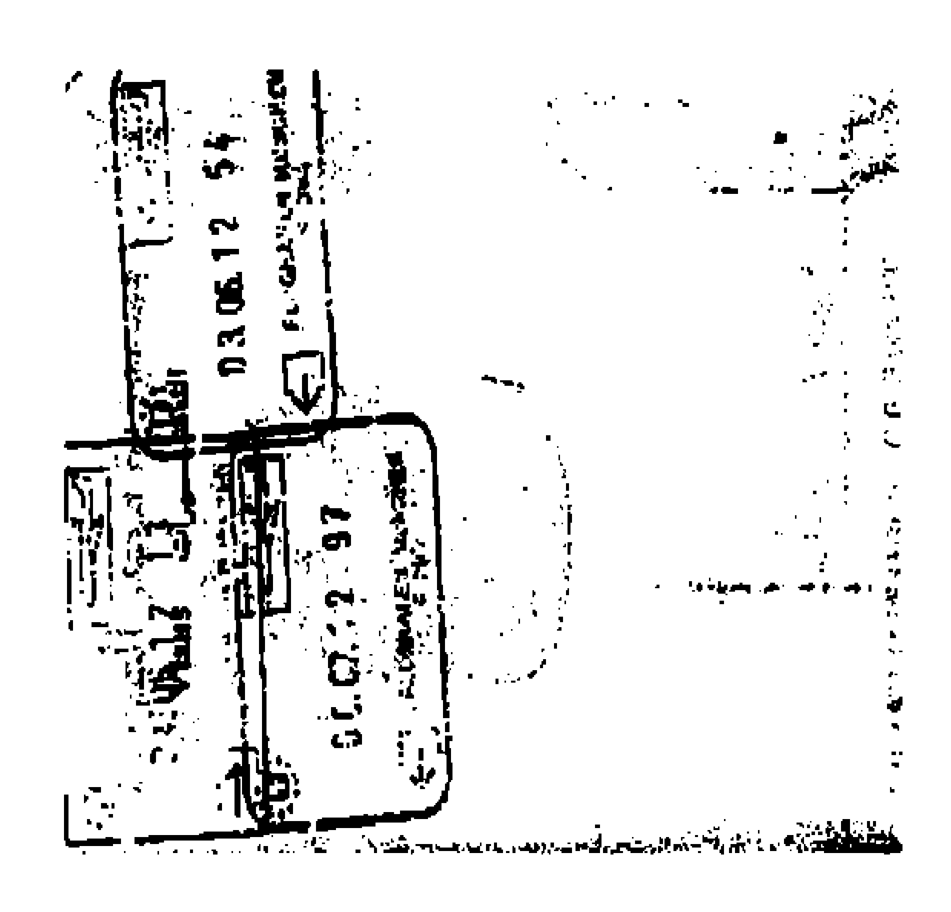
لضربـات القلب أدى إلى الوفاة، وهذهِ الأدوية هي ضمن أدوية علاج القلب «إندرال مثلًا» أو غيرها.

ويبقى بعد كل ذلك أن الوفاة قد حدثت في غياب أطبائه الذين كانوا يتولون ويتابعون الإشـراف على علاجه داخل وخارج مصر، وهو أمر جعل الكثير من علامات الاستفهام دون أجوبة حاسمة وقاطعة.

وسـواء مات عمر سليمان موتًا طبيعيًّا أو قتل عن عمد فإن المؤكد أن حزنـه علـى مصر وعلـى الأوضاع التي شـهدتها البـلاد قبيل وبعد وصـول جماعـة الإخوان للسـلطة كان لـه الأثر الأكبر فـي تزايد حدة المـرض لدى هذا الرجل الذي عشـق الوطن وأعطـاه كلَّ حياته حتى النفس الأخير.

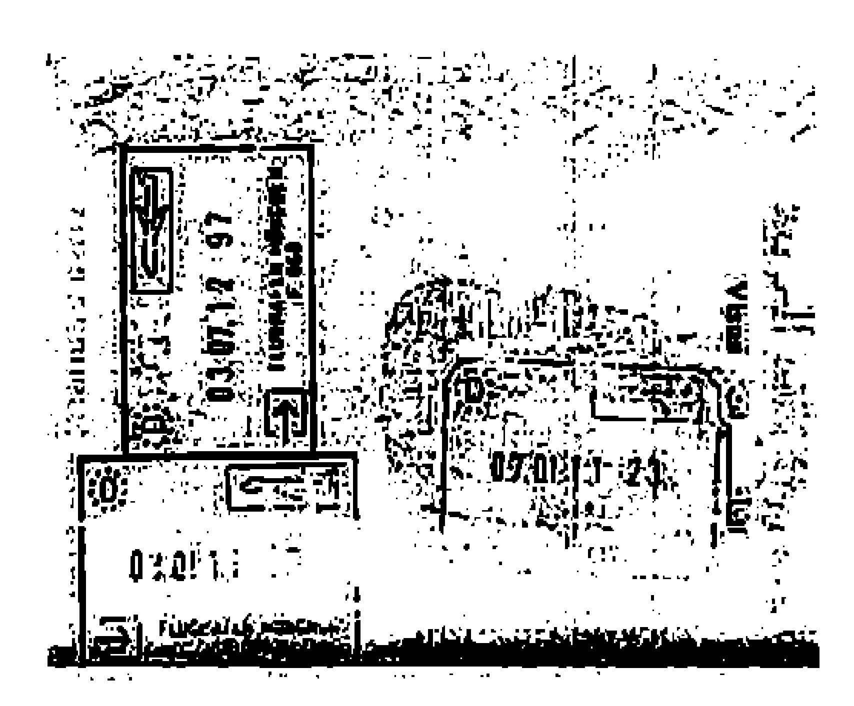
الوثائق والصور





الرحلة الأولى: أول رحلة للعلاج مع دكتور من الجهاز
دخول ألمانيا يوم 2012/5/24 وخروج من ألمانيا يوم 2012/6/3

الرحلة الثانية: ختم خروج من ألمانيا إلى لندن يوم 2012/7/6
(في صفحة أخرى يوم ختم دخول ألمانيا يوم 2012/7/3)



وصول إلى ألمانيا من الإمارات بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣:

ويوجد أيضاً دخول وخروج ألمانيا في أول يناير ٢٠١١ لرحلة عمل.



دخول للندن يوم ٢٠١٢/٧/٦ – مطار هيثرو

Departure Number

OMB No. 1651-0111

837863245 12

I-94
Departure Record

JUL 15 2012

1. Family Name: SOLIMAN

2. First (Given) Name: OMAR

3. Birth Date (Day/Mo/Yr)

4. Country of Citizenship: EGYPT

CBP Form I-94 (10/04)

See Other Side

STAPLE HERE

دخول لأمريكا يوم 2012/7/15
هذا الكارت يتم تسليمه للراكب عند الدخول إلى أمريكا ويتم تسليمه لسلطات المطار عند السفر من الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حيث أن المرحوم النائب / عمر سليمان قد توفى في الولايات المتحدة وخرج منها متوفى لم يتم تسليم "هذا الكارت وبه ختم دخول الولايات المتحدة الأمريكيه يوم 2012/7/15.

بسم الله الرحمن الرحيم

مباحث أمن الدولة

الإدارة العامة للنشاط الداخلي **(سري للغاية)**

الإدارة المركزية للنشاط المحلي

(مذكرة)

حول: تطورات الأحداث في تونس
المعطيات والإنعكاسات

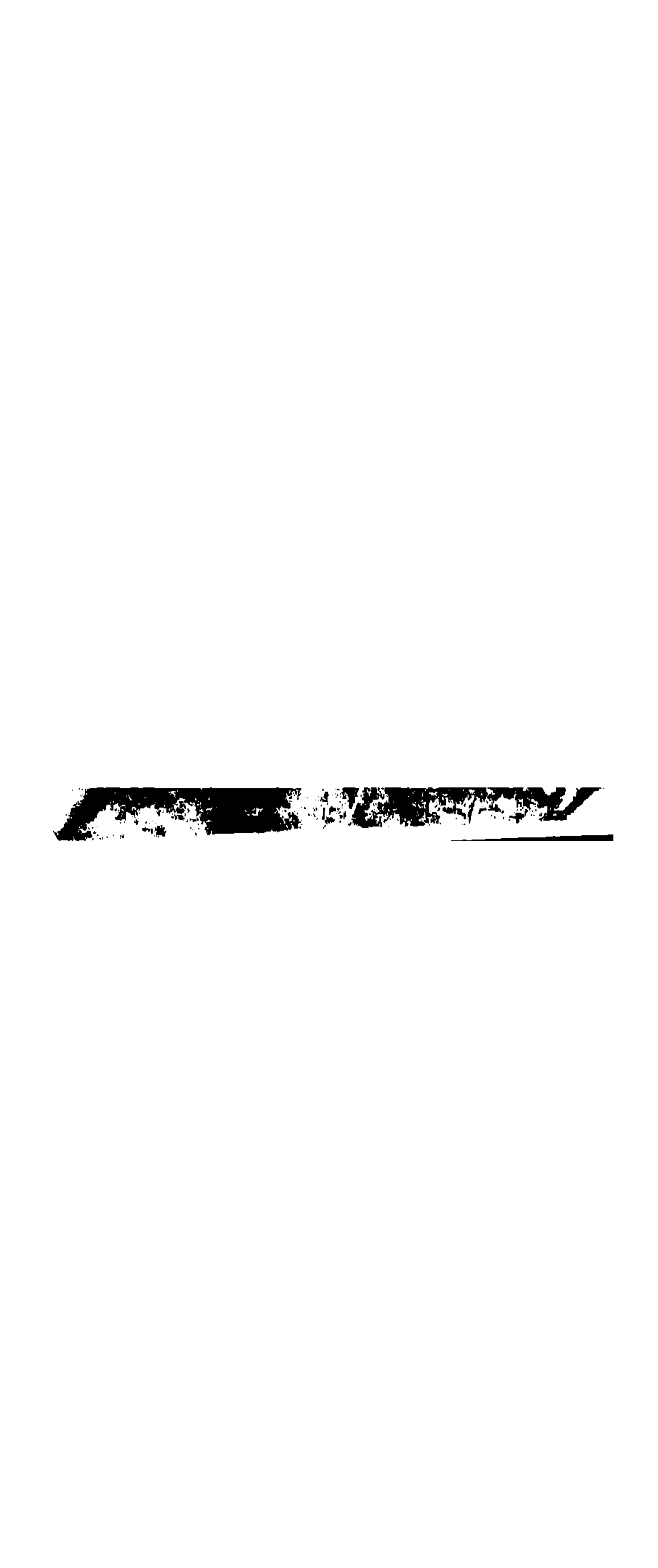
- تابعت الدوائر السياسية والإعلامية المحلية والدولية باهتمام بالغ التطورات السريعة والمتلاحقة على الساحة التونسية وما إنتهت إليه إفرازاتها من مغادرة الرئيس التونسي البلاد وتولي رئيس البرلمان مهام الرئيس بشكل مؤقت لحين إجراء إنتخابات رئاسية جديدة .. وقد تباينت ردود فعل وتعليقات تلك الدوائر في هذا الشأن .. على النحو التالي :

أولاً: الدوائر السياسية والإعلامية المصرية :

- إستحوذت هذه الأحداث على الإهتمام الملموس لتلك الدوائر وقد أفسحت معالجاتها سواء بالصحف أو القنوات الفضائية الخاصة الحيز التحليلي لأبعاد تلك التطورات ودلالاتها والتبعات المتوقعة لها.
  - وفي هذا الإطار .. لقد حرصت وسائل الإعلام الرسمية على إبراز الموقف المصري الرسمي من تلك الأحداث والتي عبرت عنه وزارة الخارجية بإصدار بيان يتضمن التأكيد على إحترام مصر لإرادة وإختيارات الشعب التونسي وحثه على التكاتف للحفاظ على مكتسباته .
  - في حين ركزت بعض الصحف المعارضة والخاصة والقنوات الفضائية الخاصة على إبراز المدلولات السياسية لتلك التطورات وتبعاتها المحتملة على الأوضاع داخل تونس وإحتمالات إمتدادها إلى دول

الفهرس


اليوم السابع
www.youm7.com



الصندوق الأسود

عمر سليمان

كان عمر سليمان ولا يزال مثار جدل كبيرٌ في كافة الأوساط، كان واحدا من صناع القرار في مصر على مدى عشرين عاما.. عاش فترات تاريخية هامة.. كان شاهدا على أحداث لاتزال حتى الآن غامضة.. كانت له مواقفه التي لم يُكشف عنها النقاب بعد، سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي والدولي.

في هذا الكتاب يكشف نائب رئيس الجمهورية الأسبق العديد من الأسرار وتفاصيل الأحداث الدقيقة التي أدلى بها للكاتب الصحفي مصطفى بكري على مدى ساعات طوال في مرحلة مابعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

ولم يكتف المؤلف بشهادة اللواء عمر سليمان ورواياته للأحداث الهامة التي شهدتها البلاد، وإنما أيضا سجل العديد من الروايات والحكايات من زملائه وأصدقائه المقرَّبين، كما التقى أفراد أسرته وعددا من الأطباء الذين تابعوا حالته الصحية حتى الرحيل الغامض في يوليو 2012.

هذا الكتاب وثيقة للتاريخ، وشهادة تحكي تفاصيل ووقائع ما جرى خلال العقدين الأخيرين.

الناشر

تصميم الغلاف: محمد جمعة






Exclusive
For
www.ibtesama.com